الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة وهران
Université d'Oran

كلية العلوم الإجتماعية
Faculté Des Sciences Sociales

قسم الديمغرافيا DÉPARTEMENT DE DÉMOGRAPHIE

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الديموغرافيا

تخصص: ديموغرافيا اجتماعية و اقتصادية

العلاقة المتبادلة بين النمو السكاني و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر

من إعداد الطالبة:

بن زايد ريم

تحت إشراف الأستاذ المحترم:

دكتور. فضيل عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
دلندا عيسى	أستاذ	رئيسا	جامعة وهران
فضيل عبد الكريم	أستاذ	مشرفا و مقررا	جامعة وهران
الوادي الطيب	أستاذ محاضر	مناقشا	جامعة وهران
شعشوع مصطفى	أستاذ محاضر	مناقشا	جامعة وهران

السنة الجامعية: 2012_2013

أتقدم بشكري الكبير أولا و قبل كل شيء إلى الله العلي العظيم على توفيقه لي للإنجاز هذا العمل المتواضع فله الحمد و له الشكر كما ينبغي للجلال وجهه و عظيم سلطانه.

و أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف "فضيل عبد الكريم" على كل التوجيهات التي قدمت لي و التي بفضلها تم نجاز هذا العمل المتواضع.

و إلى كل الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة, كما لا ننسى الأساتذة الدين أشرفوا على فترة التكوين النظري.

ريـــــم

إهداء

أهدي عملي هذا إلى الوالدين الكريمين اللذان لطالما شجعاني و قدما لي يد العون من أجل انجاز هذا العمل.

و أهدي عملي إلى اخي عبدالقادر و أختي خيرة و فاطمة.

و إلى زميلاتي أمينة , أسماء, خديجة, زهرة, فضيلة.

و كل من زملائي بلحول, بوزيد, مراد, عبد الحكيم .

و إلى جميع من قدم لي يد المساعدة من بعيد او قريب.

ريـــــم

الفهرس

تمهيد.....I

الفصل الأول:"الإطار المنهجي و النظري للبحث"

أولا:الإطار المنهجي

1-المقدمة.....2

2-الإشكالية.....3

3-الفرضيات البحث.....3

4- الهدف من الدراسة..... 3

5- منهج البحث..... 4

6- مصادر البحث.....4

7- دراسات سابقة.....5

8- خطة البحث.....5

ثانيا:الإطار النظري

I.)-عموميات حول التنمية

1/1)-مفهوم التنمية.....6

2/1) - أنواع التنمية و أهدافها.....7

3/1) -معيقات التنمية من الجانب الاجتماعي و الاقتصادي.....8

4/1) - مؤشرات التنمية.....9

II.)- الأسس النظرية للعلاقة بين السكان و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

1/2) -نظرة المدارس الفكرية.....16

2/2) -العلاقة المتبادلة بين النمو السكاني و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.....18

3/2) -دور التنمية في إحداث التحول الديموغرافي في العالم.....,.....20

III.)-الاختلاف الجغرافي للتنمية في العالم

1/3) -الاختلاف في مجال الصحة و التعليم و التكوين.....24

2/3) -الاختلاف في مستوى الدخل و الحصول على السلع و الخدمات.....30

3/3) -الأهداف الإنمائية لتنمية في البلدان النامية.....33

خلاصة الفصل.....37

الفصل الثاني:" أثر النمو و التوزيع السكاني على التنمية **"**

-المقدمة.....39

I.)-اتجاهات و تطور النمو السكاني في الجزائر

أولا –النمو السكاني

1/1)-تطور عدد السكان في الجزائرمن تعداد 1845 إلى 2008.....40

2/1)-تطور معدل الزيادة السكانية ما بين التعدادات.....42

3/1)-التحول الديموغرافي في الجزائر.....44

ثانيا - تطور التركيبة السكانية حسب العمر والنوع.

1/2)-التركيبة السكانية حسب العمر.....48

2/2)-التركيبة السكانية حسب النوع.....52

ثالثا - تطور الزواج و الخصوبة في الجزائر

1/3)-تطور الزواج من 1966 إلى 2008.....53

2/3)-تطور الخصوبة من 1964 إلى 2009.....54

II.التوزيع السكان و الكثافة في الجزائر

أولا ــ-التوزيع السكان و كثافتهم حسب المناطق

1/1)-تطور التوزيع السكاني حسب المناطق الرئيسية الثلاثة.....57

2/1)-تمركز السكان حسب مناطق 09 لبرنامج الإقليمي.....60

3/1)-تمركز السكان حسب الولايات.....64

ثانيا -تطور النمو الحضري في الجزائر

1/2)- تطور سكان المدن في الجزائر من 1886 إلى 2008.....68

2/2)- تطور التجمعات السكنية الحضرية في الجزائر.....69

3/2)- النمو السكاني للمراكز الحضرية الكبرى في الجزائر.....70

III.)-أثر نمو و توزيع السكان على التنمية الاجتماعية و الاقتصادية

أولا-من الناحية الاقتصادية

1/1)-أثر النمو السكاني على التغطية الغذائية.....73

2/1)- أثر النمو السكاني على سوق العمل.....75

ثانيا -من الناحية الاجتماعية

1/2)-مشكلة تضخم المدن.....76

2/2)-أزمة السكن.....77

3/2)- تدني المستوى المعيشي.....78

4/2)-اختلال توازن في فرص التنمية بين الريف و المدينة.....79

ثالثا -من الناحية البيئية

1/3)- تلوث الهواء.....80

2/3)-تلوث المحيط بالنفايات المنزلية.....80

3/3)- التراجع المساحات الصالحة للزراعة.....80

خلاصة الفصل.....81

الفصل الثالث:" دور التنمية في التحول الاجتماعي و الاقتصادي

في الجزائر

المقدمة.....83

I.)-التجربة الجزائرية في التنمية من الاستقلال إلى يومنا هدا

أولا-من الناحية الاقتصادية

1/1)- الوضعية الاقتصادية بعد الاستقلال.....84

2/1)-الاستراتيجية التنموية المتخذة.....84

أ)-المرحلة الأولى من1962 إلى 1985.....85

ب)-المرحلة الثانية من 1986 إلى يومنا هدا.....86

ثانيا-من الناحية الاجتماعية

1/2)- التعليم والتكوين.....87

2/2)- الصحة.....89

3/2)- السكن.....91

4/2)-التشغيل.....92

II.)-دور التنمية في تحسين الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للسكان في الجزائر

أولا-من الناحية الاجتماعية

1/1)-**المجال الصحي**.....94

أ)-أمل الحياة عند الولادة.....94

ب)-معدل وفيات الأطفال.....95

ج)- معدل وفيات الأمهات.....96

د)- التأطير الطبي.....97

2/1)-**المجال التعليم**.....97

أ)-معدل الأمية.....97

ب)-التعليم الابتدائي.....99

ج)-التعليم الثانوي.....100

د)-التعليم العالي.....101

3/1)-**المجال التشغيل**.....103

4/1)-**في مجال ضروريات حياة السكان**.....103

أ)-شروط السكن.....104

ب)- الإيصال بشبكة الكهرباء و الغاز الطبيعي.....105

ج)-الإيصال بشبكة المياه الصالحة للشرب و شبكة الصرف الصحي.....105

ثانيا-من الناحية الاقتصادية

1/2)-الناتج المحلي الخام.....106

2/2)-مؤشر التنمية البشرية.....108

3/2)-مؤشر الفقر البشري.....109

III.)-**تقييم العلاقة بين مؤشرات السكان والتنمية**

1/3)-**في مجال الصحة**

أ)-العلاقة بين مؤشر أمل الحياة و النفقات الصحية من الناتج المحلي الإجمالي....111

ب)- **العلاقة بين وفيات الأطفال و معدل التغطية للتلقيح, و تطور المراكز الصحية.....**112

ج)-العلاقة بين وفيات الأمهات و تطور هياكل التوليد,و معدل التغطية للأطباء.....114

2/3)-**في مجال التعليم و الشغل**

أ)-العلاقة بين معدل الأمية وتطور إطارات التعليم.....115

ب)- العلاقة بين معدلات التمدرس و عدد مؤسسات التعليمية.....116

ج)-العلاقة بين النفقات العمومية للتشغيل و معدل البطالة.....117

خلاصة الفصل.....119

خلاصة عامة. 120

الملاحق

قائمة المراجع

قائمة المصطلحات

تمهيد

من القضايا التي لفتت و لفترات طويلة انتباه الباحثين و المعنيين بمستويات التنمية في العالم "مسألة النمو السكاني و علاقته بها", فقد اعتبر هذا الأخير أحد أبرز الاهتمامات في مجالات البحوث الاقتصادية و الاجتماعية, و قد كان و لا يزال محور أساسي لبرامج الأعمال الدولية ,وهدا ما ورد عن مؤتمر بوخارست سنة 1974 ,و مؤتمر البرلمانيين في العالم الثالث الدي انعقد في سيرلانكا سبتمبر 1979"الدي أكد على أن الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية هو تحسين مستويات المعيشة و نوعية الحياة للسكان في العالم ,و أكد أيضا على ضرورة ربط برامج التنمية بالسكان.

وقد تناولت هدا الجانب أيضا البلدان العربية في أعمال مؤتمراتها السكانية ,كمؤتمر اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا سنة1993 ,و مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في القاهرة سنة 1994[1] ,الذي اعتبر فيه العالم لأول مرة أن الإنسان ليس مجرد متغير عددي يمكن التحكم فيه و فق أغراض التنمية ,بل هو محورها و هدفها ,و اعتبر في هدا المؤتمر أن استثمار رأس المال البشري في صحته و تعليمه و تحسين نوعية حياته أحد الركائز الأساسية للتحقيق التنمية, بالإضافة إلى هدا اهتمام العديد من المنظمات الدولية المعنية بالسكان بهذا الجانب ,حيث تجسد دلك في كل من مؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن ,و مؤتمر البيئة في ريو جانيرو ,بالإضافة إلى مؤتمر المرأة في بكين و غيرها من المؤتمرات الدولية و الإقليمية.

و بحلول الألفية الثالثة زاد اهتمام الدول و المنظمات الدولية بهذا الموضوع, و خاصة مع بقاء التباين الكبير في مستويات التنمية بين البلدان النامية و المتقدمة, فقد تعهد زعماء دول العالم من خلال تبنيهم لبرنامج التنمية للألفية سنة 2000 على إقامة شراكة واسعة النطاق ودلك من أجل تحقيق أكبر نسب لتنمية في العالم وهدا بحلول 2015,حيث يمكن بمقدور أي إنسان على بقاع الأرض أن يتحرر من الفقر المدقع و الجوع ,و أن يحصل على التعليم و يتمتع بصحة و مأوى جيد , وتحقيق المساواة بين المرأة و الرجل على حد سواء.

ومن هنا يبدو جليا أن للسكان و التنمية علاقة متبادلة بحيث لا تكتمل إلا بوجودهما معا, فالتقليل من أهميتها يدفع متخذي القرار إلى اتباع استراتيجيات غير متكاملة و غير قابلة للنجاح مستقبلا.

[1] الجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا(ESCWA),الترابط بين السكان و التنمية ,بيروت 2004,ص04.

الفصل الأول:
الاطار المنهجي و النظري للبحث

I. الإطار المنهجي:

1-المقدمة.

2-الإشكالية.

3-الفرضيات.

4-أهداف البحث

5-دراسات سابقة.

6-منهجية البحث.

7-خطة البحث

II. الإطار النظري:

1-عموميات حول التنمية.

2-الأسس النظرية في العلاقة بين السكان و التنمية.

3-الاختلاف الجغرافي لتنمية في العالم.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث العلمي

المقدمة العامة

تعتبر التنمية هدفا أساسيا تسعى إليه جميع الدول و الحكومات, و ذلك لما لها من أهمية كبيرة في التأثير على الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للسكان, فهي كل الجهود الواعية التي تتبعها البلدان النامية بهدف تجاوز مرحلة التخلف الاجتماعي و الاقتصادي و اللحاق بركب البلدان المتقدمة, إذ ترتبط ارتباط كبيرا بالسكان ,فهما يعتبران مشكلتان متلازمتان تؤثر إحداهما في الأخرى و تتأثر بها, فكما أن الإنسان يعتبر صانع التنمية و عامل أساسي فيها فهو في نفس الوقت هدفها و مبتغاها, و التنمية ما هي إلا نتيجة للجهود الطويلة و الصراع الكبير للجماعات البشرية بغية تطوير مجتمعاتها و ارتقاء بها إلى أعلى مستويات الحياة .

لقد حظيت دراسة العلاقة بين المتغيرات السكانية و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية بأبعادها و مكوناتها و محدداتها, اهتمام العديد من المفكرين والمختصين في هدا المجال على مستوى العالم ككل, وهدا مع اتساع فجوة التنمية بين البلدان النامية و المتقدمة و لعل انعقاد المؤتمرات الإقليمية و الدولية كأكبر دليل على أهمية هذه الدراسة .

تعد المشكلة السكانية إحدى القضايا المعقدة التي تعرقل التنمية في المجتمع البشري في الفترة المعاصرة و خاصة البلدان النامية, التي تشهد نموا سكانيا كبيرا, فهناك فارق كبير بينها و بين البلدان المتقدمة, فهي بحاجة كبيرة لتخطي الكثير من المشاكل التي تواجه مجتمعاتها, و التي تتمثل في النمو المتزايد للسكان الذي يشكل نسبة 80% من سكان العالم, بالإضافة إلى سوء توزيعه جغرافيا فمعظمهم يتمركزون في المناطق الحضرية دون الريفية, مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية و اجتماعية تعرقل مسار التنمية فيها و تجعلها تدور في حلقة مفرغة ,فهي تسعى جاهدة إلى اجتياز كل عقبات التخلف للحاق بالدول المتقدمة ودلك من خلال إتباع استراتيجيات تنموية الهادفة إلى الاهتمام بالعنصر البشري و ترقيته باعتباره محور أساسي فيها.

فالجزائر كباقي الدول السائرة في طريق النمو تتطلع دائما إلى اجتياز كل أسباب التخلف وهدا بمحاولة احداث تغيرات اجتماعية و اقتصادية شاملة لمجتمعها ,فقد أولت لموضوع السكان و علاقته بالتنمية اهمية كبيرة في استراتيجياتها و مخططاتها التنموية من الاستقلال إلى يومنا هذا, ودلك بدافع النهوض بالفرد الجزائري وترقيته في جميع مجالات الحياة, و هذا باعتباره يمثل واقع و مستقبل وأهم تحديات التنمية و مصيرها.

1)-الإشكالية:

في إطار هدا التحليل نطرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث و هذا من خلال التساؤل المحوري التالي:

- **ما مدى تشابك العلاقة بين السكان والتنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر؟**

و لتحليل أكثر ارتأينا إلى طرح تساؤلات فرعية:

- **كيف يؤثر السكان و سوء توزيعه على مسار التنمية في الجزائر؟**
- **و هل للتنمية أثر فعال في تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للسكان في الجزائر؟**

2)-فرضيات العمل:

الفرضيات هي إجابات مختلفة مبنية على معلومات نظرية أو خبرة علمية محدودة و قائمة على الملاحظة, وللفرضيات دور في توجيه المعلومات و البيانات الخاصة بالبحث نحو الطرق السليمة لإنجاز أهداف الدراسة التي تم تحديدها.

ففي بحثنا هدا اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات التي نطمح بأن تكون شاملة لجميع العناصر الخاصة بدراستنا و تتمثل فيما يلي:

1-اعتبار النمو السكاني المتزايد يؤدي إلى اختلال التوازن بين عدد السكان و إمكانيات البلاد و قدراتها الإنتاجية, مما ينجر عنه تفاقم المشكلات الخاصة بالسكان في المجال الاقتصادي و الاجتماعي مثل أزمة البطالة و التشغيل ,السكن ,الفقر ...الخ.

2-سوء توزيع السكان عبر التراب الوطني يؤدي إلى ظهور مشاكل تعيق الكثير من المشروعات التنموية في المناطق الريفية, و حتى الحضرية ,بسبب استقطاب المراكز الحضرية لمعظم السكان, وهدا لتوفرها على خدمات و معظم الأنشطة الصناعية و الاستثمارية.

3-يمكن اعتبار أثر التنمية ايجابي في تحسين الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للسكان.

3)-الهدف من الدراسة :

يعتبر موضوع السكان و التنمية من مواضيع العصر, التي نالت اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين و الديموغرافيين ,وهو موضوع واسع النطاق و كبير ,و من خلال بحثنا هذا نحاول الوصول إلى معرفة

ما مدى ترابط العلاقة بين السكان و التنمية وهدا من خلال دراسة و تحليل مجموعة من النقاط و التي تتمثل فيما يلي:

- معرفة النمو السكاني و توزيعه في المجال, وهذا بالإلمام بجميع التطورات التي شهدها النمو السكاني في الجزائر من خلال تحليل المؤشرات السكانية المتمثلة في(معدلات الولادات و الوافيات-البنية السكانية حسب العمر و الجنس-تطور الخصوبة و الزواج. الخ, ثم توزيع السكاني و العوامل المتحكمة فيه من خلال المؤشرات المتمثلة في(الكثافة السكانية حسب المناطق-نسبة سكان الريف و الحضر-أهم المراكز المستقطبة للسكان. إلخ) و استخلاص أهم المشاكل الناجمة عنها و التي تؤثر على مسار التنمية في الحاضر و المستقبل.
- معرفة أهم الانجازات التي قامت بها الدولة في مخططاتها و استراتيجياتها التنموية ,و دورها في تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للسكان من خلال تحليل أهم المؤشرات الخاصة بالتنمية في المجال الصحة و التعليم والتشغيل و ضروريات حياة السكان و المجال الاقتصادي.

و هذه أهم الأهداف التي نسعى إلى إبرازها في بحثنا هذا بعون الله تعالى.

4)-منهج البحث:

لا وجود لأي علم من العلوم بدون بحث, فالبحث العلمي يتطور بالاعتماد على منهج دقيق للوصول إلى الحقائق و النتائج التي يطمح إليها أي باحث, قصد اختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي و التحليلي, ودلك بوصف أهم المراحل التي مر بها النمو السكاني في الجزائر من خلال ما توفر لدينا من إحصائيات ومعطيات المتعلقة بالسكان, بالإضافة إلى وصف أهم الاستراتيجيات التنمية التي قامت بها الدولة, و متابعة العلاقة المتبادلة بينهما, وهدا من الفترة الاستقلال إلى يومنا هدا.

5)-مصادر البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من المصادر المتمثلة فيما يلي:

1) ***الديوان الوطني للإحصاء:*** يعتبر المصدر الأول لمعطيات الخاصة بدراستنا, فقد اعتمدنا على مختلف المجموعات الإحصائية الصادرة من الديوان الوطني للإحصاء(**ONS**), بالإضافة إلى المعطيات الخاصة بتعدادات السكان المنجزة في البلاد و بعض التحقيقات الميدانية.
2) ***التقارير الصادرة من المنظمة العالمية للسكان و التنمية(PNUD):***و المتمثلة في مختلف التقارير السنوية الخاصة بمؤشر التنمية البشرية *و تقارير الخاصة بوضعية سكان العالم.*
3) ***المعطيات الإحصائية الخاصة بمنظمة العالمية للصحة (OMS)***

4) ***التقارير السنوية الصادرة من المجلس الاقتصادي و الاجتماعي(CNES):***و التي تتمثل في التقرير الوطني للتنمية البشرية التي يصدره المجلس سنويا.

6)-دراسات السابقة:

من الدراسات التي تعرضت لموضوع السكان و علاقته بالتنمية مدكرة دكتوراه دولة في الديموغرافيا بجامعة السانيا وهران ,التي قام بإنجازها أستاذي الكريم "عيسى دلندا" بعنوان دور التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في تغيير السلوك الديموغرافي في الجزائر.

7)-خطة البحث:

بغية تحقيق الأهداف و الإحاطة بالإشكالية البحث و للإجابة على التساؤلات قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاث فصول و هي كالتالي:

الفصل الأول: المتعلق بالإطار المنهجي و النظري الذي تطرقنا فيه إلى وصف أهم الخطوات المنهجية المتبعة لإنجاز هذا البحث هذا بالنسبة لإطار المنهجي, أما النظري فتطرقنا فيه إلى عموميات الخاصة بالسكان و التنمية و أهم الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع و واقع السكان و التنمية في العالم .

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى إبراز تطور النمو السكاني و توزيعه على المجال, و إظهار أهم الآثار الناجمة عنه و التي تشكل عرقلة أمام مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى إظهار التجربة التنموية في الجزائر من الاستقلال إلى يومنا هدا ,و أهم النتائج المتحصل عليها بفضل هده الانجازات في السكان.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث العلمي

ا.)-عموميات حول التنمية:

1/1-مفهوم التنمية:

- تاريخيا ارتبط مفهوم التنمية ارتباطا كبيرا و وثيقا بالنمو الاقتصادي ,إذ كان من الممكن الحكم على مدى نجاح التنمية في أي مجتمع من المجتمعات بمقدار ما يحققه هدا المجتمع من معدلات النمو الاقتصادي مقبول , بمعنى أخر مستوى التنمية يكون وفق النمو الاقتصادي الذي يحققه المجتمع.

- لقد عرفت الأمم المتحدة للتنمية عام 1955" بأنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا, وهذا اعتمادا على اشتراك المجتمع المحلي و مبادئه".

- ثم عرفتها سنة 1956:"بأنها العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة, لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن[1]".

- إن تنمية المجتمع و تحقيق التقدم فيه لارتفاع بمستوى الحياة و تحقيق الرفاهية, أصبح هدفا مشتركا بين المجتمعات القومية كلها.

- إن تعريف التنمية في مفهومها العام "هي مجموعة من العمليات المخططة و الموجهة ,تحدث تغيرا في المجتمع , لتحسن ظروفه و ظروف أفراده, من خلال مواجهة مشكلات المجتمع و إزالة العقبات و تحقيق الاستغلال المثل للإمكانات و الطاقات , وهذا بما يحقق التقدم و النمو للمجتمع و الرفاهية و السعادة للأفراد[2]".

الجدول التالي يوضح تطور مفهوم التنمية حسب الفترات من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى قمة الأرض سنة 1992 في ريو دي جانيرو (البرازيل):

---

[1] محي الدين نصرت ,تنمية المجتمعات الريفية ,مقال في المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية, القاهرة 1971,ص200-201

[2] Giddens A, « Sociology » polity press,Oxford 1991,p50-57

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
01	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينيات القرن العشرين.	- التنمية= النمو الاقتصادي
02	منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات.	- التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
03	منتصف السبعينيات إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين.	- التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
04	منذ سنة 1990 إلى وقتنا الحاضر	- التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان
05	منذ قمة الأرض إلى سنة 1992	- التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص. 286-287.

2/1)- أنواع التنمية و أهدافها:

1.أنواع التنمية

تنقسم التنمية إلى ثلاث أقسام و هم كالتالي:

- **التنمية الاقتصادية:** وهي الأكثر شيوعا وهي تنصب على الجوانب المادية و الاقتصادية و الإنتاجية في المجتمع, وهي تعرف بأنها تلك الإجراءات و التدابير المخططة في تغير هيكل الاقتصاد القومي, بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة فيه عبرة محددة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع[1].
- **التنمية الاجتماعية :** هي عمليات التغير الاجتماعي الذي يلحق بالبناء الاجتماعي و خصائصه, بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية لأفراد و تنظيم سلوكهم و تصرفاتهم, وهي تهتم بدراسة مشاكلهم على

[1] محمد شفيق ,التنمية و المشكلات الاجتماعية,المكتب الجامعي الحديث ,الاسكندرية1999 ,ص19

اختلافها وهي تتناول كافة الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية للإفراد, فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة و المعتمدة و المنظمة للأفراد و الجماعات لتحقيق هدف معين[1].

• **التنمية المجتمعية :** وهو النوع الذي يتألف من نوعين الاقتصادي و الاجتماعي ,لذلك يطلق عليها بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية, أي بين ا الموارد البشرية و الغير البشرية وبهدف تحقيق استراتيجية عامة للدول.

2.الأهداف العامة لتنمية:

-تحقيق النمو و استمراره في مختلف المجالات.

-تلبية الحاجات الأساسية للسكان(العمل –الغداء-السكن- الصحة-التعليم).

-تأمين المستوي الدائم للسكان.

-حفظ قاعدة الموارد وتعزيزها.

-تعديل الاتجاه التكنولوجي و السيطرة على المشاكل المحلية لمسايرة التنمية في البلدان المتقدمة.

3/1)-معيقات التنمية من الجانب الاجتماعي و الاقتصادي :

تشكل معيقات التنمية تحديات أمام محولات التقدم للمجتمعات التي تعاني منها , فالنمو السكاني الكبير بالإضافة إلى أزمة التحضر هي من أهم هذه المعيقات .

1. الانفجار السكاني:

لقد بلغ عدد سكان العالم في 2011 ب7 ملايير نسمة ,80 % منه تمثله البلدان النامية, فهذه البلدان تشهد نموا سكانيا كبيرا بالمقارنة مع البلدان المتقدمة, بزيادة سكانية سنوية مقدرة ب1.6% أي بما يقارب سنويا ب90مليون نسمة.

إن اختلال التوازن بين النمو السكاني الكبير و النمو الاقتصادي الضعيف لهذه البلدان ,يعتبر كعقبة كبيرة أمام مسار التنمية في هده البلدان لأنه يتسبب بمجموعة من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية (كالفقر – البطالة- التغطية الغذائية – ضعف الخدمات الاجتماعية و الصحية...الخ) ,التي تكلف أموال ضخمة لمواجهتها ,مما ينجر عنها توفق و تأخر في انجاز المشاريع التنموية وتبقى هذه البلدان دائما في تخلفها و تبعيتها للخارج.

[1] عبد الباسط محمد حسن ,التنمية الاجتماعية في مصر,معهد البحوث و الدراسات العربية,المطبعة العالمية,1980,ص90.

2. سوء التوزيع السكاني:

إن تمركز السكان في مناطق الحضرية المتوفرة على كل المرافق الضرورية و تخليهم عن المناطق الريفية, يؤذي إلى اختلال فرص التنمية في كلتا المنطقتين حيث تشهد البلدان ارتفاع كبير في معدلات التحضر حيث يقدر ب أكثر من 70 % بالمقابل البلدان المتقدمة يقدر فيها التحضر ب50% ,و هذا الاختلاف في تمركز السكان يؤذي إلى ظهور مشاكل كبيرة في الأوساط الحضرية مثل: تضخم المدن – التلوث بمختلف أنواعه –السكن العشوائي و البيوت القصديرية....إلخ.

3/1-المؤشرات التنمية[1]

لقياس التنمية لابد من استخدام العديد من المؤشرات, البعض منها مؤشرات اقتصادية و البعض منها مؤشرات بشرية سوف نستعرضها كالآتي:

أولا-المؤشرات الاقتصادية:

تتنوع مؤشرات التنمية ولكن هناك اتجاها إلى التركيز بشكل رئيسي على المؤشرات الاقتصادية, المتمثلة في الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد.

1/1)-الناتج القومي الاجمالي /للفرد الواحد:

إن إعطاء تقييم للسلع و الخدمات المنتجة في البلاد ما, يتم عن طريق حساب مجموع قيمة الإنتاج الاقتصادي من الخيرات والخدمات في أي بلد ما خلال السنة .إن وظيفة الناتج القومي الإجمالي هو قياس درجة النمو الاقتصادي .دلالته الاقتصادية هي تصنيف الدول حسب درجة الفقر والغنى, ويقاس بقيمة الدولار(USD)

ويتم حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حسب المعادلة التالية:

متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي =إجمالي الناتج (الدخل) المحلي/عدد السكان

يمثل هذا مؤشر مستوى النمو الاقتصادي أو الرفاهية الاقتصادية فزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي يعني زيادة مستوى النمو أو الرفاهة الاجتماعي والعكس صحيح.

---

[1] Dr : ESSAN Kodia Valentin, COURS DE GEOGRAPHIE DU DEVELOPPEMENT, UNIVERSITE DE COCODY, INSTITUT DE GEOGRAPHIE TROPICALE,Année académique 2008-2009,p3

2/1)-تصنيف البلدان وفقا لناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد:

وفقا لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي, فقد ميز البنك العالمي مجموعات من البلدان حسب ما يلي:

1- حسب مستوى الدخل **2**-حسب الموقع **3**-حسب الصادرات **4**-حسب المديونية

1- حسب مستوى الدخل:

*-البلدان ذات الدخل المنخفض جدا: حيث يعيش فيها الفرد بأقل من دولار في اليوم, وتدعى هده الدول بالبلدان الأقل نموا, تضم 49 دولة منها 33 دولة افريقية.

*- البلدان متوسطة الدخل مع نصيب أقل: تضم 44 دولة منها 8 دول افريقية.

*- البلدان متوسطة الدخل مع نصيب أعلى: تضم 22 دولة منها 3 دول افريقية.

*-البلدان المصدرة لنفط ذات الدخل المرتفع.

*-البلدان الصناعية التابعة لاقتصاد السوق ذات الدخل المرتفع.

*-البلدان ذات الاقتصاد المخطط (المركزي) تمثل كل من أوربا الشرقية و الاتحاد السوفيتي سابقا ,كوبا ,وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

بالنسبة لبلدان ذات الدخل مرتفع : تضم 24 بلد ,ولكن لا توجد أي دولة افريقية.

2- حسب الموقع الجغرافي:

من الناحية الجغرافية هناك مجموعة من الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط و هي كالتالي:

*-مجموعة دول إفريقيا و جنوب الصحراء الكبرى والتي تضم جميع دول إفريقيا وجنوب الصحراء.

- مجموعة شرق أسيا و المحيط الهادئ: تمثل البلدان ذات الدخل المنخفض و المتوسط في شرق أسيا – وجنوب شرق المحيط الهادئ بما في دلك شرق الصين و تايلند.

- مجموعة جنوب أسيا :تضم بنغلادش و بوتان و الهند و المالديف ,نيبال ,باكستان وسريلانكا.

*- مجموعة بلدان أوربا ذات الدخل المتوسط: تضم بلغاريا-اليونان-المجر-رومانيا-جمهورية التشيكوسلوفاكية الاتحادية-تركيا –مقدونيا-البوسنة-الهرسك واستونيا.

*- مجموعة الشرق الوسط و شمال إفريقيا: تضم أفغانستان-الجزائر-المملكة العربية السعودية-مصر-إيران-الأردن-ليبيا-المغرب-عمان-سوريا-تونس-جمهورية اليمن.

*- مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: وتشمل جميع دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي, التي تقع جنوب الولايات المتحدة الأمريكية.

3-حسب الصادرات:

تمثل البلدان التي تصدر النفط و الغاز الطبيعي بنسبة لا تقل عن 50%من صادرات السلع و الخدمات.

وتظم هده المجموعة كل من الجزائر-أنغولا-المملكة العربية السعودية –الكونغو-الإمارات العربية المتحدة-إيران –الولايات المتحدة-

العراق-ليبيا-نيجيريا-سلطنة عمان-ترينيداداو توباغو-فينيزويلا-الاتحاد السوفيتي سابقا.

من البلدان المصدرة للنفط هناك بلدان ذات دخل مرتفع وعدد سكان قليل, لكنها أكبر مصدر للبترول, حيث يقدر الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد أكثر من 1000إلى 6000 دولار للفرد الواحد وهدا في كل من الكويت, بروكسل و عمان.

4- حسب المديونية:

مؤسسة بروتن وتز بلدان متوسطة الدخل و مثقلة بالديون مثل البرازيل, الأرجنتين, المكسيك وبيرو, فنزويلا, ونيكاراكو.

و البلدان فقيرة ومثقلة بالديون و التي هي موضوع مبادرة لتخفيض الديون ,المالي ,بوركينا فاسو, السنغال...الخ.

ثانيا –مؤشر التنمية البشرية:

و قد تم تطوير مؤشر التنمية البشرية لمعالجة أوجه القصور و الضعف في الناتج القومي الإجمالي بصفته مؤشر للتنمية, و يعتمد مؤشر التنمية البشرية على مؤشرات السكان و مدى الرفاهية, حيث يسمى أيضا بمؤشر الرفاهية.

1/2)- تعريف و مضمون هدا المفهوم :

يتم تعريف التنمية البشرية على أنها عملية تؤذي إلى توسيع و إتاحة الفرص لكل فرد في أن يعيشوا حياة كريمة و صحية, و هده الفرص مختلفة و غير محدودة ,و تشمل معظم القدرات الأساسية للتنمية البشرية:

- ✓ العيش مدة أطول و في صحة جيدة .
- ✓ الوصول إلى مستوى في التعليم و محو الأمية.
- ✓ توافر الموارد اللازمة للمستوى معيشي لائق لتكون القدرة في المشاركة في الحياة الاجتماعية.

إن مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر متعدد الأبعاد في التنمية ,هناك أفكار كامنة وراء هذا الموضوع منذ العصور القديمة ,حيث قال أرسطو في هدا المجال :"الثروة ليست الحاجة التي نسعى إليها ,لكن هي شيء مفيد و ضروري , ووسيلة للحصول على أشياء أخرى", وقال ايمانويل كانط :"لابد النظر إلى الإنسان كغاية في حد ذاته, و ليس كوسيلة لغرض أخر", و قد تم تطوير نفس الأفكار في كتابات الاقتصاديين الكلاسكين (الفيزيوقراط) مثل ادم سميث, روبرت مالتوس, جون ستيوارت ميل.

لكن في كثير من الأحيان فقد الاقتصاديين النظر إلى الهدف من التنمية الذي يتمثل في الوصول إلى رفاهية السكان ,و ما الاقتصاد إلا وسيلة لتحقيق ذلك .

2/2)- معايير قياس مؤشر التنمية البشرية[1]: يتم قياس مؤشر التنمية البشرية وفق ثلاثة معايير مترابطة فيما بينها و حسب أربع مؤشرات هي كالتالي:

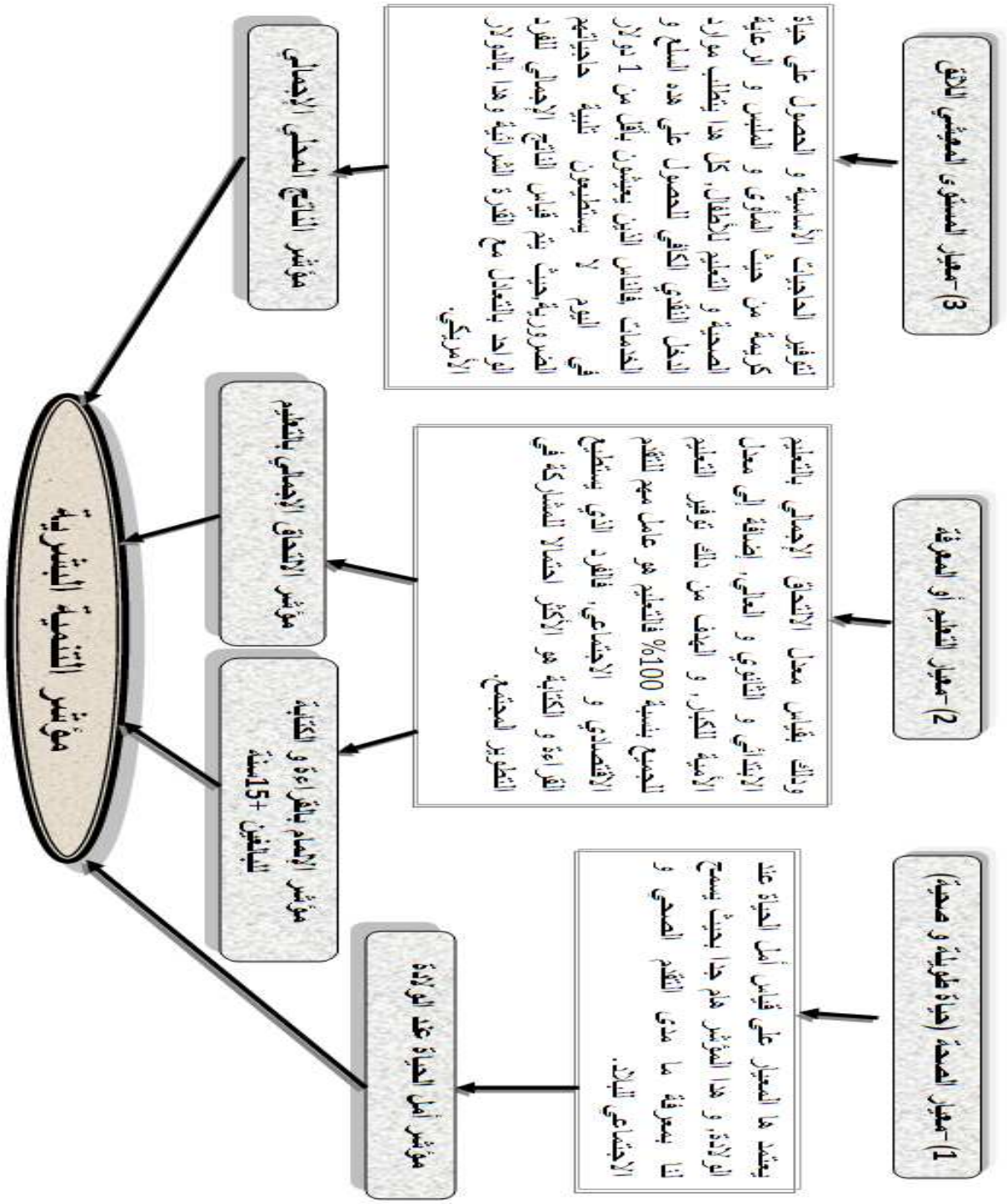

[1] ONU, Bureau du rapport de développement humain

كيفية حساب مؤشر التنمية البشرية:

ولقياس دليل التنمية البشرية يتم تحديد أدنى قيمة و أقصى قيمة على مستوى العالم , بالنسبة لكل معيار من المعايير و بناءا على تقارير الأمم المتحدة, فإنه يتم استخدام القيم القصوى و الدنيا للمؤشرات حسب الجدول التالي:

القيمة القصوى و الأدنى لحساب مؤشر التنمية البشرية:

المعيار	القيمة القصوى	القيمة الأدنى
أمل الحياة عند الولادة بالسنوات	85	25
معدل الإلمام بالكتابة و القراءة %	100	0
معدل الإجمالي لتعليم %	100	0
الناتج المحلي الخام للفرد الواحد بالدولار الأمريكي	40000	1000

Source : Rapport Mondial sur le Développement Humain-PNUD

يتم حساب ما يسمى بمستوى الانجاز لكل معيار كما يلي:

$$\text{مستوى الانجاز للمعيار} = \frac{\text{قيمة المعيار في الدولة} - \text{الحد الأدنى للمعيار}}{\text{الحد الأقصى للمعيار} - \text{الحد الأدنى للمعيار}}$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين 0 و1,و هو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للسكان فيها ,حيث ترتفع القيمة كلما اقترب من القيمة العظمى و تنخفض كلما اقترب الدليل من الصفر, لذلك يتم تصنيف الدول تنازليا وفقا للدليل المحسوب كما يلي:

- دول ذات تنمية بشرية عالية من 0.8 فما فوق.
- دول ذات تنمية بشرية متوسطة بين 0.5 و أقل من 0.8.
- دول ذات تنمية بشرية ضعيفة تحت 0.5.

الجدول رقم 01: اتجاهات مؤشر التنمية البشرية في البلدان العربية من1980 إلى2011

البلدان	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011
تونس	0,450	0,627	0,678	0,758	0,692	0,698	0,698
الأردن	0,631	0,666	0,691	0,764	0,694	0,697	0,698
الجزائر	0,454	0,647	0,713	0,746	0,691	0,696	0,698
مصر	0,496	0,58	0,665	0,696	0,638	0,644	0,644
المغرب	0,473	0,518	0,583	0,64	0,575	0,579	0,582
موريتانيا	0,332	0,353	0,41	0,432	0,447	0,451	0,53
السودان	0,264	0,298	0,357	0,383	0,403	0,406	0,408

Source :PNUD, Rapport mondial sur le développement humain, année 2010-2011p150

التمثيل البياني رقم 01: اتجاهات مؤشر التنمية البشرية في البلدان العربية من1980 إلى2011

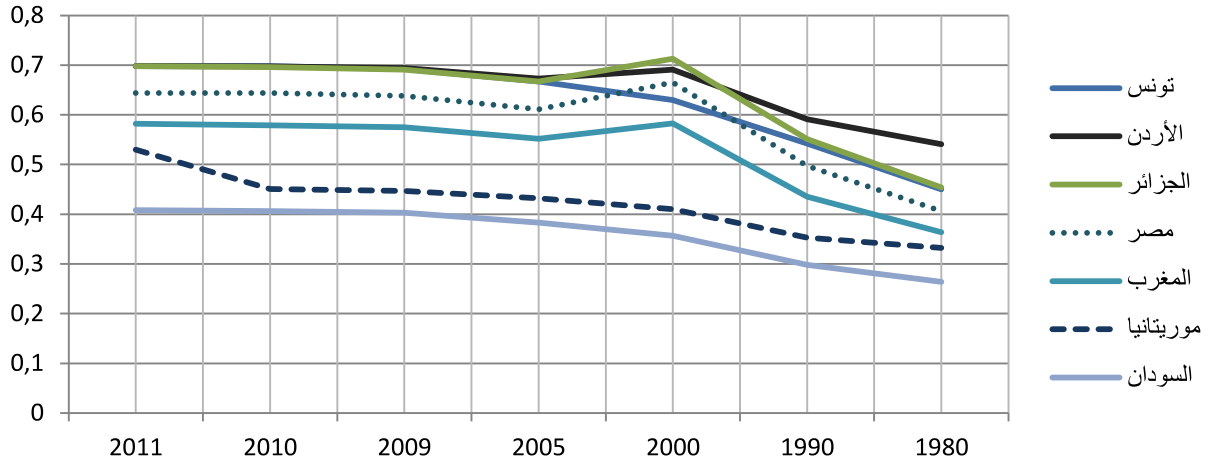

حسب معطيات المنظمة العالمية للسكان و التنمية في التقرير العالمي لتنمية البشرية لكل من سنة 2009-2010-2011, فإن اتجاه مؤشر التنمية البشرية في البلدان العربية, يختلف من بلد إلى أخر حسب مستوى التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المحققة فيه, فمعظم الدول العربية تقع في مستوى التنمية البشرية متوسطة ماعدا دول الخليج العربي الذي يتميز بالتنمية بشرية مرتفعة بسب عائدات البترول والغاز الطبيعي.

وحسب معطيات الجدول فإن معظم البلدان العربية حققت تقدما في مجال التنمية البشرية من 1980-2011, فقد احتلت كل من تونس المرتبة الأولى, وتليها الأردن و الجزائر, والمرتبة الأخيرة فقد احتلتها السودان بسب الظروف الغير العادية التي تعيشها من عدم استقرار البلاد.

حسب تقرير العالمي لتنمية البشرية لعام 2010 فقد تقدمت كل من الجزائر و مصر ب20 مرتبة, بالمقارنة مع 2009 بعد أن احتلت الجزائر و مصر المرتبة 104-123 عالميا, حققتا تقدم ملحوظ, فقد احتلت الجزائر المرتبة 84 و مصر المرتبة 101 عالميا, كذلك بالنسبة لباقي الدول العربية الأخرى.

لكن حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2011 فقد سجلت معظم الدول العربية تراجعا في المراتب عالميا, فقد تراجعت الجزائر و مصرب12 مرتبة ,و تونس و الأردن و موريتانيا ب13 مرتبة و السودان ب15 مرتبة ,أما المغرب فقد تراجع ب26مرتبة,ربما راجع إلى الظروف الغير العادية التي يواجهها الوطن العربي في الوقت الراهن الذي له أثر فعال على اقتصاديات هذه الدول.

II.)- الأسس النظرية للعلاقة بين السكان و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

التنمية و السكان مشكلتان حديثان مرتبطتان ترابط كبير ,تؤثر كل منهما في الأخرى و تتأثر بها, و دراسة أثار هذا الترابط و التأثير المتبادل أصبحت على قدر كبير من الأهمية , و تشغل حيزا كبيرا من جهود المفكرين و الاقتصاديين و علماء الاجتماع و الديموغرافيا على مستوى العالم كله.

1/2)- نظرة المدارس الفكرية:

فيما يخص طبيعة العلاقة بين المتغيرات السكانية و الاقتصادية, لم يكن للمدارس الفكرية المختلفة وجهة نظر واحدة و متفق عليها في هذا الموضوع.

1. فبالنسبة للفكر المالتوسي القديم: فإنهم ينفون العلاقة بين المتغيرات السكانية و المتغيرات الاقتصادية , أو بتعبير أخر يرون في السكان عاملا مستقلا و منعزلا عن الحياة الاقتصادية, من الطبيعي أن يكون لدى المالتوسين القدامى أساس فكري لمثل هدا التصور أو وجهة نظر ,دلك أنهم يرون في الإنسان مخلوقا مستهلكا فقط ,يعمل دائما على استنزاف الموارد الطبيعية باستمرار دون العمل على زيادتها فحسب, نظرية مالتوس فإنه يرى بأن النمو السكاني يتزايد وفق متتالية هندسية (1.2.4.6.8.16), أما الموارد الغذائية فهي تتزايد وفق متتالية حسابية(1.2.3.4....),مما سيكون هناك اختلال التوازن بين النمو السكاني و الموارد المحدودة مما يجعل البشرية تواجه باستمرار مشاكل الكبيرة

جراء هذه الزيادة السكانية[1],و الحل الوحيد في رأيه لن يكون إلا بالتخلص من الزيادة السكانية بشتى الطرق, و إن كانت أحيانا من صنع الإنسان نفسه كإشعال الحروب و نشر الأمراض و الأوبئة بين أفراد الشعوب .

2. ما بعد مالتوس: و تطويرا لفكره ظهرت المدرسة المالتوسية الجديدة التي قدمت للبشرية تصورا على قدر من التطرف أيضا حول العلاقة بين المتغيرات السكانية و الاقتصادية ,فهم ينظرون إلى أن التخلف الذي تعاني منه معظم البلدان النامية سببه الوحيد الزيادات السكانية التي حققت ولازالت تحقق نسب عالية, وتناسوا و تجاهلوا مخلفات الاستعمار الذي ترك هذه البلدان في تخلف و تدهور كبير اقتصاديا و اجتماعيا.

❖ وعلى خلاف وجهة نظر المالتوسية السالفة الذكر هناك تيارات فكرية أخرى تعالج مشكلتي السكان و التنمية من منظور مختلف تماما عما تبناه المالتوسيون , وهي في جوهرها مجموعة من أراء عدد من الباحثين و المفكرين يرون في النمو السكاني عاملا إيجابيا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية, و أنه لا يمكن اعتبار العامل السكاني مستقل عن عوامل التنمية .

1. حيث كان أولهم المفكر العربي **ابن خلدون** فهو في مقدمته المشهورة يرى" أن ثروة البلد هي سكانه المحبون للعمل, و أما نمو العاملين و تقسيم العمل و نمو المدن فهو الطريق الرئيسي لتراكم الثروة" [2].

2. إضافة إلى الاقتصادية الدنماركية **استل بو سروب** التي وضعت في عام 1965 الجدل القائم للعلاقة بين النمو السكاني و إنتاج الغذاء[3] بصورة مخالفة تماما لمالتوس, فقد بدأت بحثها بالقول أن النمو السكاني يعتبر هنا كمتغير مستقل ,ففي رأيها النمو السكاني السريع يزيد من نسبة الشباب الذين يمثلون خزانا للإبداع و الاختراع, و هو محرك للتغيير التقنيات نحو الأحسن و خاصة في القطاع الزراعي[4].

3. كما أن العديد من **المؤتمرات** المهتمة بمشكلة السكان و التنمية كان لها وجهات نظر مماثلة لما ذكر أعلاه, إذ تؤكد في مقرراتها النهائية الدور الايجابي للسكان في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية, ففي مؤتمر بوخارست سنة 1974 تقرر مثلا عدم عزل عامل السكان عن عامل التنمية و لا يمكن إعطاء العوامل السكانية دورا سلبيا في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

كما أكد مؤتمر مكسيكو سنة 1984 أن السكان جزء أساسي في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية, وأن برامج التنمية يجب أن تعكس الروابط المعقدة بين السكان و البيئة و التنمية.

محمد شفيق, التنمية و المشكلات الاجتماعية, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, 1999, ص1031

معتز نعيم, نفس المرجع, ص1372

[3] زهير ظافر , النظريات السكانية و انعكاساتها على الاقتصاد و المجتمع دراسة مقارنة, جامعة بشار الجزائر ,2010 ,ص74

[4] فوزي عبد السهاونة, جغرافية السكان ,دار النشر و التوزيع, قسم الجغرافيا, جامعة الأردن ,2002,ص79

و من خلال كل هذا فإن طبيعة العلاقة بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية ,إنما يحددها الوجود البشري على سطح الأرض ,فالإنسان بما وهبه الله عز و جل من مميزات يختص بها عن سائر الحيوانات, لا يمكن النظر إليه على أنه مستهلك فقط فهو مستهلك و منتج في أن واحد.

2/2)-العلاقة المتبادلة بين النمو السكاني و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية:

إن هناك علاقة وثيقة بين النمو السكاني و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ,حيث كل منهما يتأثر ويؤثر على الأخر, سنتناول كلمن أثر التنمية على النمو السكاني و أثر النمو السكاني علي التنمية.

أ)- أثر التنمية على النمو السكاني :

للتنمية أثر كبير على النمو السكاني و ذلك لما تحدثه من تغيير في معدلات الولادات و الوفيات في المجتمع, و لمعرفة هذا الأثر نقوم بقياس أحد المؤشرات التنموية الأساسية و الاسترشاد به لتمكن من معرفة تأثيره على النمو السكان ومن تم نعمم النتيجة على باقي المؤشرات التنموية الأخرى, المختلفة ,فنأخذ مثلا : مستوى الدخل الفردي والذي يعتبر من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات ,فارتفاع مستوى الدخل يعتبر مظهرا من مظاهر التنمية و نتيجة من نتائجها و الذي يؤدي ارتفاعه إلى انخفاض معدل الوفيات فبفضل زيادة الدخل الفردي يتم تحسن مستوى الصحي و المعيشي للفرد, حيث نجد أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل الفردي و معدل الوفيات ,فكلما زاد مستوى الدخل كلما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات ,و العكس صحيح.

و أيضا يؤثر تحسن مستوى الدخل الفردي على معدل الولادات ولا كن تأثيره يختلف سواء سلبا أو إيجابا من مجتمع إلى أخر فقد يؤدي تحسن المستوى الدخل إلى تأخر سن الزواج و بالتالي يؤدي إلى انخفاض الخصوبة أو قد يؤدي إلى تعدد الزوجات و بالتالي ارتفاع الخصوبة ,كذلك فإن رفع مستوى الخدمات في المجتمع يؤدي إلى زيادة الاستمارات و تحسين الدخول و الحد من البطالة و رفع مستوى المعيشة للأفراد[1],و هذا ينعكس على مستوى التعليمي للأفراد من خلال توفير المؤسسات التعليمية و انخفاض مستوى الأمية ,علما بأن التعليم بدوره يؤخر سن الزواج و يرفع مستوى الوعي مما ينقص من فترة الخصوبة و بالتالي يميل معدل النمو السكاني للانخفاض في سبيل محافظة الأفراد على مستوى معيشة مرتفع.

[1] معتز نعيم, نفس المرجع, ص139

ب)- أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية :

لم يكن للباحثين الديموغرافيين و الاقتصاديين وجهات نظر موحدة حول أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بل هناك اتجاهين أساسين حول هدا الموضوع سنذكر كل منها:

الاتجاه الأول:

يرى في النمو السكاني عاملا ذا تأثير سلبي على المسيرة التنموية للمجتمع و ذلك انطلاقا من أن الزيادات السكانية سوف تعمل على التهام المنجزات التنموية للمجتمع , و أنها تشكل عبئا يعرقل تقدمه و استمراره, حيث بني أنصار هذا الاتجاه وجهتهم معتمدين على ما يلي:

1)- أثر النمو السكاني على سوق العمل :

النمو السريع للسكان يزيد من عرض قوة العمل و يزيد من مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة في المجتمع و يعمل على تخفيض الأجور, وهذا يعني أن الأسر لن تحصل على الموارد الكافية لتأهيل و تدريب صغارها مما يقود إلى زيادة مستمرة لأعداد العمال غير مؤهلين و المدربين في سوق العمل , وما دام أن مدى مساهمة الفرد في عملية التنمية يتوقف على درجة تأهيله و تدريبه فهذا يعني أن النمو المستمر لسكان يعرقل عملية التنمية, حيث يشير التقييم الوارد في تقرير مدير منظمة العمل الدولية إلى أن عدد الفقراء في البلدان النامية قد ازداد رغم الو ثائر السريعة للنمو الاقتصادي[1].

2)- أثر النمو السكاني على الاستهلاك :

يرى مجموعة من المفكرين أنصار هذا الاتجاه أن التزايد السريع لعدد السكان في أي مجتمع كان يعني و بشكل حتمي زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية بنوعيها الضروري و الكمالي , وكذلك الطلب على الخدمات , وهذا قبل كل شيء يشكل ضغوطات على المسيرة التنموية للمجتمع.

كما أن ارتفاع مستوى الاستهلاك الناتج على زيادة السكانية في مجتمع ما يؤدي إلى استنفاد ما تقدمه الطبيعية من موارد بشكل سريع.

أما فيما يتعلق بالطلب على الخدمات فإنه يمكن القول: إن النمو السريع في عدد السكان يزيد من هذا الطلب و بمعدلات سريعة أيضا, إذ أن زيادة أفراد المجتمع تعني زيادة في طلب على المدارس – الخدمات الصحية...الخ.

---

[1] EmploymentGrowth, And Basic Needs, A One World problème, Geneva 1976, p. 23.

3)- أثر النمو السكاني على الاستثمار:

يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن النمو السكاني يؤثر سلبا على عملية التنمية من خلال تأثيره السلبي على الاستثمار, فإن النمو السكاني في نظرهم يتطلب تخصيص جزء أكبر من الدخل للاستهلاك و يقلل من مخصصات الادخار.

و بالنتيجة فإن أنصار هذا الاتجاه الأول يؤكدون التأثير السلبي للزيادة السكانية في المسيرة التنموية من خلال تشتيت موارد التنمية و زيادة أعبائها.

الاتجاه الثاني:

يرى في النمو السكاني عاملا ذا تأثير ايجابي على المسار التنمية في المجتمع إذ ما هيأت له الظروف و العوامل الملائمة في البناء التنموي, و هذا النمو يشكل عندها عاملا من عوامل دفع حركة التنمية و قد أظهروا أهميته فيما يلي :

*النمو السكاني يزيد من فتوة المجتمع (فئة الشباب) في الهرم السكاني, وبدلك زيادة القوة العاملة إلى إجمالي عدد السكان ,وهذا يؤدي بدوره إلى إمداد سوق العمل باليد العاملة الفتية و القادرة على العمل و العطاء المستمر.

*يعتبر هدا الاتجاه أن الإنسان هو صانع التنمية و جاني ثمارها فلا تنمية اقتصادية و اجتماعية بدون العامل البشري بفكره و قوته.

3/2)- دور التنمية في إحداث التحول الديموغرافي في العالم:

*مفهوم التحول الديموغرافي:

هو الانتقال من نظام تقليدي للتوازن الديموغرافي حيث تكون معدلات الولادات و الوفيات في مستويات أعلى, إلى نظام عصري للتوازن الديموغرافي حيث تكون معدلات الولادات و الوفيات في مستويات أدنى, و ينتج عن هذا التحول الديموغرافي استقرار معدل النمو الطبيعي(معدل الولادات و الوفيات)عند حده الأدنى بعد مرور بثلاث مراحل.

التمثيل رقم02: الشكل الكلاسيكي للتحول الديموغرافي

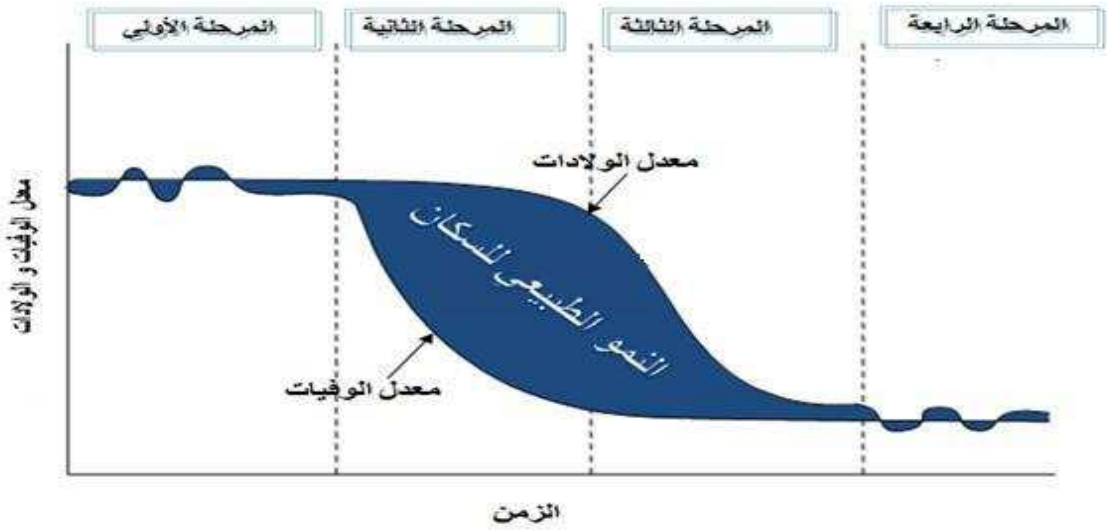

Source :Pierre DEBOUVRY/GEPM, LES GRANDES ÉVOLUTIONS DE LA POPULATION MONDIALE,2007,p27

*مراحل التحول الديموغرافي :

يمر سكان العالم خلال فترة عيشهم و تطورهم في منطقة ما بثلاث مراحل رئيسية و هي كالتالي:

المرحلة الأولى: يمكن أن يطلق عليها بمرحلة ما قبل التطور , وتتميز هذه المرحلة بارتفاع معدلات الخصوبة التي تصل إلى حدها الأقصى و ارتفاع معدلات الوفيات عند جميع الفئات العمرية من السكان و خاصة عند الأطفال الرضع.

ويعود سبب هذا الارتفاع في معدلات الخصوبة إلى :

1. تدني الوضع الاجتماعي للمرأة.
2. غياب الوسائل المأمونة لتنظيم الأسرة.
3. ارتفاع معدلات وفيات الأطفال حيث كان ينظر إلى الزيادة أعداد المواليد كوسيلة تعويض للأطفال المتوفين الذين كانوا يشكلون عمادا اقتصاديا للعائلة, فقد كانت حتمية لولادة 10 أطفال مثلا[1].
4. أما ارتفاع الوفيات في مختلف الفئات العمرية الأخرى فيعود إلى حالة الجهل و الفقر التي كان يحياها السكان, إضافة إلى انعدام أساليب الوقاية و العلاج و ضعف الخدمات الطبية.

[1] الذكتور أحمد قطيطات,الهبة الديموغرافي في الوطن العربي ,المؤتمر الإحصائي العربي الأول ,عمان الأردن,13 نوفمبر 2007,ص403

5. انتشار الأمراض السارية و المعدية التي كانت تأتي على شكل وبائي كبير تحصد عشرات الآلاف من الأرواح في فترات متقاربة مثل أوبئة الجدري-الطاعون-الحصبة-الملا ريا-السل, فهذه الأوبئة كان لها بالغ التأثير على الزيادة السكانية.

المرحلة الثانية: تعتبر هده المرحلة بداية لتطور الاجتماعي و الاقتصادي للسكان في منطقة ما من العالم, و تتميز بارتفاع نوعي للمستوى المعيشي للسكان نتيجة للزيادة المعارف المختلفة ,ومنها معرفة أسباب الوفيات و أساليب الوقاية و العلاج ,الأمر الذي أدى إلى انخفاض في أعداد وفيات الأطفال الرضع, إلا أن هذا الانخفاض المستمر في الوفيات لا يقابله انخفاض مماثل في عدد المواليد و هدا نتيجة لاستمرار تدني و ضع المرأة و الحاجة لمزيد من الأطفال لدعم اقتصاد العائلة ,لدلك شهدت هذه المرحلة ارتفاعا كبير و متزايدا للنمو الطبيعي للسكان ,بحيث أطلق عليها بما يسمى بالانفجار السكاني , وهذا الذي قد حدث بالفعل في العالم[1] ,فقد قفز عدد السكان من مليار واحد عام 1800 إلى مليارين عام 1932 إي تضاعف خلال 132 سنة ,ووصل حاليا إلى 7 ملايير ,بزيادة قدرها 5 ملايير خلال 79 سنة.

المرحلة الثالثة: مع ازدياد مظاهر التطور الاقتصادي و الاجتماعي و ارتفاع مستويات المعيشة و زيادة المعارف المختلفة و التطور التقني بحيث يستمر الانخفاض في معدلات الوفيات إلى الحد الذي تسمح به التقنيات المتوفرة, ويقابل دلك انخفاض في معدلات الخصوبة نتيجة لتحسن وضع المرأة الاجتماعي و خروجها إلى العمل و اكتشاف مختلف الطرق لمنع الحمل و تكون نتيجة هذا انخفاض في معدل النمو الطبيعي.

*تطبيق نظرية التحول الديموغرافي على مختلف دول العالم:

1. دول العالم المتقدم:

العالم المتقدم يعيش الآن في المرحلة الثالثة, حيث معدلات الخصوبة و الوفيات و النمو الطبيعي منخفضة, لا بل أن سكان بعضها توقف عن النمو الطبيعي و البعض الأخر أخد يتناقص.

[2] دكتور أحمد قطيطات, نفس المرجع ,ص404

2. دول العالم المتخلف:

ما زالت معظمها تعيش المرحلة الثانية, حيث الخصوبة مرتفعة مع انخفاض معدلات الوفيات و بالتالي ارتفاع معدل النمو الطبيعي, و القليل منها تجاوز هده المرحلة.

3. الوطن العربي:

قد اجتاز السكان فيها المرحلة الأولى في منتصف 30 حيث كانت معدلات الخصوبة و الوفيات ما زالت مرتفعة, و لم يزد معدل النمو الطبيعي عن1%[1].

و منذ بداية 40 بدأت معدلات الوفيات في الانخفاض التدريجي بينما بقيت معدلات الخصوبة مرتفعة الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة حيث وصل معدل النمو الطبيعي إلى 4.5% في الثمانينات, بينما عقد التسعينات من القرن يشكل بداية دخول السكان في المرحلة الثالثة نتيجة انخفاض معدلات الخصوبة و النمو الطبيعي فبعد أن كان مؤشر الخصوبة الكلي 4.4 طفل للمرأة و معدل النمو السكاني 2.5% سنة 1995 ,أصبح الآن يمثل3.1 طفل للمرأة الواحدة ومعدل النمو السكاني 2%[2] سنة2011.

III.)-الاختلاف الجغرافي للتنمية في العالم:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هناك اختلاف بين دول الشمال ودول الجنوب, رغم التقدم المحقق عالميا في مختلف الميادين و هذا الاختلاف يتوقف على عدة مستويات:

-الصحة.

-التعليم.

-الحصول على السلع و الخدمات.

-الاتصالات.

-الغداء و الدخل.

---

[1] دكتور أحمد قطيطات, نفس المرجع ,ص404

[2] المظمة العالمية للسكان و التنمية, حالة سكان العالم 2011 , نيورك 2011 ,ص121

1/3)- الاختلاف في مجال الصحة و التعليم و التكوين:

أولا: في مجال الصحة:

في هذا المجال تستخدم عدة مؤشرات لمعرفة الحالة الصحية للسكان, و أهم هذه المؤشرات:

1 -أمل الحياة عند الولادة

2 -معدل وفيات الأطفال الرضع و وفيات الأمهات

3 -التأطير الطبي و الشبه الطبي

1) أمل الحياة عند الولادة:

لقد سجل أمل الحياة تقدم ملحوظ على مستوى العالمي, و لكن يبقى هناك اختلاف كبير بين البلدان المتقدمة و النامية, فطول العمر يفسر الاختلاف في المستوى الصحي حسب المناطق.

في البلدان المتقدمة أمل الحياة يفوق 70 سنة أما في مجموع البلدان النامية فهو محصور ما بين 60 و أقل من 50 سنة بالنسبة للبلدان الأقل نموا.

حسب القارات فإن إفريقيا هي القارة التي تتميز بأمل الحياة قليل مقارنة مع باقي القارات, و هدا راجع لافتقار دولها للمرافق الصحية بالإضافة إلى الأمراض و الأوبئة و المجاعات.

أما من حيث الجنس فإن الإناث يعشن أكثر من الذكور.

التمثيل البياني رقم 03:يوضح أمل الحياة في حسب مناطق العالم لسنة 2010

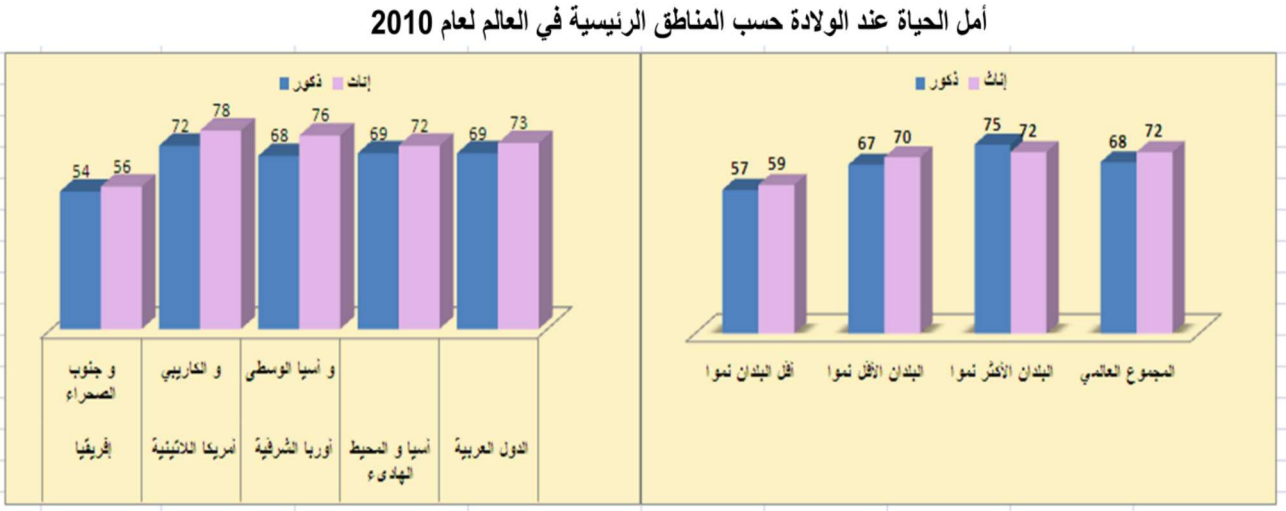

المصدر: تمثيل بياني على أساسا معطيات المنظمة العالمية للسكان و التنمية في تقرير حول "حالة سكان العالم لسنة 2011", ص121.

2) معدل وفيات الأطفال الرضع و وفيات الأمهات:

*معدل وفيات الأطفال الرضع هو عدد الوفيات بين الأطفال الأقل من السنة /عدد المواليد الأحياء السنويةX1000

* هي نسبة الأمهات اللواتي يتوفين أثناء الولادة, و يقاس بالنسبة ل100.000 ولادة حية, هذا المعدل مرتفع في البلدان النامية و.

التمثيل البياني رقم 04: توزيع معدل الوفيات لأطفال الرضع و السكان الأكثر من 15 سنة

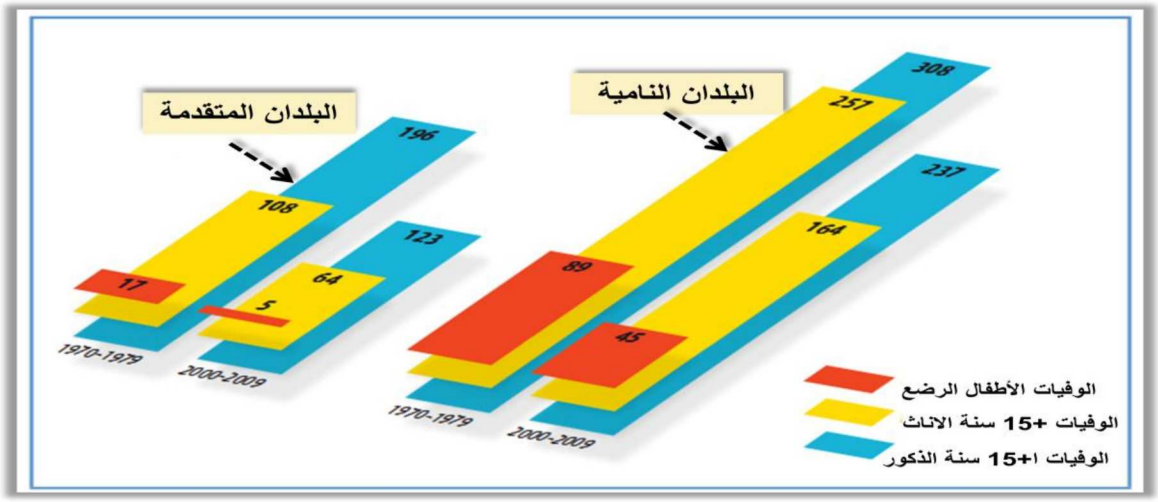

المصدر: المنظمة العالمية للسكان و التنمية, مؤشر العالمي لتنمية البشرية عام 2010, ص41

-بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال الرضع فهناك اختلاف كبيرا جدا بين مناطق العالم, فالبلدان المتقدمة تسجل نسب وفيات الأطفال الرضع قليلة بالمقارنة مع الدول النامية و الأقل نموا تسجل معدلات كبيرة (8‰في الدول المتقدمة-68‰الدول النامية-122‰[1]الدول الأقل نموا).

إفريقيا هي القارة التي تحتل المرتبة الأولى في ارتفاع هذه النسبة و تليها كل من أسيا و أمريكا اللاتينية ,أما أوربا و أمريكا الشمالية تقل فيهم نسبة وفيات الأطفال فهذه البلدان حققت و لازالت تحقق تطورا كبير في المجال الصحي و العناية الصحية و خاصة التي تتعلق بالأمراض التي تصيب الأطفال.

- بالنسبة لمعدل وفيات الأمهات فالبلدان النامية تشهد ارتفاعا كبيرا و خاصة الإفريقية منها و هذا بسبب:

- ضعف نظام الرعاية الصحية في البلدان النامية.
- إمكانية الحصول على العناية الصحية جد متدهور.
- انخفاض نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة.
- الضعف الكبير في العناية الصحية المختصة بالأمراض التوليد و الاستعجالات الطبية.
- تدهور كبير في الرقابة الصحية للأم بعد الولادة: حيث يقدر معيار بقاء الأم في المستشفى بعد الولادة على الأقل 3 أيام[2] و لكن عكس هذا يحدث في البلدان النامية إذ تبقى من 2 إلى 6 ساعات, مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، حيث تصل إلى 60٪ و هذا في غضون 24 ساعة بعد الولادة و 70٪ خلال فترة ما بعد الولادة.
- إضافة إلى السبب المباشر و هو النزيف و الولادة المستعصية.

[1] المنظمة العالمية للسكان و التنمية,حالة سكان العالم 2011,ص115

[2] Dr : ESSAN Kodia Valentin, même source, p12

الجدول رقم 02: يوضح أهم المؤشرات الديموغرافية حسب المناطق الرئيسية في العالم

المؤشرات	المجموع العالمي	البلدان الأكثر نموا	البلدان الأقل نموا	أقل البلدان نموا	الدول العربية	أسيا و المحيط الهادي	أوربا الشرقية و أسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية و الكاريبي	إفريقيا و جنوب الصحراء
معدل النمو الطبيعي‰	1,6	0,7	1,6	2,8	2,4	1,3	0,3	1,7	2,7
1990/1995-2010/2015	1,1	0,4	1,3	2,2	2	0,9	0,2	1,1	2,4
معدل الوفيات الأطفال الرضع‰2009-2010	21,7	8,1	66,9	122,4	50,7	50	19,7	22,4	130,1
معدل الخام للوفيات الأمهات‰2008	176	16	135	532	192	79	29	80	619
أمل الحياة عند الولادة(ذكور -إناث)2010/2015	68	75	67	57	69	69	68	72	54
	72	72	70	59	73	72	76	78	56
مؤشر الخصوبة الكلي(2010/2015)	2,5	1,7	2,6	4,2	3,1	2,1	1,8	2,2	4,8
نسبة المئوية للنساء اللواتي يستعملن وسيلة عصرية لمنع الحمل1990/2010	63	72	61	40	47	68	70	73	25

المصادر متفرقة:1-المنظمة العالمية للسكان و التنمية, حالة سكان العالم 2011,ص115

2-المنظمة العالمية للسكان و التنمية, مؤشر العالمي لتنمية البشرية عام 2010, ص184

3) التأطير الطبي:[1]

درجة التأطير الطبي تقاس بعدد الأطباء أو الشبه الطبيين بالنسبة لكل ساكن, وعدد الأسرة الاستشفائية لكل ساكن, وعدد النساء في السن الإنجاب لكل قابلة, بالإضافة أيضا عدد الولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة.

1/3)-عدد الأطباء لكل ساكن:

بالنسبة للأطباء:	بالنسبة لشبه الطبي:
البلدان المتقدمة: طبيب ---◄400 ساكن	البلدان المتقدمة: ممرض---◄ 200 ساكن
البلدان النامية: طبيب ---◄5000 ساكن	البلدان النامية: طبيب ---◄5000 ساكن
البلدان الأقل نموا: طبيب ---◄200000 ساكن	البلدان الأقل نموا: طبيب ---◄25000 ساكن

[1]Dr : ESSAN Kodia Valentin, p12

التأطير الطبي في البلدان النامية شبه مخنوق و هذا راجع إلى ضعف الهياكل الصحية و المادية .

الجدول رقم 03 : يوضح التأطير الصحي لكل 10000 ساكن في العالم حسب المناطق 2000-2009

	الأطباء	الممرضين و القابلات	عدد الأسرة الاستشفائية	عدد الصيدليات
إفريقيا	2	11	9	1
أمريكا	23	55	24	7
أسيا الشرقية و الغربية	5	11	11	4
أوربا	33	68	63	5
البحر المتوسط	10	14	12	3
المحيط الأطلسي	14	21	38	4
العالم	14	28	27	4

المصدر :المنظمة العالمية للصحة ,إحصائيات صحية لعام 2010 ,ص118.

2/3)- الإنفاق الصحي:

الإنفاق الصحي ضروري للسكان, فالنفقات الصحية تكشف عن الفوارق بين البلدان المتقدمة والنامية, فالبلدان النامية تبقى دائما تعاني من نقص الإمكانيات المالية بسب تدهور أوضاعها الاجتماعية و الاقتصادية.

التمثيل البياني رقم 05:

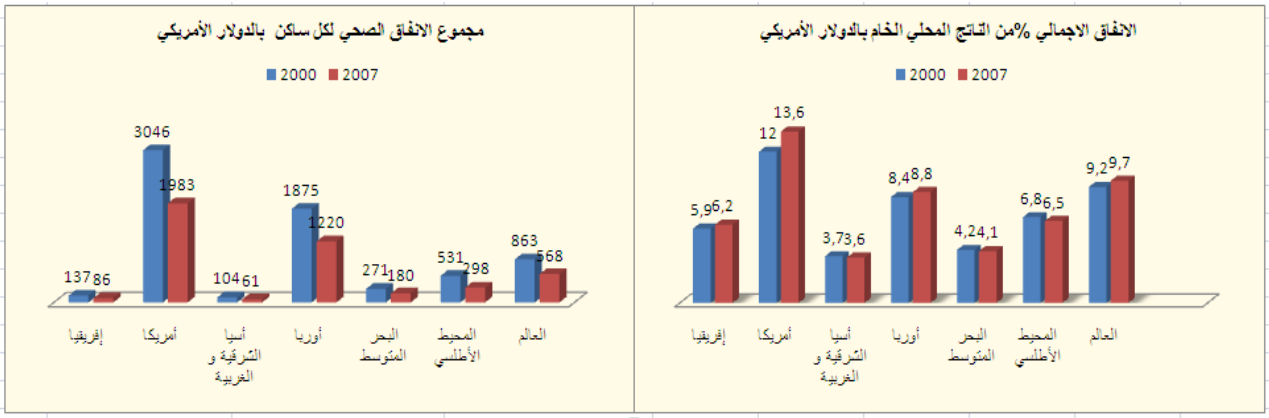

المصدر : المنظمة العالمية للصحة ,الإحصائيات الصحية لعام 2010 ,ص116

من خلال التمثيل البياني نجد أن قارة إفريقيا تحتل المرتبة الأخيرة في مجموع الإنفاق الصحي لكل ساكن, فرغم كونها أغنى القارات من حيث الثروات المعدنية و المواد الخام إلا أنها تعاني دائما من عجز و تدهور في جميع الميادين, و تليها قارة أسيا و دول البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي, أما أمريكا و أوربا فهما يحتلان المرتبة الأولى في مجال الإنفاق الصحي.

ثانيا: في مجال التعليم و التكوين:

المعيار المعتمد عليه هو معدل الصافي و الإجمالي لتعليم الابتدائي والثانوي و الجامعي, و معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة للبالغين, لكل 1000 ساكن, إضافة إلى النفاق العام في مجال التعليم.

1)- الالتحاق بالتعليم:

***التعليم الابتدائي:** إذا كانت البلدان المتقدمة وصل فيها التعليم 100% وهي نسبة جد معتبرة بالمقارنة بالدول النامية التي لا زال فيها الطفل محروم من ذهاب إلى المدارس, رغم التحسن المحقق في 3 عقود.

معدل الالتحاق في التعليم الابتدائي أكثر من 85٪ في جميع البلدان النامية وحوالي 60٪ في أقل البلدان نموا.

عبر المناطق الجغرافية، أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى (60٪) من مستوى أدنى لتعليم المدرسي، ما يقرب من 80٪ في جنوب آسيا، وبنسبة 100٪ تقريبا في شرق آسيا، وأكثر من ذلك 93٪ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وعدم المساواة بين الجنسين في التعليم لا تزال قائمة في البلدان النامية على الرغم من كل الجهود الرامية إلى تعزيز الحضور الفتيات في المدارس.

***التعليم الثانوي:** إجمالي التسجيل في التعليم الثانوية لا تزال منخفضة في البلدان النامية تقدر ب 53% بينما البلدان المتقدمة ب 90.5%[1].

لكن الفتيات يتعرضون للتمييز من طرف الآباء والأمهات لأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية يفضلون في كثير من البلدان النامية حيث يتم إرسال الذكور إلى المدرسة. والفتيات هن ضحايا الزواج المبكر، و مختلف الصور التميز.

[1] المنظمة العالمية للسكان و التنمية ,نفس المرجع ,ص115

*__التعليم العالي:__ ومعدلات الالتحاق منخفضة جدا بالنسبة للبلدان النامية أقل من 10٪ مقابل أكثر من45٪في البلدان الصناعية، أقل من 5٪في أقل البلدان نموا[1].

2)- معدل الأمية:

هو نسبة الأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق الذين يعرفون القراءة و الكتابة

في البلدان النامية الأمية تمس ¼ من السكان البالغين, لقد ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يعرفون القراءة و الكتابة من 67.3% سنة 1990 إلى 87.7%[2] سنة 2008.

3)- التنمية العلمية و التكنولوجية:

التنمية العالمية و التكنولوجية غير متساوية عالميا, بالنسبة لمجموعة الدول النامية أقل من 20 باحث علمي و تقني سنة لكل 1000 ساكن, مقابل 100 باحث علمي و تقني في البلدان المتقدمة.

من حيث الإنفاق في مجال البحث العلمي و التكنولوجي البلدان النامية تكرس أقل من 0.6% من الناتج المحلي الخام لهذا القطاع بينما 2.6%في البلدان المتقدمة لهدا نجد أن البلدان النامية تعاني من تأخر كبير في مجال العلمي و التكنولوجي.

2/3)- الاختلاف في مستوى الدخل و الحصول على السلع و الخدمات:

هناك نقطتين رئيسيتين: عدم المساواة في الدخل والحصول على الموارد وعدم المساواة في الحصول على السلع والخدمات التي تساهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان.

1)-عدم المساواة في الدخل:

على الصعيد العالمي، زادت عدم المساواة في مستوى الدخل على مدى العقود الأخيرة بسبب المصاعب الاقتصادية في معظم البلدان النامية.

في جميع أنحاء العالم أكثر من 1 مليار شخص في البلدان النامية يعيشون في فقر مدقع. في أقل البلدان نموا نسبة التي يمكن أن تعيش تحت خط الفقر يمكن أن إلى 70٪.

وعموما المناطق الريفية الأكثر تضررا من الفقر, ما يقرب من 3/1 من سكان المناطق الريفية التي تقع تحت خط الفقر مقابل4/1 عدد سكان الحضر. (ولكن الفقر في المدن ينمو).

---

[1] Dr : ESSAN Kodia Valentin, même source, p15

[2] المنظمة العالمية للسكان و التنمية ,نفس المرجع ,ص115

الفقر يزداد في معظم بلدان العالم الثالث خاصة أفريقيا و جنوب الصحراء الكبرى التي سجلت 100 مليون من الفقراء خلال سنة 1990.

الأسباب الرئيسية لتزايد الفقر هي:

- عدم المساواة في توزيع الثروة العالمية (أقل من 20‰ من السكان الذين يعيشون في البلدان الصناعية يستولون على أكثر من 80‰ من الثروة العالمية).
- تفاقم الخلل في التوازن العالمي في الإيرادات نتيجة لاستمرار تدهور الوضع في معظم البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة (برامج التكيف الهيكلي، انهيار أسعار المواد الأولية، والتجارة غير المتكافئة)؛
- مشكلة الإدارة الاقتصادية في العديد من بلدان العالم الثالث.

2)-الحصول على مياه صالحة للشرب و الصرف الصحي:

هذه هي الشروط التي تؤثر في صحة الإنسان، لأن أكثر من 4/3 من الأمراض في البلدان النامية لها علاقة باستهلاك مياه غير صالحة للشرب.

ندرة المياه الموسمية أو المزمنة في بعض المناطق تدفع بالسكان إلى استهلاك مياه ملوثة و قذرة, تؤدي إلى الكثير من الأمراض التي تنقلها المياه مثل: الكوليرا، والأميبية (l'amibiase ، السحار العصوي(la dysenterie bacillaire) والإسهال(les diarrhées).

هذه الأمراض مسؤولة عن 80‰ من الأمراض التي تصيب الناس في البلدان النامية.

في عام 2000، كانت نسبة 78‰ من السكان يحصلون على مياه صالحة للشرب في جميع البلدان النامية, مقابل نسبة 62‰ في البلدان الأقل نموا، و 57 ‰في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
86‰في الدول العربية، و 76‰ في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و 86‰ في أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي، و 85‰ جنوب آسيا، 93 ‰في أوروبا الوسطى والشرقية.
كانت النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على المرافق الصحية سنة 2000 ب 51‰في البلدان النامية، 44‰ في أقل البلدان نموا، و 83‰ في البلاد العربية، و 48‰ في شرق آسيا والمحيط الهادئ، و 77‰ في أميركا اللاتينية، 37‰ في جنوب شرق آسيا، و 53‰ في أفريقيا جنوب الصحراء.

3)- الوصول إلى المعلومات والاتصالات[1]

الإعلام و الاتصال من المؤشرات التنمية لأن التنمية تتجلى من خلال عدد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتي تميز مستوى المجتمع بالانتقال من الممر تقليدي مبهم إلى مجال أكثر تطور و شفافية, من خلال تدفقات مختلفة: تدفق المعلومات، وتدفق السلع والخدمات، والتدفقات من الناس.

المؤشرات الرئيسية للاتصالات هي من بين أمور أخرى، أن عدد أجهزة الراديو لكل 1000 نسمة، وعدد من المحطات التلفزيونية لكل 1000 من السكان، والحصول على الصحف، الهاتف، وعدد الكتب المنشورة لكل 000 100 من السكان، والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات).

في عام 2002، كان هناك 175 خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة في العالم .يرتفع هذا الرقم إلى 96‰في البلدان النامية، 7‰ في أقل البلدان نموا، 81‰في الدول العربية، 142‰ في شرق آسيا والمحيط الهادئ، 166‰ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 41‰ س في جنوب شرق آسيا، و 15‰أفريقيا جنوب الصحراء، س 590‰في بلدان منظمة التعاون والتنمية ذات الدخل المرتفع.

كانت نسبة المشتركين في خدمة الهاتف المحمول لكل 1000 نسمة 101‰ في البلدان النامية، و 10‰ في أقل البلدان نموا، 159 ‰في شرق آسيا والمحيط الهادئ، 191‰أمريكا اللاتينية، و 13‰ في جنوب شرق آسيا، 39‰ أفريقيا جنوب الصحراء، 650‰في منظمة التعاون والتنمية ذات الدخل المرتفع الى المعدل العالمي الذي يبلغ 184‰.

وكان عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة في عام 2002 ,في العالم: 99.4‰شرق آسيا والمحيط الهادئ: 60.9‰,البلدان العربية 28‰,البلدان النامية40.9‰, البلدان الأقل نموا2.8‰,البلدان المتقدمة450.5‰.

4)- الحصول على الغذاء:

زيادة إنتاج الأغذية للفرد الواحد بنحو 20‰ لمدة عشرات السنوات في البلدان ا لنامية.

عدد البلدان التي تكون فيها الاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية مرضية في تزايد في البلدان النامية, منها أكثر من 30 بلدا انخفضت فيها المجاعة بأقل من25 ‰ في 10 سنوات.

[1]Dr : ESSAN Kodia Valentin, même source, p19

أربعة عشر من هذه البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ المنطقة الأكثر تضررا من الجوع وسوء التغذية.

لكن أكثر من 800 مليون من الناس لا يأكلون حتى الشبع ونحو 500 مليون يعانون من سوء التغذية المزمنة.

والمتحصل اليومي من الحريرات تغطي حوالي 109٪ من احتياجات في البلدان النامية، و 92٪ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 91٪ في أقل البلدان نموا.

الأسباب الرئيسية لنقص الغذاء هي:

- انخفاض إنتاجية الزراعة.
- خيارات السياسة الزراعية معظمها محاصيل لصالح تصدير.

-تعرضها لظروف المناخية القاسية والكوارث الطبيعية: الجفاف والفيضانات والأعاصير ، خطر الجراد الذي يدمر كل المحصول.

- النمو السكاني يفوق معدل النمو في إنتاج الغذاء في العديد من البلدان النامية.

لإيجاد حل لمشكلة الجوع، والعديد من الدول تعتمد على واردات من الخارج, و على المساعدات الخارجية من المنظمات الدولية.

3/3)- الحل للتنمية في البلدان العالم الثالث:

كان الاعلان عن برنامج الألفية في عام 2000,علامة بارزة في التعاون الدولي بحيث ترمي إلى بدل جهود كبيرة من أجل تحسين حياة مئات الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم.

1- مفهوم البرامج الانمائية للألفية:

هي مجموعة من الأهداف التي تمثل احتياجات الانسان و حقوقه الأساسية ,فمن خلالها يمكن بمقدور كل فرد في جميع أنحاء العالم أن يتحرر من الفقر المدقع و الجوع ,و أن يحصل على التعليم و يتمتع بصحة و مأوى جيد , وتحقيق المساواة بين المرأة و الرجل على حد سواء, فقد تعهد الزعماء إلى اقامة شراكة

واسعة النطاق من اجل التنمية و تحقيق هده الأهداف الشاملة ,التي هي مسؤولية جميع الدول مشتركة و التقصير اتجاهها سوف يضاعف الأخطار في عالمنا[1].

[1] بان كي مون ,تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية سنة 2010,الأمين العام للأمم المتحدة ,ص3

2- الأهداف الإنمائية للألفية:

للدخول في القرن 21 و المزيد من تنمية شاملة للسكان, اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأهداف ذات الأولوية الثمانية برصيد21غاية ومؤشر60[1]وهي كالتالي:

- ✓ **الهدف 1-** القضاء على الفقر المدقع والجوع
- ✓ **الهدف 2-** تحقيق تعميم التعليم الابتدائي في جميع أنحاء العالم.
- ✓ **الهدف 3-** تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- ✓ **الهدف 4-** تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن 5 سنوات.
- ✓ **الهدف 5-** تحسين الرعاية صحية الأمهات.
- ✓ **الهدف 6-** مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملا ريا والأمراض الأخرى.
- ✓ **الهدف 7-**ضمان توفر أسباب البيئية.
- ✓ **الهدف8 -**تطوير المشاركة العالمية للتنمية.

3-محتواها:

سنذكر محتوى الأهداف الأساسية المتعلقة بالسكان و التنمية وهي كالتالي:

الهدف 1- القضاء على الفقر المدقع والجوع: وتغطي هدفين في تحقيق هذا الهدف من التغلب على الفقر والجوع

* تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم أقل من دولار واحد يوميا في الفترة 1990 و 2015.

*: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع في الفترة 1990 و 2015.

حيث أن الفقر المدقع يؤثر على ما يقرب من مليار من البشر يعيشون على أقل من1 دولار, أكثر من 800 مليون شخص يعانون من الجوع وسوء التغذية, و مخاطر هذا الوضع الغذائي سيء جدا بالنسبة للأطفال الصغار لأنه يؤدي إلى تأخر نموهم الجسدي والعقلي ويهدد حياتهم أكثر من4/1 من الأطفال تحت 5 سنوات في البلدان النامية يعانون من سوء التغذية.

[1] http://mdgs.un.org

الهدف 2- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي في جميع أنحاء العالم:

* بحلول عام 2015 ، جميع الأطفال البنين والبنات في جميع أنحاء العالم ،يمكنهم إتمام دورة كاملة من التعليم الابتدائي.

حيث أن حوالي 115 مليون طفل في سن الدراسة لا يذهبون إلى المدارس, معظمهم من الأطفال الأسر الفقيرة.

الحصول على التعليم هو حق أساسي فالعديد من الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأوقيانيا محرومون من الدراسة.

الهدف 3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

*إن تحقيق هذا الهدف مبني على إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2015، إن أمكن، وعلى جميع مستويات التعليم من 2015 فما فوق. إن المساواة بين الجنسين في مجال حقوق الإنسان هي واحدة من الأهداف الأولوية للأهداف الإنمائية للألفية, والفوارق بين الجنسين لا تزال هائلة على جميع المستويات التعليم، والمشاركة في الحياة العامة والسياسة، في مجال العمالة والوصول إلى الموارد.

الهدف 4- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن 5 سنوات:

*إن تحقيق هذا الهدف مبني على خفض معدل وفيات الأطفال دون سن5 سنوات بمقدار 3/2 في الفترة ما بين 1990 و 2015.

حيث أن ما يقرب من 11 مليون طفل يموتون سنويا أي أن ما يقرب 30000 طفل في اليوم قبل بلوغهم سن 5 سنوات. معظم هؤلاء الأطفال يعيشون في البلدان النامية ويموتون من جراء أمراض كان يمكن الوقاية منها أو معالجتها بأقل من المسؤول, سوء لتغذية هو المسؤول عن أكثر من نصف حالات وفيات الرضع ,إضافة إلى عدم وجود معدات وإمدادات المياه والصرف الصحي في العديد من أجزاء من العالم النامي وخاصة في المناطق الريفية.

الهدف 5-: تحسين الرعاية صحية الأمهات:

* إن تحقيق هذا الهدف مبني على خفض معدل وفيات الأمهات ب 4/3 في الفترة 1990و2015و وحصول الجميع على الرعاية الصحية الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة هو شرط أساسي لصحة الأم

حيث أن أكثر من نصف مليون امرأة تموت سنويا أثناء الحمل أو الولادة في البلدان النامية أساسا, هم 20مرة أكثر عرضة للإصابة خطيرة أو العجز بسبب مضاعفات الولادة .

الهدف 6-: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملا ريا والأمراض الأخرى: إن تحقيق هدا الهدف مبني على هدفين أساسين هما:

* وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والبدء في عكس الاتجاه الحالي.

*: مكافحة الملا ريا والأمراض الرئيسية الأخرى والبدء في عكس الاتجاه الحالي.

خلاصة الفصل:

ما نستخلصه في هذا الفصل هو أنه:

- لم يكن للمدارس الفكرية المختلفة وجهة نظر واحدة و متفق عليها حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات السكانية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية, فمنهم من يرى في النمو السكاني عاملا ذا تأثير سلبي على المسيرة التنموية للمجتمع, و منهم من يرى فيه عاملا ذا تأثير ايجابي, وهذا إذا ما هيأت له الظروف و العوامل الملائمة في البناء التنموي.
- إن التنمية و علاقتها بالسكان لا زالت تشكل تحديا هاما لجميع الدول العالم و الخاصة النامية منها التي تعاني من معظم المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية , فهذه الدول بإمكانها تخطي عقبات التخلف اذا اعتمدت على استراتيجيات تنموية تتماشى مع نمو سكانها .
- تسعى المنظمات الدولية المعنية بالسكان إلى دعم و مساعدة البلدان النامية الفقيرة منها و الأشد فقرا, و ذلك من خلال متابعة تطورات التنمية فيها, و هذا بإصدار تقارير السنوية للمؤشرات التنمية البشرية المحققة فيها و في العالم ككل.
- يعتبر برنامج التنمية للألفية التي تدعمه المنظمة العالمية للسكان و التنمية بأهدافه الثمانية كحل أمثل لتحقيق التنمية في البلدان النامية, إذا ما تمسكت بجميع التزاماتها نحو تحقيق هذا البرنامج بحلول مطلع 2015.

الفصل الثاني:
أثر النمو و توزيع السكاني على التنمية الإجتماعية و الإقتصادية

I. اتجاهات النمو السكاني في الجزائر .

II. التوزيع و الكثافة السكانية في الجزائر

III. الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لنمو و توزيع السكان في الجزائر.

المقدمة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت قضايا التنمية و معيقاتها موضع اهتمام العديد من الحكومات و الشعوب و كل الأجهزة المختلفة, وذلك باعتبارها هدف أساسي للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية, فهي كل التحديات التي تواجه المجتمعات في مسيراتها التنموية.

يعتبر النمو السكاني المتزايد و سوء توزيعه جغرافيا من المعيقات الأساسية لعملية التنمية في جميع المجالات ,حيث يلعب كل منهما دور كبير في نجاح و فشل التنمية و برامجها.

فالجزائر إحدى البلدان العربية و النامية التي تشهد نمو سكانيا متزايدا و تحولا ديموغرافيا بالإضافة إلى اختلال كبير في توزيع السكان عبر مناطق البلاد ,مما قد ينجر عنه بروز مشاكل اقتصادية و اجتماعية و حتى بيئية, قد تشكل عقبة أمام التنمية في الحاضر و المستقبل و هده من أهم النقاط التي سنتطرق إليها في هذا الفصل إنشاء الله.

I.)-اتجاهات و تطور النمو السكاني في الجزائر

لقد عرف النمو السكاني في الجزائر تغيرات كثيرة من فترة زمنية إلى أخرى , ففي الفترة الاستعمارية (1830-1962) شهد هذا النمو تدبدبا و تباطؤ بحيث لم يتضاعف إلا بحوالي 3 مرات خلال مدة زمنية قدرت ب 132 سنة, بحيث بلغ عدد سكان الجزائر حسب معطيات أول تعداد قام به الاستعمار سنة 1845 ب 2028 مليون نسمة, ليتضاعف بعد 56 سنة إلى 4089 مليون نسمة سنة 1901و بعد 53 سنة بلغ عدده 8745 مليون نسمة سنة1954 (تاريخ أخر تعداد منجز في فترة الاستعمار), و هدا نتيجة الظروف الغير العادية التي عايشها السكان من سوء المعيشة و اضطهاد المستعمر.

أما في فترة ما بعد الاستقلال فقد شهد النمو السكاني تزايدا سريعا, و أصبح يتضاعف في غضون 20 سنة بينما كان في الحقبة الاستعمارية يتضاعف خلال 50 سنة, حيث قدر عدد السكان الجزائر في تعداد سنة 1966 ب12096 مليون نسمة, ليصل عدده إلى 22888 مليون نسمة سنة 1987,و 34080 مليون نسمة في تعداد 2008, و هدا راجع إلى تحسن الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

أولا –النمو السكاني في الجزائر

1/1) تطور نمو السكان في الجزائر من 1830 إلى 2008:

إن سكان الجزائر في حالة نمو مستمر على الرغم من الانتكاسات التي واجهت هدا النمو في بعض الفترات الزمنية,فالاتجاه العام لشكل المنحنى يشير إلينا إلى التزايد المستمر و السريع جدا للسكان , وخاصة بعد فترة الاستقلال فقد مثلت هده الفترة بالانفجار السكاني في الجزائر ,حيث شهدت زيادات كبيرة في حجم السكان.

التمثيل البياني رقم 06: التطور حجم سكان الجزائر حسب التعدادات المنجزة من فترة الاستعمار إلى ما بعد الاستقلال

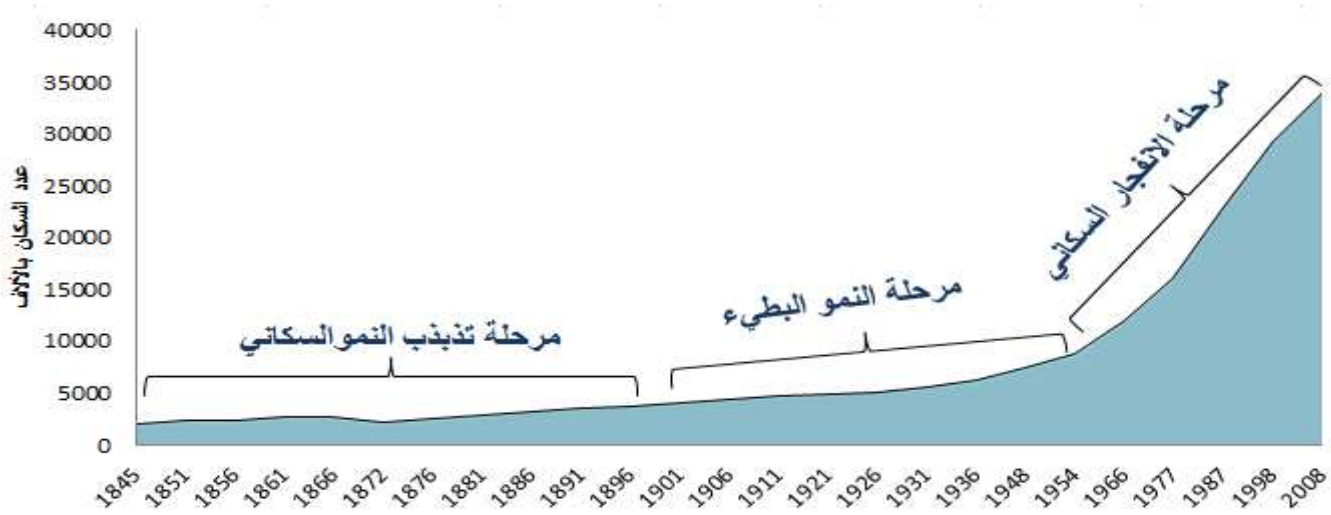

المصدر: تم التمثيل البياني بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01

سنحاول استعراض تطور النمو السكاني في الجزائر عبر التاريخ من خلال ثلاث مراحل وهي كالتالي:

1) مرحلة التذبذب في النمو السكاني من 1830-1896

لقد شهد النمو السكاني في الجزائر في هذه الفترة تذبذب رغم ارتفاع الولادات, و هدا راجع إلى انتشار الأوبئة و المجاعة خاصة في الفترات 1851-1861-1872,إضافة إلى الظروف الغير العادية التي عاشها الشعب الجزائري في تلك الفترة من اضطهاد و صراعات بين السكان ا لأصليين و المعمرين فقد فقدت بعض العشائر قرابة 65% من أفرادها[1],إضافة إلى سوء المعيشة.

2) مرحلة النمو البطيء1901-1954:

عرفت هذه المرحلة تزايد بشكل دائم ومستمر و لكن ببطيء, و هذا راجع إلى التجنيد الإجباري للشباب الجزائري بالإضافة إلى هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا أثناء الحرب العالمية1 و2 حيث بلغ عددهم 700 ألف مهاجر[2] مما قد ينتج عنه نقص في معدلات الزواج و بالتالي انخفاض الولادات.

[1] عمل مشترك, تأثير التنمية على السار الديموغرافي,مذكرة الليسانس في الديموغرافيا , معهد الديموغرافيا,جامعة وهران,سنة200-2001,ص57

[2] الديوان الوطني لتعليم و التكوين عن بعد,على الموقع الالكتروني http://www.onefd.edu.dz

3) مرحلة الانفجار السكاني من 1962-يومنا هذا:

فقد شهدت هذه المرحلة نموا سكانيا سريعا بحيث تضاعف عددهم ثلاث مرات في مدة 40 سنة, و هذا بفضل نعمة الاستقلال, و التوفر الرعاية الصحية و تحسن الظروف المعيشية لسكان, فنسبة الزيادة الطبيعية في هذه المرحلة كانت تفوق 3%, و مؤشر الخصوبة الكلي 7.8طفل /امرأة سنة 1970, إلا أنها تراجعت و لم تعد تتجاوز إلا 2.3 طفل /امرأة سنة 2009 (المصدر: الملحق رقم 06), فقد تعددت الأسباب من بينها الأثر الفعال لبرنامج تنظيم النسل الذي تبنته الجزائر سنة 1983.

2/1) تطور معدل الزيادة السكانية في الجزائر:

لقد شهد معدل النمو السكاني لتعدادات المنجزة في الجزائر ارتفاعا و انخفاضا, حسب الفترات و الظروف التي عايشها السكان.

التمثيل البياني رقم 07: التطور النمو السكاني ما بين التعدادات في الجزائر (من 1845 إلى غاية 2008)

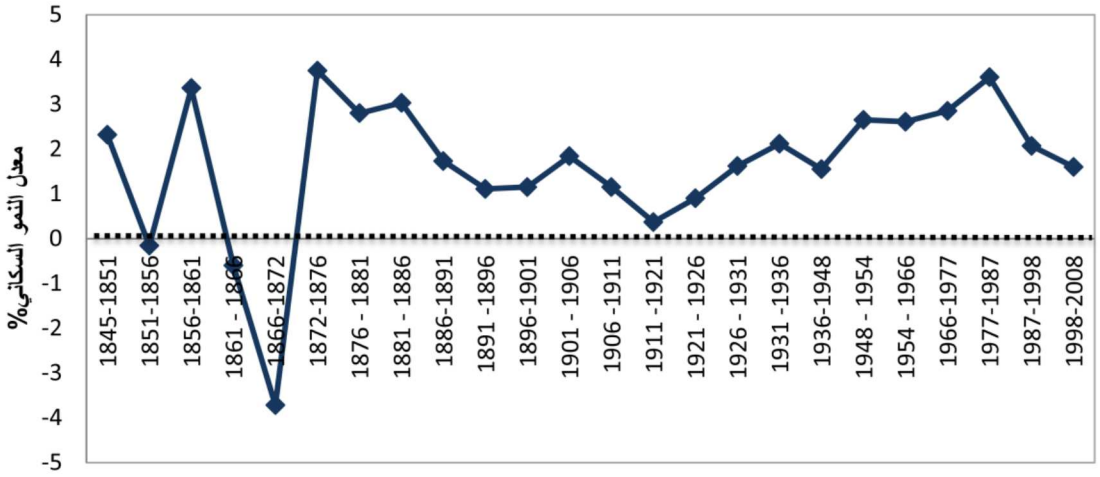

المصدر: تم التمثيل البياني للمنحنى من خلال الملحق رقم 02

من خلال التمثيل البياني الخاص لتطور معدل النمو السكاني في الجزائر من أول تعدا منجز في فترة الاستعمار إلى غاية أخر تعداد بعد فترة الاستقلال, فإننا نلاحظ أن الفترات الخاصة بالاستعمار شهد فيها معدل النمو السكاني انخفاض كبير,بحيث سجل فيها معدل النمو قيمة سلبية ما بين -0.16%و-3.73% وأهم هده الفترات التي شهدت هدا الانخفاض:هي الفترة (1851-1856)و(1861-1866)و الفترة الزمنية (1866-1872)هي التي حققت أقصى انخفاض في النمو السكاني بقيمة -3.73% .

وإذا رجعنا تاريخيا فإننا نجد بأن ما ميز هده الفترات هو ظهور مجموعة من الأوبئة (كالكوليرا و التيفوس) التي دامت لفترات زمنية طويلة[1], بحيث كانت سبب في وفاة عدد كبير من السكان فمثلا داء التيفوس قضى على قرابة 900.000 شخص سنة 1868, إضافة إلى هدا سوء الأوضاع المعيشية للسكان بسبب الاحتلال[2].

أما باقي الفترات فقد شهد فيها معدل النمو السكاني ارتفاع طفيف, لينخفض مجددا في الفترة الزمنية(1911-1921)إلى 0.37%, ربما يمكننا إرجاع سبب هدا الانخفاض إلى مشاركة الشباب الجزائري إلى جانب فرنسا في الحرب العالمية الأولى, مما نتج عنه انخفاض في معدلات الزواج و بالتالي تنخفض الولادات و لا ننسى أيضا ضحايا الحرب.

بعد هده الفترة بقي معدل النمو السكاني في الجزائر مرتفعا رغم وجودها في حالة حرب حيث قدر في الفترة الممتدة مابين 1948-1954 ب 2.65 %.

أما ما ميز معدل النمو السكاني بعد فترة الاستقلال, أنه شهد ارتفاع كبير خاصة في الفترة 1977-1987حيث قدر ب3.6 %, وهو يعتبر من بين المعدلات المرتفعة في العالم, و هدا لرغبة الشعب الجزائري في تعويض ما فقدوه إبان حرب التحرير, و لكن في الفترة الممتدة بين 1987-1998 بدأ معدل النمو السكاني في الانخفاض بحيث انخفض ب1.5 نقطة عن الفترة السابقة, لتنخفض أيضا في الفترة 1998-2008 عن الفترة 1977-1987ب2 نقطة.

و هدا راجع إلى عدة أسباب منها:1 – تحسن الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للسكان في البلاد, بعد أن كانت متدهورة جدا في فترة الاستعمار و هدا بفضل البرامج التنموية المنجزة بعد الاستقلال التي سمحت لعامة السكان بالتعلم و قضت على الأمية و خاصة بالنسبة للمرأة,فتعلم المرأة لعب دور كبير في التأثير على معدل الخصوبة فقد انخفض المؤشر الكلي للخصوبة(ISF) بالنسبة للمرأة فقد انتقل من 7.4 طفل/للمرأة في تعداد 1977 إلى 5.3 طفل/للمرأة في تعداد 1987 إلى2.67[3] طفل/للمرأة في تعداد 1998 ليصل إلى2.3 طفل/للمرأة سنة 2009, إضافة إلى هدا فقد أثر تعلم المرآة على تأخر متوسط سن الزواج بالنسبة لها فقد انتقل من 18.3 سنة في تعداد 1966إلى 29.9[4] سنة في تعداد 2008.فقد خسرت المرأة تقريبا 12 عاما من حياتها الإنجابية.

[1] Dominique TABUTIN, « L'histoire de la population de l'Afrique du Nord pendant le deuxième millénaire », Université catholique de Louvain, Belgique, p12
[2] SARID, le déserter démographique, SNED, Alger,1983 ;p141
[3] ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultat (1997-1999)Edition 2001
[4] ONS, ENQUETE NATIONALE A INDICATEURS MULTIPLES MICS3 ALGERIE 2006(Rapport Préliminaire), Algérie 2007, p55

2- إضافة إلى هدا يمكن إرجاع سبب هدا الانخفاض إلى تبني الجزائر في بداية فترة 80 لبرنامج التحكم في النمو السكاني,الذي أحدث تغيرا كبيرا في المجال الديموغرافي في الجزائر,حيث خلال عشريتين تباطىء مستوى النمو السكاني ,وقلت نسبة الإنجاب في الجزائر.

3/1) التحول الديموغرافي في الجزائر

لقد ظهرت نظرية التحول الديموغرافي سنة 1929 , لم تكن صدفة وإنما ناتجة عن تغيرات ديموغرافية مرت بها معظم الدول الغربية مع بداية القرن 20 ,و الهدف منها هو محاولة تعميمها على المجتمعات الأخرى و دلك بجعل النموذج الغربي هو النمط المثالي على المجتمعات الأخرى بتتبع دلك المسار.

فالجزائر من بين البلدان التي عرفت تحولات كبيرة في مسار النمو الديموغرافي مند بداية القرن20 إلى يومنا هذا, و الشكل التالي يمثل أهم المراحل الخاصة بالتحول الديموغرافي في الجزائر.

التمثيل البياني رقم 08: الشكل العام لتحول الديموغرافي في الجزائر

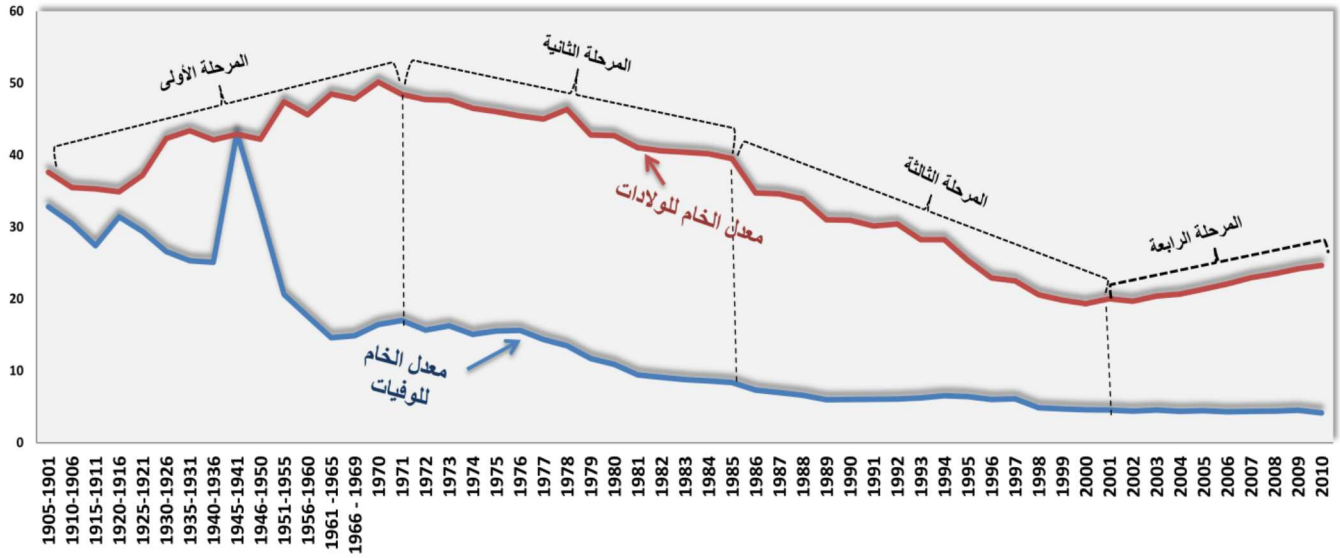

المصدر: تم التمثيل البياني بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 03

من خلال ملاحظتنا لهدا التمثيل البياني نرى أن تطور معدل الخام لولادات و الوفيات شهد تغيرات كبيرة, لهدا وحسب التمثيل البياني يمكن تقسيم التحول الديموغرافي في الجزائر إلى أربعة مراحل:

التمثيل البياني رقم 09:

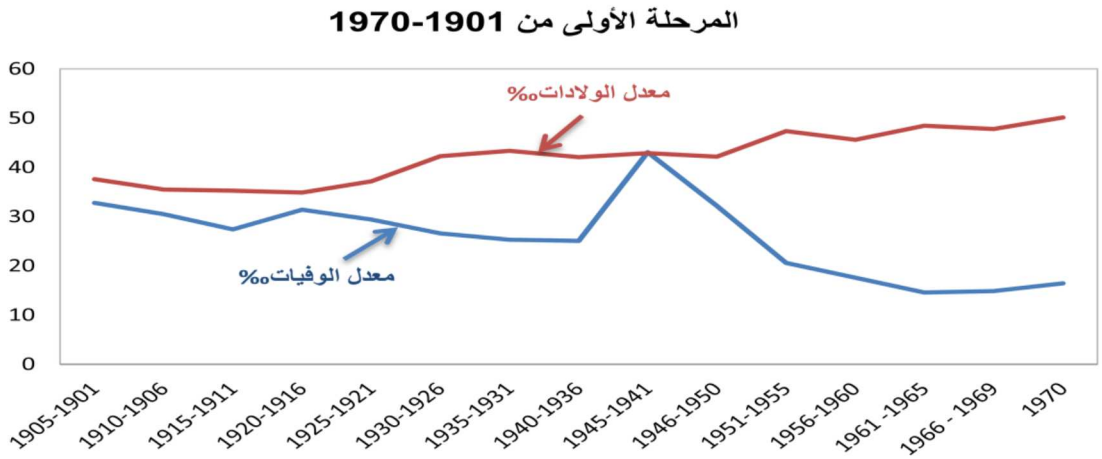

المرحلة الأولى: الممتدة من 1901-1970

حسب نظرية التحول الديموغرافي فقد تميزت هذه المرحلة بنظام الديموغرافي طبيعي أو ابتدائي,

لأنها عرفت ارتفاعا في معدل المواليد مابين37.6‰ سنة 1901 و50.16‰سنة1970وهذا راجع إلى عدم استخدام موانع الحمل و الزواج المبكر و الأمية مما ينتج عنه ارتفاع الخصوبة, و أيضا ارتفاع معدل الوفيات ما بين 32.8‰ و19.45‰ خلال نفس الفترة وهذا بسب الظروف القاسية التي عاشها السكان من تدهور المستوى المعيشي و الصحي خلال فترة الاستعمار, إضافة ضعف التغطية الصحية للسكان في الجزائر في السنوات الأولى للاستقلال.لهدا يمكن تقسيم هده المرحلة إلى ثلاث فترات:

✓ الفترة الأولى من 1901-1920 ما ميز هده الفترة ارتفاع معدل الولادات و الوفيات حيث كانا تقريبا على نفس المستوى, وهدا بنسبة محصور مابين(37.6‰و34.9‰)بالنسبة للولادات أما الوفيات فكانت محصورة ما بين32.8‰و31.4‰,مما نتج عنه ضعف معدل النمو السكاني الذي كان محصور مابين 0.5% و 0.35%.

✓ الفترة الثانية من1921-1945لقد سجل فيها معدل النمو الطبيعي للسكان ارتفاع طفيف عن الفترة السابقة حيث كان محصور مابين 0.78%و1.7%, إبتداءا من 1921 عرف معدل الوفيات انخفاض تدريجي مع بقاء معدل الولادات مرتفعا مابين 37.2‰و42.9‰,و لكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية سجل معدل الخام للوفيات ارتفاع كبير وصل إلى 43.1‰, وهذا راجع ضحايا حرب التحرير (حوادث 8 مايو1945), إضافة إلى وباء الكوليرا الذي انتشر في تلك الفترة[1].

[1] Aissa DELENDA, Rôle des développements sociaux économiques dans le changement de comportement démographique, thèse de doctorat d'état en démographie, université d'Oran, 2004, p178

✓ الفترة الثالثة من 1946-1970 ابتداءا من 1946 شهد معدل الوفيات انخفاض تدريجيا في هده الفترة مابين 32‰إلى 17‰,أما الولادات فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا من 42‰إلى 50‰ وهي أعلى قيمة شهدتها الجزائر,حيث أن الخصوبة بقيت طبيعية في هده الفترة,أما معدل النمو الطبيعي فقد شهد ارتفاعا كبيرا بعدما كان يصل إلى 0.5%في بداية القرن و 1% سنة 1945 ,فقد ارتفع في هده الفترة ليصل إلى2.8% ما بين 1951-1955 ويفوق 3% بعد فترة الاستقلال.

التمثيل البياني رقم 10:

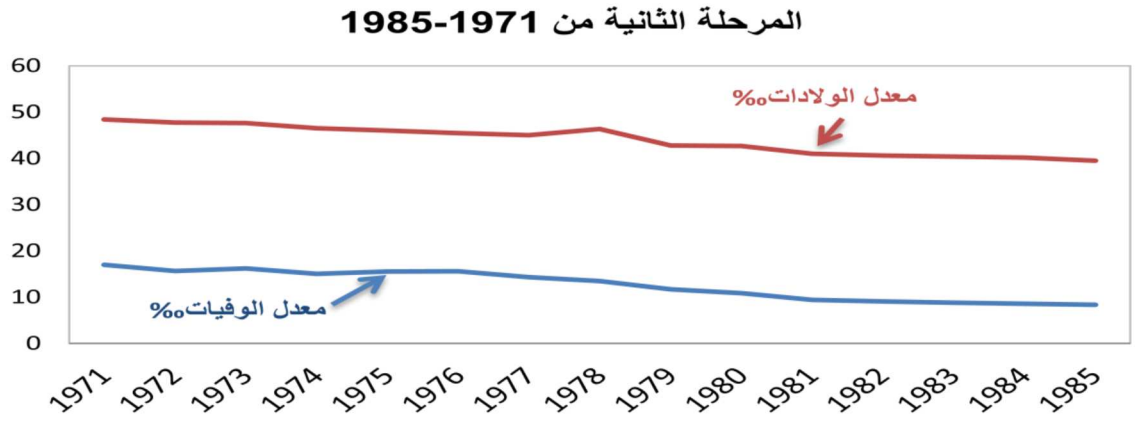

المرحلة الثانية: من 1971-1985

شهدت هده المرحلة انخفاضا ملحوظا في معدل الوفيات من 16‰سنة 1971 إلى 9‰سنة 1985, و هدا بفضل تحسن مستوى المعيشي و الصحي لسكان بفضل البرامج التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المنجزة في هده الفترة, إضافة إلى أن الجزائر في فترة 80 بدأت في توسيع برنامج التحكم في النمو السكاني الذي يرتكز على الوقاية الصحية و دلك بتوفير اللقاح وحماية صحة الأم والطفل.

لكن الخصوبة بقيت عالية بحيث كان معدل الخام للولادات يفوق 40‰, مما ينجر عنه ارتفاع في معدل النمو الطبيعي الذي كان يصل في هده الفترة إلى 3%, ما ميز هده المرحلة هو أن وسائل منع الحمل كانت غير مستعملة بصفة كبيرة.

التمثيل البياني رقم 11:

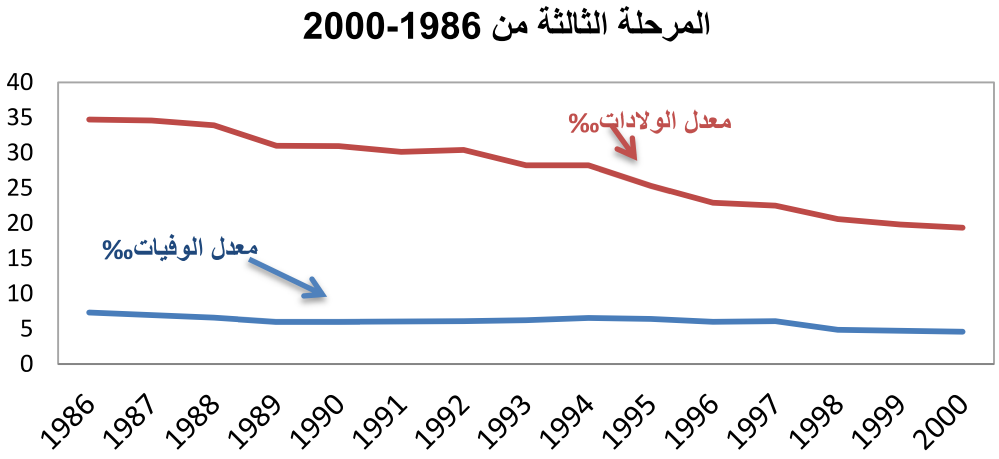

المرحلة الثالثة: من 1986-2000

ما ميز هده المرحلة هو انخفاض ملحوظ في معدل الخام للولادات ابتداء من سنة1986 حيث انخفض من35‰ إلى 19‰ سنة 2000 ,و هدا راجع إلى تعميم سياسة تحديد النسل و دلك باستخدام موانع الحمل بحيث قدر معدل استخدام النساء في سن الإنجاب لموانع الحمل بأكثر من61 % سنة2006, بعدما كان يقدر ب8% سنة 1970[1] إضافة إلى تأخر سن الزواج بالنسبة لكلا الجنسين, فهده المرحلة حسب نظرية التحول الديموغرافي تتميز بنظام حديث ينتشر فيه استخدام مختلف طرق منع الحمل.

التمثيل البياني رقم 12:

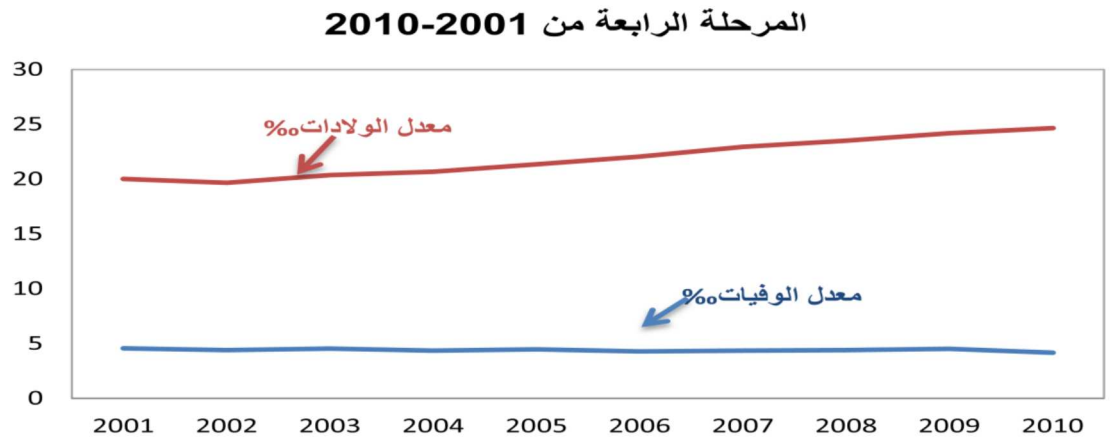

[1] ONS, ENQUETE NATIONALE A INDICATEURS MULTIPLES MICS3 ALGERIE 2006(Rapport Préliminaire), Algérie 2007, p59

المرحلة الرابعة: من 2001-إلى يومنا هدا

نفترض وجود مرحلة رابعة و لكنها لا تختلف كثيرا عن المراحل الاخرى ,فقد شهدت هذه المرحلة ارتفاعا ملحوظا في معدل الخام للولادات,فإذا ما قارنا عدد المواليد من الفترة 2001 إلى 2010 فإننا نجد تزايد في المواليد ,فقد ارتفع العدد من 618380 مولود في سنة2001 إلى888000 مولود سنة 2010 بزيادة المقدرة ب269620 مولود خلال هذه الفترة,و على الأرجح هذه الزيادة في عدد المواليد راجعة إلى زيادة في عدد الزيجات في الفترة مابين 2000 إلى2010 حيث انتقلت من 177548إلى345000[1],بزيادة مقدرة ب 3.74 نقطة بمعدل 64% خلال هذه الفترة,ربما نرجع أسباب هذه الزيادة إلى التحسن الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي كان لها تأثير في السلوك الديموغرافي للسكان.

ثانيا-تطور التركيبة السكانية حسب العمر و النوع

إن من بين خصائص السكان العمر و الجنس, فكلاهما مهم بسب علاقتهما بالمتغيرات السكانية الأخرى كالوفيات والأمراض والخصوبة و الهجرة[2].

تحظى هذه الدراسة أهمية كبيرة في الدراسات السكانية, حيث تعد المصدر الأساسي للمخططين في كافة المجالات التعليمية, الصحية, الاقتصادية و الاجتماعية.

فلا يمكن أن يتخذ قرار تخطيطي في هذا المجال دون معرفة أعداد الذكور و الإناث والفئات العمرية في المجتمع.

1/2) - تطور التركيبة السكانية حسب العمر:

يقصد بالتركيب العمري في المجتمع دراسة عدد أو مجموعة من السكان في المجتمع ما وفقا للفئات العمرية ,محددة سواء بخمس أو عشر سنوات,ودراسة السكان وفقا للعمر هامة فهي تعطي مؤشرا على قدرة الفرد على العطاء,وعلى حيوية المجتمع ,وهي معيار للسيادة الأنشطة الاقتصادية ,والملامح الاجتماعية في المجتمع,وهي محدد لنسبة الإعالة الملقاة على عاتق الشباب المنتج,و دراسة التركيب العمري لدولة ما تترجم مستويات الخصوبة و الوفيات السائدة فيها[3].

[1] ONS, donnes démographiques Algérie ; N°575 annee2010

[2] فوزي عيد سهاونة و موسى عبودة سمعة,جغرافية السكان,قسم الجغرافيا,جامعة الأردنية,2002,ص58

[3] فايز محمد العيسوي,أسس جغرافية السكان,دار المعرفة الجامعية,جامعة الإسكندرية,2003,ص368

أ) التركيبة السكانية حسب الفئات العمرية الكبرى :

تظهر أهمية تركيب السكان حسب فئات السن لمعرفة الفئات العاملة في المجتمع والفئات المعتمدة في معاشها على غيرها المتمثلة في الأطفال والمسنين.

- ففئة السكان أقل من 15 سنة: تمثل فئة صغار السن و تضم الرضع, و الأطفال و بعض المراهقين, وتختلف نسبتها من مكان إلى أخر.
- فئة البالغين من 15-64 سنة:و هي تمثل الفئة المنتجة في المجتمع من الناحية الاقتصادية ,و هي أكثر حركة وحيوية من الناحية الديموغرافية.
- فئة كبار السن: و تضم نسبة السكان الذي تتجاوز أعمارهم 65 عاما, و يطلق عليهم اسم المواطنون الأوائل.

الجدول رقم 04: يوضح تطور التركيبة السكانية حسب الفئات العمرية الكبرى في الجزائر حسب التعدادات

سنة التعداد	الأقل من 15سنة	15-64 سنة	60 سنة فما فوق	نسبة الإعالة=(1+3)/2
1966	47%	48%	4%	107%
1977	48%	48%	4%	108%
1987	44%	52%	4%	93%
1998	36%	60%	4%	68%
2008	28%	67%	5%	50%

المصدر :حساب شخصي بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

بتحليل معطيات الجدول يتبين لنا أن سكان الجزائر معظمه فتي، أي أنه يتميز بطاقة بشرية فتية معتبرة. فبالنسبة للفئة العمرية الأولى التي تمثل فئة السكان الأقل من 15 سنة ,فقد شهدت انخفاض ملحوظ في كل من تعداد 1998و 2008 ,حيث انتقلت من 48% في تعداد 1977لتصل إلى 28% في تعداد 2008 ,فقد انخفضت هده الفئة ب20 نقطة ,و هذا راجع إلى عدة أسباب كتأخر سن الزواج بالنسبة لكلا الجنسين و الأثر الفعال لسياسة التحكم في النمو السكاني على تخفيض معدلات الخصوبة و الولادات ..الخ.

-أما الفئة العمرية النشيطة (15-64سنة),فقد شهدت ارتفاعا ملحوظ من أول تعداد إلى غاية أخر تعداد,حيث ارتفعت من 48% في تعداد 1966 إلى 68% في تعداد 2008, أي بزيادة مقدرة ب20 نقطة,وهذا يعني أن احتياطي اليد العاملة لازال كبيرا، وأن عدد الشباب المؤهل للانضمام إلى سوق العمل يزداد سنة تلوى الأخرى.

-أما الفئة العمرية الأخيرة المتمثلة في كبار السن فلم تشهد أي تغيرات فقد احتفظت تقريبا بنسبتها في معظم التعدادات4%مع ارتفاع طفيف بنقطة واحدة في تعداد 2008.

-بالنسبة لمعدل الإعالة الذي يتمثل في ما مدى تحمل الفئة النشيطة (15-64 سنة) للفئة المستهلكة (فئة الأقل من 15 سنة و الفئة+65 سنة),ما ميز السنوات الأولى للاستقلال ارتفاع كبير لمعدل الإعالة,حيث كان يفوق نسبة107%,ليشهد انخفاض تدريجي من تعداد 1987 حيث قدر ب93%, و تعداد1998ب68%,ليصل إلى 50%في تعداد 2008.

ب)-الأهرامات السكانية:

الهرم السكاني هو تمثيل بياني ,يصمم ليعطي الصورة التفصيلية للتركيب العمري و النوعي لسكان في بلد ما, له شكل مسنن هو الذي أعطاه اسم الهرم, وهو يتألف من مدرجين تكرارين يمثلان البنية السكانية حسب العمر و الجنس, فقاعدة الهرم يمثل فيها عدد السكان ,أما السلميين العموديين الموصولين بنصف المعلمين أين تعلم فيهما على التوالي أعداد الذكور و الإناث حسب الفئات العمر الممثلة في الهرم,و هو يرسم بنفس أسلوب الأعمدة البيانية الأفقية لكل من الذكور والإناث,و يرسم بطريقتين على أساس نسبي أو على أساس الأرقام المطلقة.

يتأثر شكل الهرم السكاني بشكل كبير بارتفاع و انخفاض الوفيات والخصوبة و حتى الهجرة, فنجد بأن هناك أهرامات سكانية تتميز بقاعدة واسعة وهدا دليل على أن مجموعة السكان شابة,و العكس في حالة شيخوخة السكان[1] .

[1] Roland pressât Dictionnaire démographique, PUF, 1987, p204

التمثيل البياني رقم 13: الأهرامات السكانية الخاصة بالتعدادات المنجزة في الجزائر

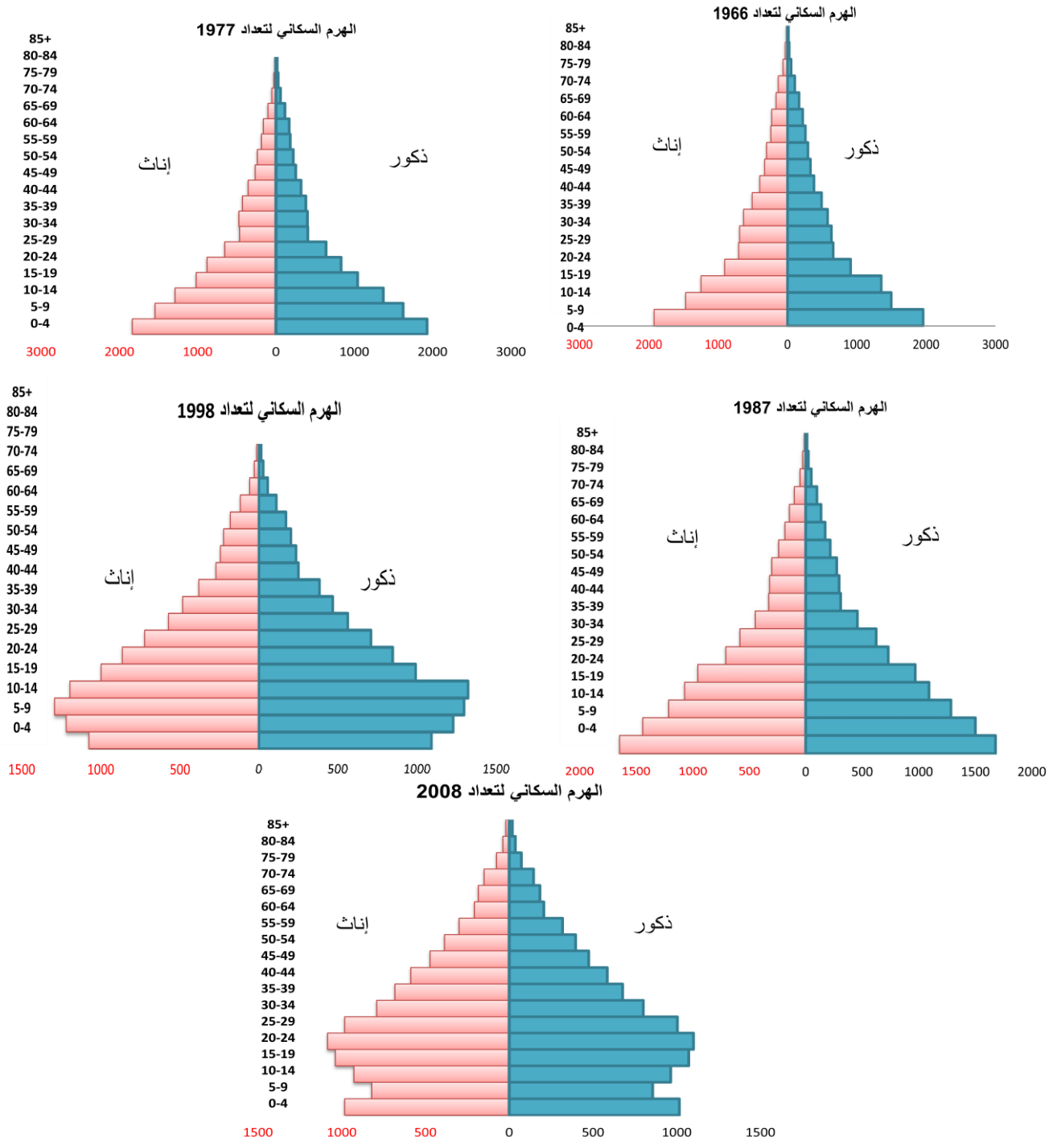

التمثيل البياني لتعدادات الخمسة المنجزة بعد الاستقلال في الجزائر, يوضح لنا ما مدى شبابية السكان,فمن خلال مقارنة هده الأهرامات يظهر لنا بأن الهرم السكاني الخاص بكل من التعدادات 1966-1977-1987 يتميز بقاعدة واسعة, بينما الهرم السكاني الخاص بتعداد 1998 يتميز بتقلص قاعدته, في حين الهرم السكاني لتعداد الأخير ل 2008 يتميز باتساع قاعدة , وهذا راجع إلى زيادة في الفئة العمرية

4-0 سنة حيث زادت بنسبة 7% التي يمكن إرجاعها إلى زيادة عدد الزيجات و بالتالي زيادة عدد المواليد, التي بدأت في الانخفاض ابتداء من تعداد 1987 .

2/2)- التركيبة السكانية حسب النوع

تعتبر من أهم المقاييس التركيب السكاني ,فهي تستخدم لبيان التوازن بين الجنسين في مجتمع ما.

نسبة النوع=(عدد الذكور / عدد الإناث)X1000

التمثيل رقم 14:تطور معدل الذكورة في الجزائر حسب الفئات العمرية لتعدادات المنجزة

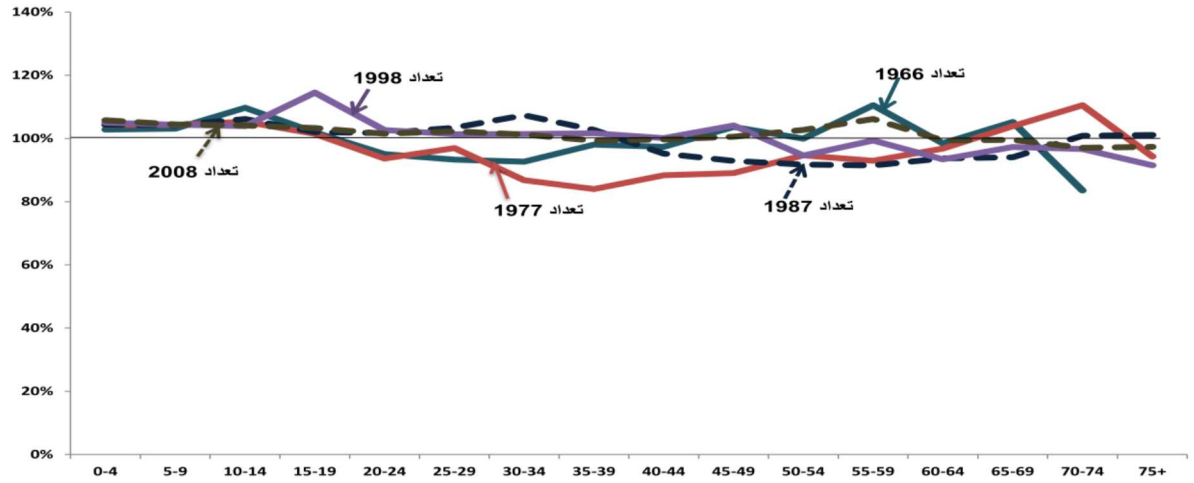

المصدر: التمثيل البياني بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 05

من خلال ملاحظتنا لتمثيل البياني المتعلق بتطور معدل الذكورة الخاص بكل التعدادات ,فإننا نجد أن معدل الذكورة في الفئة العمرية 0-14 يفوق 103% و هذا في جميع التعدادات, ولكن نلاحظ أن معدل الذكورة يبدأ في الانخفاض ابتداء من الفئة العمرية 20-24 سنة خاصة في تعداد 1977,التي أصبح فيها عدد الإناث يفوق عدد الذكور, و هذا راجع إلى عدة عوامل:

*الخسائر البشرية إبان الحرب التحرير التي أسفرت على الوفاة عدد كبير من الذكور.

*إضافة إلى الهجرة الخارجية نحو أوربا(فرنسا) التي مست فئة الذكور في هذه الفترة بهدف البحث عن العمل[1] .

أما باقي التعدادات الأخرى 1987-1998-2008, فمعدل الذكورة في الفئة العمرية 15-64 سنة يبقى يفوق 100%.

[1] AOURAGH, H, L'économie algérienne a l'épreuve de la démographie, INED, 1996 ; p36

أما الفئة العمرية الأخيرة 65+ سنة فإن معدل الذكورة فيها يتميز بتفوق عدد الإناث على الذكور و هذا تقريبا في جميع التعدادات.

ثالثا-تطور الزواج و الخصوبة في الجزائر

1/3)-تطور الزواج في الجزائر

يعتبر الزواج من أهم الظواهر الديموغرافية التي تتدخل و ترتبط بالعناصر الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية, فالزواج له تأثير كبير على ديناميكية السكان ,حيث يؤثر بشدة على الخصوبة.

الجدول رقم 05:تطور سن الزواج حسب التعدادات لكلا الجنسين

الجنس	1966	1970	1977	1987	1998	2008
الإناث	18.3	19.3	20.9	23.7	27.6	29.3
الذكور	23.8	24.4	25.3	27.7	31.3	33

Source :1)-ONS les donnes de RGPH1966-1977-1987-1998-2008.

إن مسار العام للزواج في الجزائر عرف تغيرات عميقة, فقد شهد سن الزواج تراجع كبير حيث قدر ب29.3 سنة بالنسبة لإناث و 33 سنة بالنسبة للذكور سنة2008, إن تراجع سن الزواج كان جد واضح بالخصوص في نهاية 80, حيث ارتفع سن الزواج من الفترة 1987 إلى 2008 ب5.6سنة بالنسبة لإناث و 5.3 سنة بالنسبة للذكور.أما بالنسبة للتعداد 1998 مقارنة مع التعداد الأخير, فقد ارتفع سن الزواج بسنتين بالنسبة لكلا الجنسين,فهدا الارتفاع في سن الزواج له تأثير في الخصوبة بحيث خسرت المرأة الجزائرية من تعداد 1966 إلى غاية أخر تعداد 11 سنة من حياتها الإنجابية.

وهدا التراجع في سن الزواج راجع إلى ارتفاع معدل العزوبة في عامة السكان, حيث ارتفعت نسبة العزوبة عند الذكور ب 4 أضعاف حيث انتقلت من 19.5% سنة 1966 إلى 85.3% سنة 2002 وهذا الارتفاع مس الفئة العمرية 25-29 سنة , أما بالنسبة للإناث فقد ارتفعت العزوبة في الفئة العمرية 20-24 سنة[1],بسب تعلم المرأة و دخولها إلى ميدان الشغل.

2 عمرية ميمون, رسالة الماجستير حول "تغيير نموذج الزواج في الجزائر"دراسة تحليلية حول المسح الوطني حول صحة الأم و الطفل 1992و المسح الوطني حول صحة الأسرة 2002, جامعة باتنة , قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا,سنة 2009/2008 ,ص60.61

التمثيل البياني رقم 15: التطور معدل الخام للزواج في الجزائر

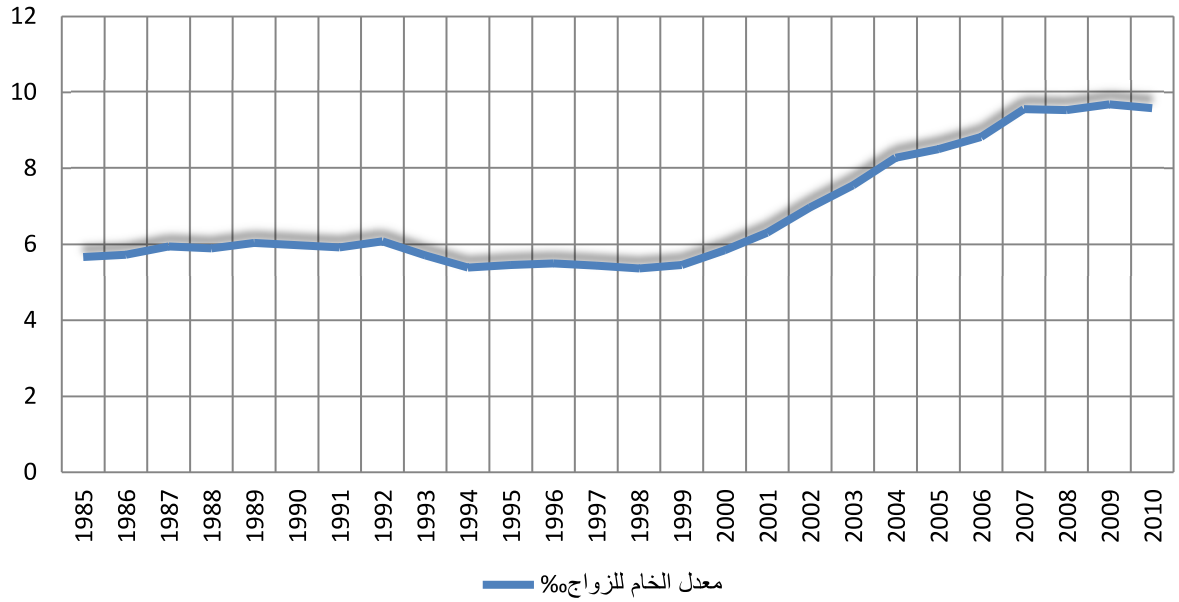

المصدر: التمثيل البياني بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 06

بالنسبة لتطور معدل الخام للزواج في الجزائر كان يقدر في سنة 1970ب6.37‰[1] لينخفض سنة 1985 إلى5.66‰, بسب عدة عوامل سبق ذكرها,أما حاليا فقد سجلت مكاتب الحالة المدنية زيادات كبيرة في عدد الزواج,حيث بلغ معدل الخام للزواج في سنة 2010 ب 9.58‰ فمعدل الخام للزواج زاد ب4 نقاط و بنسبة +69.25% في الفترة 1985-2010,ربما راجع إلى تحسن الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية من انخفاض البطالة و توفر السكن ...الخ.

2/3)-تطور الخصوبة في الجزائر

يعتبر مؤشر الخصوبة الاجمالي ISF هو أكثر المقاييس توضيحا للخصوبة , و هي عبارة عن عدد المواليد على مجموع الاناث في سن الانجاب (15-49 سنة) , وهذا المعدل يعطي عدد المواليد الأحياء لكل امرأة في سن الانجاب.

[1] Ahmed Moqadem et Mostafa Kharoufi, Rapport d'évaluation initial du programme du pays de l'UNFPA pour l'Algérie2007-2011, Algérie, 2009, p23

التمثيل البياني رقم 16: تطور المؤشر الخصوبة الإجمالي في الجزائر

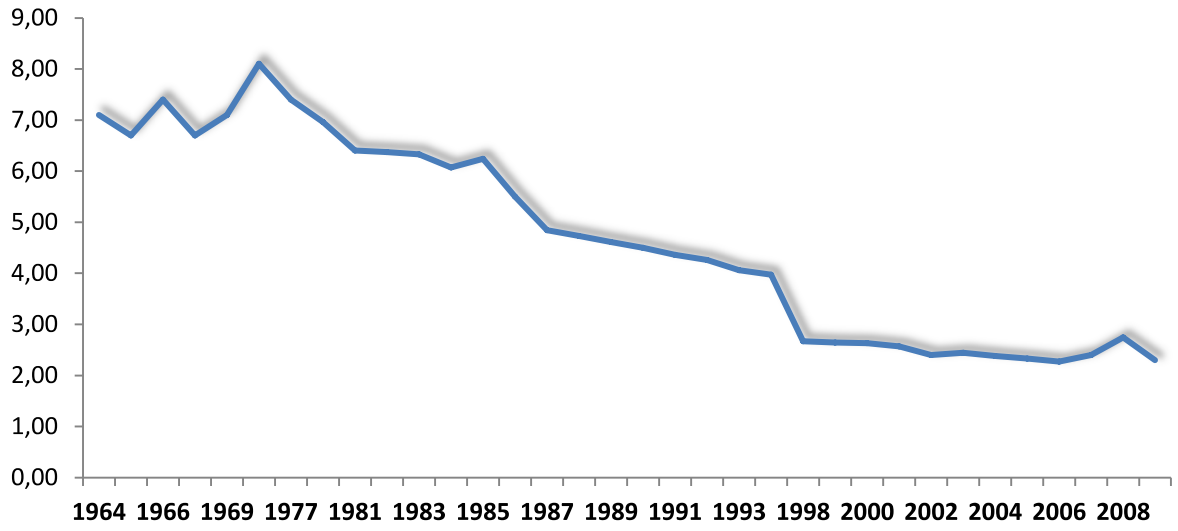

المصدر: التمثيل البياني بالاعتماد على معطيات الملحق رقم07.

لقد عرفت الخصوبة في الجزائر انخفاض محسوس بعد الاستقلال, وخاصة في فترة 90, حيث انخفض مؤشر الخصوبة الإجمالي (عدد المتوسط الأطفال /للمرأة) من 7.8طفل/للمرأة سنة 1970 إلى 6.24 طفل /للمرأة سنة 1985 ليصل إلى 2.74 طفل / للمرأة سنة2008[1], أي انخفاض بما يقارب 4 أطفال في الفترة 1985-2008, بعد ما كان أقل من طفلين في الفترة 1970-.1985.

و حسب المعطيات الإحصائية نجد أن هناك انخفاض طفيف في المؤشر الخصوبة الإجمالي مابين 2.4و2.3 ما بين 2007-2009.

إن هدا الانخفاض الملحوظ في مؤشر الخصوبة الإجمالي راجع إلى عدة عوامل نذكر منها:

- استخدام الأزواج للطرق منع الحمل باختلاف أنواعها, هي من بين الأسباب الرئيسية التي أترت في انخفاض معدل الخصوبة, حيث قدر معدل استخدام النساء في سن الإنجاب لموانع الحمل بأكثر من61 % سنة2006, بعدما كان يقدر ب8% سنة 1970[2].

- إضافة إلى تأخر سن الزواج بالنسبة لكلا الجنسين.

[1] ONS, collection statistique N°156, Natalité, fécondité et reproduction en Algérie, Alger 2011
[2] ONS, ENQUETE NATIONALE A INDICATEURS MULTIPLES MICS3 ALGERIE 2006(Rapport Préliminaire), Algérie 2007, p59

II.)-التوزيع السكان و الكثافة في الجزائر

تتربع الجزائر من الشمال إلى الجنوب على مساحة واسعة قدرها2.381.471 كم^2 ,و على الشريط الساحلي يطل على البحر الأبيض المتوسط يمتد من الشرق إلى الغرب على مساحة 1200 كم^2 ,فالموقع الجغرافي الهام الذي تحتله الجزائر ساهم في تنوع التضاريس و تنوع الأقاليم المناخية فيها و حتى الغطاء النباتي, و كل هذا كان له بالغ التأثير على التوزيع السكاني عبر التراب الوطني من الشمال إلى الجنوب,إضافة إلى العوامل التاريخية التي تعود بداياتها إلى الفترة الاستعمارية و ما أحدثته من توثر كبير في حركة السكان المحليين بسب حرق وتدمير أنداك[1] , بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية التي تدخلت و تحكمت في التوزيع السكاني في الجزائر و التي تتمثل في اختلاف المناطق عن بعضها البعض فيما يتعلق في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية, كتمركز معظم المشاريع التنموية في المناطق الشمالية, لهذا نجد أن الكثافة السكانية مرتفعة في الشمال و تنخفض تدريجيا كلما اتجهنا نحو الجنوب .

أولا – التوزيع السكان و كثافتهم حسب المناطق:

الكثافة السكانية النظرية:

و هي حصيلة قسمة عدد السكان على المساحة بكم^2، وبدلك فإن الكثافة السكانية حسب إحصائيات أخر تعداد لسكان و السكن في الجزائر لسنة 2008 تقدر ب14.31نسمة / كم^2، فهده الكثافة ليست مؤشرا صادقا على التوزيع السكاني عبر التراب الوطني و الذي سبق و أن ذكرنا أنه يخضع إلى عدة عوامل (طبيعية, تاريخية, اقتصادية, اجتماعية..الخ).

الكثافة السكانية الحقيقية:

هناك اختلاف كبير في تمركز السكان بين الشمال المكتظ أو المأهول بالسكان و الجنوب الشبه الخالي,حيث يتركز ما يقارب 90% من السكان في القسم الشمالي للبلاد في مساحة أقل من 13%,بينما 11% من السكان في مساحة أكثر من 87% .

[1] MAZOUZ, M(1998) ; population, societé, et développement en Algérie, facteur historique et problème actuels, édition CEPED, Paris, P15

1/1)-تطور التوزيع السكاني حسب ثلاث مناطق رئيسية:

البنية المجالية تظهر لنا أن تمركز السكاني معظمه في الشمال و بالخصوص على الشريط الساحلي الذي يطل على البحر الأبيض المتوسط, و الذي يمتد من الشرق إلى الغرب على مساحة مابين 50 و 100 كلم و تقدر مساحته ب 45000 كلم^2 بنسبة 1.9% من مساحة التراب الوطني, حيث يتمركز في هذه المنطقة نسبة 36% من مجموع السكان الجزائر بكثافة قدرها (274ن/كم^2),تحتوي على أراضي زراعية خصبة و كل الهياكل المتعلقة بالنقل و المواصلات و المنشات الاقتصادية و الاجتماعية.

المنطقة الثانية تسمى بمنطقة التل و الهضاب العليا, التي تقع ما بين سلسلة الأطلس التلي شمالا و الأطلس الصحراوي جنوبا مساحته 255000 كلم^2 بنسبة 10.7 % من التراب الوطني,ونسبة السكان فيه 53% من سكان الجزائر بكثافة مقدرة 70.6(ن/كم^2), ما يميز هذه المنطقة ،أنها منطقة رعوية و تمارس فيها الزراعة القمح و الحبوب.

المنطقة الثالثة تمثل الصحراء التي تتميز باتساع المساحة المقدرة ب2 مليون كلم^2 87% من التراب الوطني, بعدد سكان جد قليل 3.5 مليون نسمة حسب تعداد 2008 نسبة 10.9% من مجموع السكان,و الكثافة جد ضعيفة 1.8 ن/كلم^2 .

الخريطة رقم 01[1]:

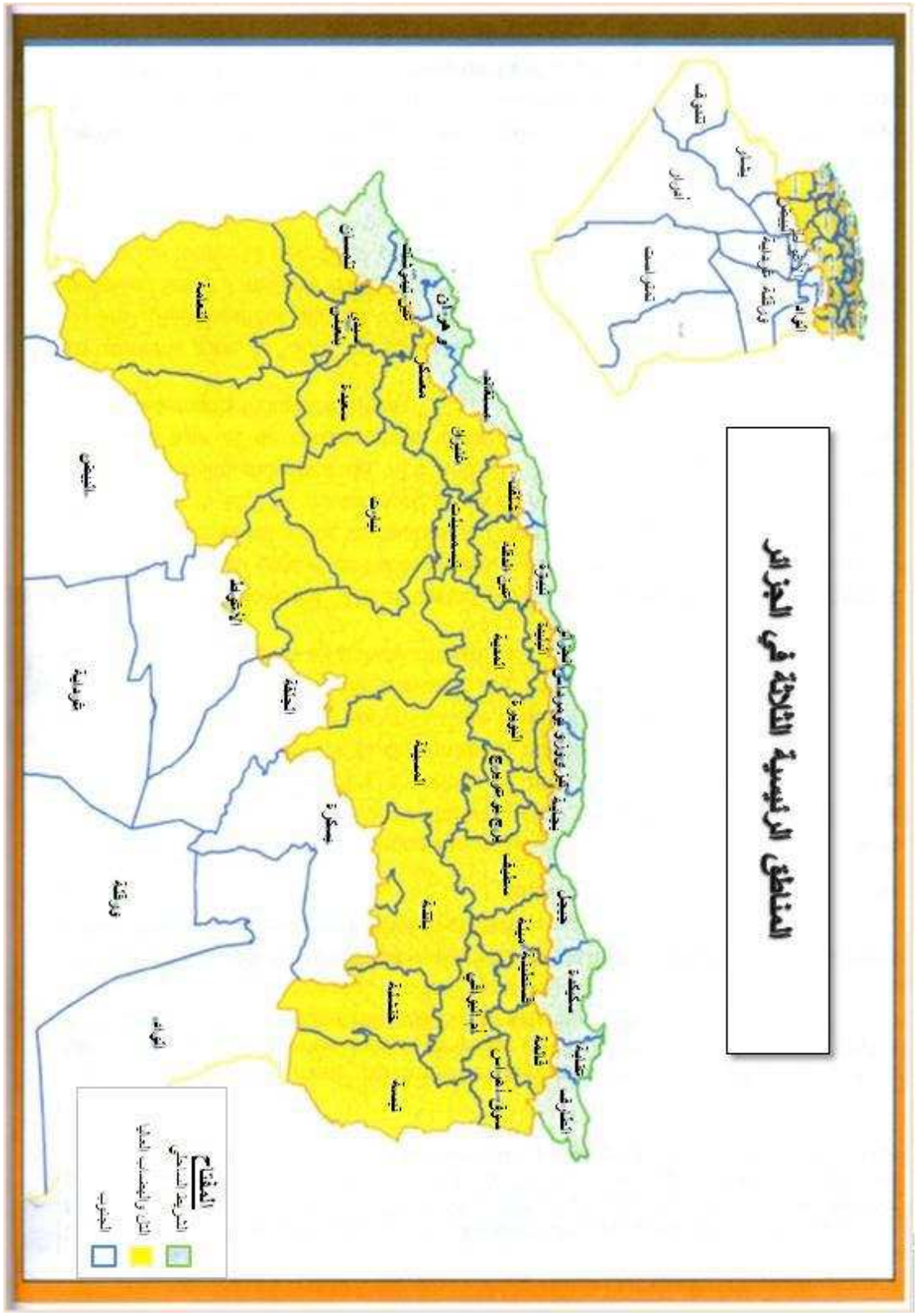

[1] ONS, collection statistique N°163, ARMATURE URBAIN DU 5émé RGPH 2008, Alger, 2011, p10.

جدول رقم 06: التوزيع و كثافة السكانية حسب المناطق الرئيسية في البلاد

المناطق	المساحة (كم) و %	عدد السكان بالآلاف و ب%			الكثافة السكانية (عدد السكان / كم)			معدل المتوسط لنمو السنوي	
		1987	1998	2008	1987	1998	2008	1998/1987	2008/1998
المنطقة الساحلية	45000 (%1,9)	8904 %38.6	11000 %37.8	12342 %36.2	197,8	244,4	274,0	1,9	1,7
منطقة التل والهضاب العليا	255000 (%10,7)	12145 %52.7	15300 %52.6	18010 %52.9	47,6	60	70,6	2,08	1,67
منطقة الصحراوي	2081000 (% 87,4)	2002 %8.7	2801 %9.6	3728 %10.9	1,0	1,4	1,8	3,04	2,94
المجموع	2381471 (% 100)	25038 (% 100)	29100 (% 100)	34080 (% 100)	9,7	12,2	14,3	2,1	1,61

Source : collection statistique N°163, ARMATURE URBAIN DU 5éme RGPH 2008, Alger, 2011, p11

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد السكان الخاص بكل منطقة في تزايد مستمر و هذا في كل ثلاث تعدادات الأخيرة.

لقد سجلت المنطقة الساحلية زيادة قدرها 2.1 مليون شخص في الفترة 1998/1987 ,مقابل 1.34 مليون شخص في الفترة 2008/1998 .

أما منطقة التلية و الهضاب العليا فقد سجلت زيادة 3.16 مليون شخص و 2.7 مليون شخص في نفس الفترة .

أما منطقة الجنوب فلم تسجل زيادة سوى ب 801000 شخص و 927000 في نفس الفترة.

أما فيما يتعلق بالكثافة فهي تختلف من منطقة إلى أخرى بالاختلاف العوامل المتحكمة في توزيع السكان.فالمنطقة الساحلية دائما تسجل أعلى كثافة في جميع التعدادات197.8 ن/كم^2 في تعداد 1987 و 244.4 ن/كم^2 في تعداد 1998 لتصل في أخر تعداد إلى274 ن/كم^2 ,وتليها منطقة الهضاب العليا

ب47.6 ن/كم^2 في تعداد 1987 و60 ن/كم^2 في تعداد 1998 ثم 70.6 ن/كم^2 في 2008 بينما الصحراء لا تتجاوز فيها الكثافة 2ن/كم^2.

إن الارتفاع في الكثافة السكانية التي تشهدها المناطق الساحلية بالمقارنة مع المناطق الأخرى راجعة إلى عدة عوامل هي :

* الموقع الجغرافي الهام الذي تحتله المنطقة من اعتدال المناخ و وفرة تساقط الأمطار, بالإضافة إلى توفر المنطقة على الأراضي الزراعية الخصبة في كل من (سهل متيجة ,و سهل وهران, و عنابة), بالإضافة إلى و فرتها على الشبكة المائية بنسبة 60% من حجم الموارد و هي تتوزع بنسب مختلفة 41% في الشرق,24% في الوسط,و 18% في الغرب[1] ,فالعامل الطبيعي هنا كان له دور في جدب عدد السكان.

*إضافة إلى تمركز مختلف المشاريع التنموية في المنطقة ,و احتوائها على مرافق اقتصادية و اجتماعية و إدارية هامة, بحيث تتركز فيها أهم الصناعات الثقيلة و هدا في كل من (عنابة و جيجل),و الكيماوية في (سكيكدة و العاصمة),و البيترو كيماوية في (وهران و أرزيو) ,مما جعل من هده المنطقة كنقطة استقطاب للسكان.

2/1)-تمركز السكان حسب مناطق البرنامج الإقليمي:

حسب القانون رقم 20-2001 من التهيئة و التنمية المستدامة للإقليم [2] فقد قسمت فيه مناطق البلاد إلى 09 مناطق:

1-**منطقة الشمال الأوسط:**تتكون من 10 ولايات :(شلف,بجاية,البليدة,البويرة,تيزي وزو,الجزائر العاصمة,تيبازة,عين الدفلة).

2-منطقة الشمال الغربي:يتكون من 7 ولايات:(تلمسان,سيدي بلعباس,مستغانم,معسكر,وهران ,عين تيموشنت,غليزان).

3-منطقة الشمال الشرقي:تتكون من 8 ولايات:(جيجل,سكيكدة,عنابة,قالمة,قسنطينة,الطارف, سوق أهراس,ميلة).

4-منطقة الهضاب العليا الوسطى: تتكون من 3 ولايات:(الأغواط,الجلفة,المسيلة).

[1] CNES,(1996),Etude sur la politique en matière de population, édition ,CNES ;Alger ,p120.
[2] Loi N°2001-20 du ramadhan 1422 correspondant au 12 décembre 2001.

5-منطقة الهضاب العليا الغربية: تتكون من 5 ولايات :(تيارت سعيدة,البيض,تيسمسيلت,النعامة).

6-منطقة الهضاب العليا الشرقية:تتكون من 6 ولايات:(أم البواقي,باتنة,تبسة,باتنة,سطيف,برج بوعريرج,خنشلة).

7-الجنوب الشرقي :يتكون من ولاية ورقلة,الواد ,غرداية,بسكرة.

8-الجنوب الغربي:يتكون من ولاية بشار,أدرار,تندوف.

9-الهقار والطاسيلي:يتكون من تمنراست و اليزي.

جدول رقم 07:تطور السكان و الكثافة السكانية حسب مناطق برنامج الإقليمي

المناطق	نسبة السكان ب%			الكثافة السكانية بكم2		
	1987	1998	2008	1987	1998	2008
شمال الأوسط	33,4	32,3	31,4	216,6	264,9	301,18
شمال الشرقي	15,7	15,8	16,2	115,6	144,3	163,98
شمال الغربي	17,4	16,7	16,5	112,34	136,3	157,86
الشمال	**66.6**	**64.7**	**63.1**	**149.43**	**183.28**	**209.32**
الهضاب العليا الوسطى	5,7	6,6	6,6	11,9	17,42	23,04
الهضاب العليا الشرقية	14	14,5	14,5	60,39	78,79	91,27
الهضاب العليا الغربية	5,7	5,4	5,4	49,37	11,24	13,58
الهضاب العليا	**25.4**	**26.5**	**27.4**	**19.31**	**25.43**	**30.76**
الجنوب الشرقي	5,7	6,3	6,3	3,5	4,89	6,13
الجنوب الغربي	1,8	1,9	1,9	0,55	0,74	0,94
الهقار والطاسيلي	0,5	0,6	0,6	0,14	0,2	0,27
الجنوب	**8**	**8.8**	**9.5**	**0.93**	**1.30**	**1.64**

Source : ONS(2011), même source, p14, 15.

من خلال الجدول لا زالت منطقة الشمال تحتل أعلى المراتب من حيث تمركز السكان رغم انخفاض الذي شهدته خلال التعدادات الأخيرة فقد انخفضت نسبة السكان ب 3.5 نقطة من تعداد 1987 إلى 2008 ,و منطقة الشمال الأوسط هي التي تمثل أعلى نسبة ب31% من مجموع السكان وأعلى كثافة سكانية المقدرة ب305 ن/كم^2 , ثم تليها منطقة الشمال الغربي و الشرقي اللذان يتقاربان في نسبة تركز

السكان 16.5 و16.1 % على التوالي, وهذا راجع إلى أن الموقع الاستراتيجي الهام الذي تحتله كل من منطقة الوسطى في الشمال و المنطقة الغربية والشرقية ,باحتوائها معظم المنشآت الاقتصادية و الاجتماعية الهامة و كل الهياكل الضرورية تجعل منها دائما القطب الجاذب للسكان.

بالمقابل فإن منطقة الهضاب العليا سجلت زيادة في نسبة السكان من تعداد 1987 إلى 2008 بزيادة 2نقطة,و المنطقة التي تمثل أعلى نسبة في السكان في هذه المنطقة هي منطقة الهضاب العليا الشرقية بنسبة 14.5%من مجموع السكان و بكثافة قدرها 91.27ن/كم^2 .

أما منطقة الجنوب فهي المنطقة التي تمثل النسب الضعيفة في عدد السكان ب 9.5% من مجموع السكان, سبسب الظروف الطبيعية القاسية التي تشهدها المنطقة ولكن سجلت زيادة سكانية من تعداد 1987 إلى 2008 ب 1.5نقطة ,و منطقة الجنوب الشرقي هي المنطقة التي تمثل أعلى نسبة في تركز السكان ب6.3% و بكثافة قدرها 6.13ن/كم^2 و الخريطة في الأسفل تظهر لنا أهم المناطق التي تشكل أكبر نسبة في تركز السكان حسب 9 مناطق الخاصة بالبرنامج الإقليمي.

الخريطة رقم 02 [1]

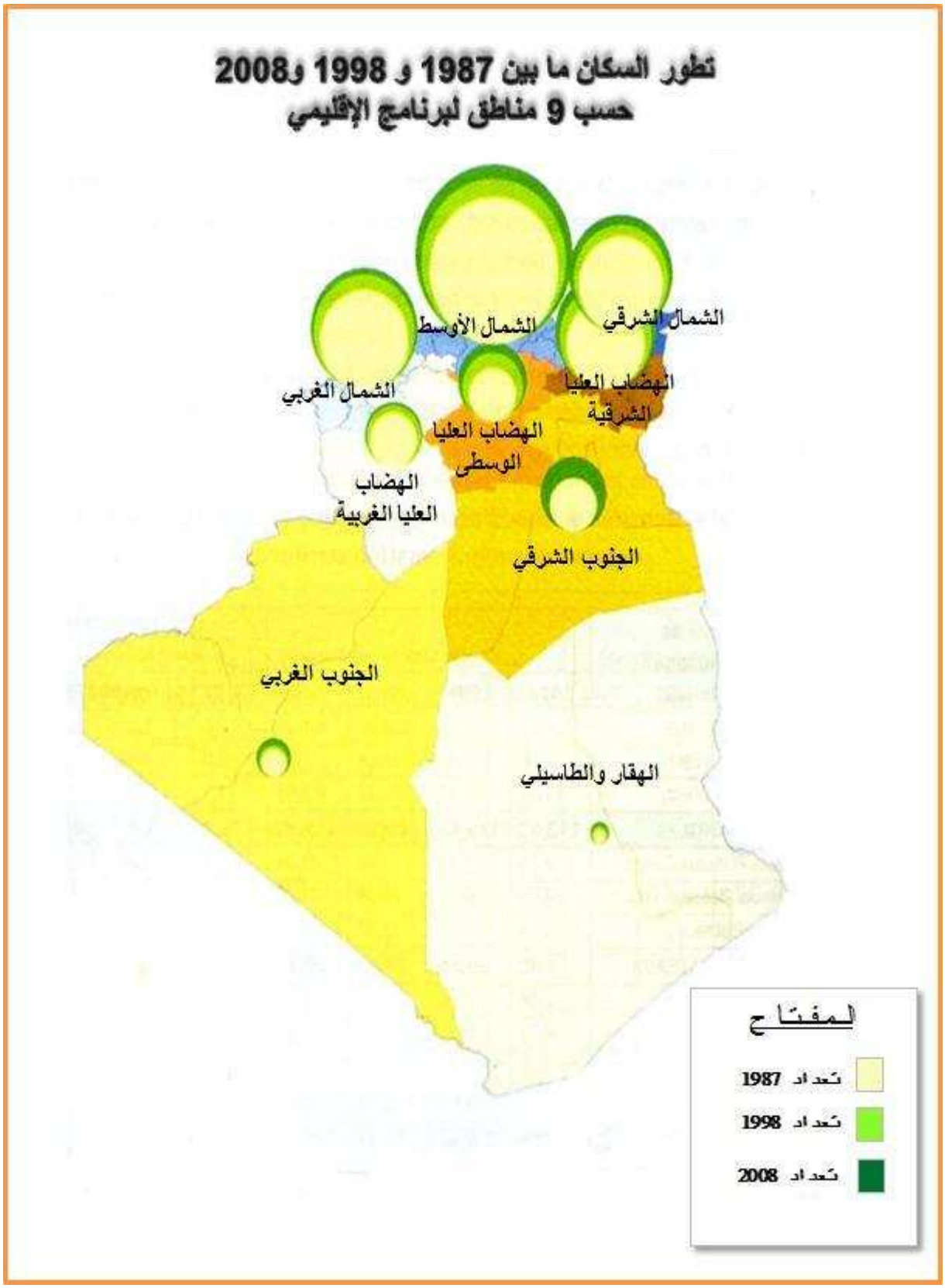

[1] ONS(2011), même source, p16.

3/1)-تمركز السكان حسب الولايات:

تختلف الكثافة و تمركز السكان من ولاية إلى أخرى و هذا حسب المكانة التي تحتلها كل ولاية, ففي الشمال و بالخصوص في المناطق الساحلية تحتل ولاية الجزائر العاصمة أعلى كثافة سكانية ب 3666 ن/كم^2 (الملحق رقم 08),ثم تليها ولاية وهران ب 686 ن/كم^2 و بومرداس ب 539 ن/كم^2 ,و عنابة 423.6 ن/كم^2 وسكيكدة ب 223.2 ن/كم^2 , و طارف ب102ن/كم^2 , فكما سبق و أن قلنا أن الموقع الهام التي تحتله الولايات الساحلية طبيعيا ,إضافة إلى توفرها على معظم المنشآت الصناعية و التجارية و كل الهياكل الاجتماعية من فترة ما قبل الاستقلال و ما بعد الاستقلال تجعل منها دائما المركز الكبير لتجمع السكان.

بالنسبة للمناطق التلية و الهضاب العليا فهناك اختلال في الكثافة من ولاية إلى أخرى , حيث نجد أن الكثافة جد مرتفعة في ولاية قسنطينة ب429 ن/كم^2 و سطيف ب229.1 ن/كم ^{2} (الملحق رقم08),و هذا راجع إلى أن هتين الولايتين تعتبران من أهم ولايات منطقة الهضاب العليا لاحتوائها على المنشات الصناعية و التجارية ,أما في باقي الولايات الأخرى للمنطقة فتنخفض الكثافة السكانية تدريجيا لتصل إلى 6.4 ن/كم^2 ولاية البيض .

نفس الشيء بالنسبة للمنطقة الجنوب,نجد أن هناك اختلال كبير في الكثافة السكانية و هذا راجع إلى قسوة الظروف الطبيعية التي تتميز بها المنطقة واتساع المساحة,فنجد أن ولاية بسكرة تقدر فيها الكثافة ب 34.4 ن/كم^2 ,لتصل إلى أقل من 1 ن/كم^2 في ولاية أدرار ,و 0.32 ن/كم^2 في تمنراست و تندوف ,و 0.18 ن/كم^2 و لاية إليزي.

و أخيرا نقول أن الكثافة السكانية تختلف من منطقة إلى أخرى,فهي ترتفع في المناطق الشمالية و تنخفض تدريجيا كلما اتجهنا نحو الجنوب , فالجزائر تشهد اختلال كبير في تركز السكان بين مناطق الشمال المكتظة و مناطق الجنوب الشبه الخالية ,و الخريطة في الأسفل تظهر لنا ترتيب الكثافة حسب الولايات.

الخريطة رقم 03 [1]

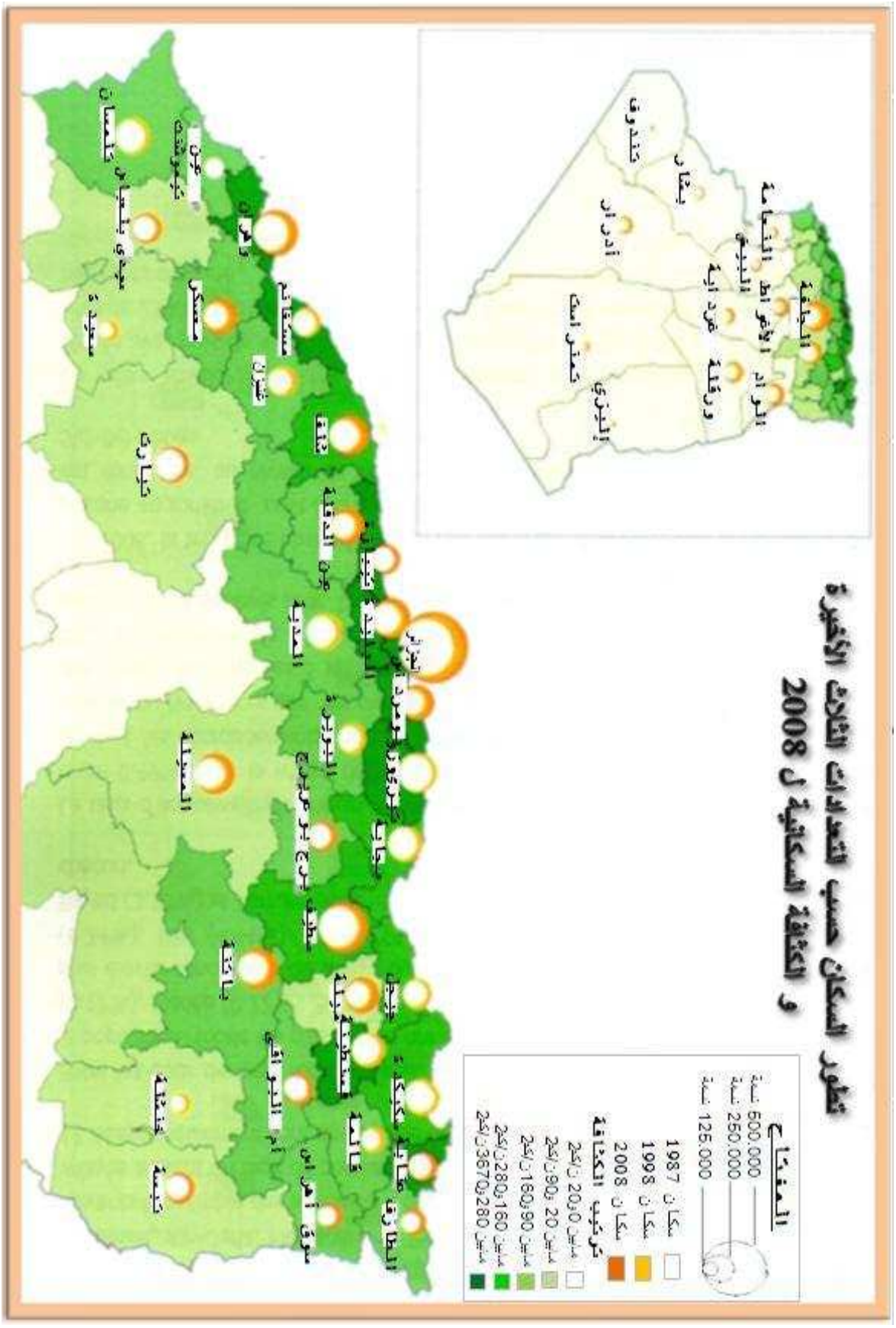

[1] ONS(2011), même source, p19

ثانيا - تطور النمو الحضري في الجزائر:

مفهوم المدينة:

المدينة هي كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية, اقتصادية, اجتماعية, ثقافية.

أما حجميا : فقد أجمعت بعض الهيئات الدولية على أن المكان الذي يعيش فيه أكثر من 20000 نسمة يعتبر مدينة,أما في أمريكا فقد اعتبرت أكثر من 2500 نسمة يشكلون مدينة,أما في فرنسا من 2000 نسمة يحددون مدينة ,أما في الجزائر كل تجمع حضري يشمل على الأقل 5000 نسمة فهي تعتبر مدينة[1] .

مفهوم التحضر:

هي إحدى العمليات الاجتماعية التي يتم من خلالها الانتقال من بيئة ريفية بسيطة إلى بيئة حضرية معقدة الخصائص, تحدث فيها محاولات التكيف و الاكتساب التدريجي لأنماط الحياة الحضرية[2].

المعايير المصنفة لتحضر التجمعات السكنية في الجزائر:

لقد وضع الديوان الوطني للإحصاء المعايير المصنفة لتحضر التجمعات السكنية في الجزائر فإن كل تجمع حضري إذا:

* بلغ عدد السكان 5000 نسمة كحد أدنى.

*إذا لم يتعدى ممارسة النشاط الزراعي 25% من النشاط الاقتصادي العام.

*تتوفر على أجهزة إدارية عمومية و مرافق اقتصادية و اجتماعية وثقافية مثل: المستشفيات, المحاكم, المدارس, الجامعات...الخ

[1] القانون رقم 06-06 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة

[2] طعكوك نزهة,رسالة التخرج لنيل شهادة الماجيستار في التهيئة العمرانية,الهجرة الداخلية و الاستقطاب الحضري,كلية علوم الأرض و الجغرافيا ,جامعة قسنطينة,2010,ص18

وقد سمحت هده المعايير إلى تصنيف التجمعات الحضرية إلى عدة أنواع[1]:

1-الحضر السامي Urbain supérieur:تجمع حضري كبير يشمل على الأقل 300.000 نسمة كالجزائر العاصمة مثلا فالتحضر يختلف فيها تماما عن المدن الأخرى.

2-التجمع الحضري agglomération urbain:و التي تحتوي على 10.000 نسمة كحد أقصى.

3-التجمع الشبه الحضري sub urbain:و يكون مجاور للمدن الكبرى و له نفس الخصائص التجمعات الحضرية.

4- التجمع النصف الحضري semi urbain:الذي يضم على الأقل 5000 نسمة و لها نفس خصائص التجمعات الحضرية , فقط تختلف في الحد الأدنى في السكان الذين يشتغلون خارج في الزراعة الذي يصل إلى 1000 نسمة.

مفهوم التجمع السكاني:

هو تلك المجموعة البشرية المستقرة ضم إطار عمراني معين على رقعة محددة من الأرض ,بحيث لا يفصل فيها بين الأفراد أو الجماعات منطقة انقطاع بشري أو عمراني:وتختلف هده التجمعات من منطقة إلى أخرى حسب العوامل الجغرافية , الاقتصادية,الاجتماعية,الديموغرافية المتواجدة فيها.

مفهوم درجة التحضر:

هي عبارة عن نسبة السكان المقيمين في المدن على إجمالي سكان البلد خلال فترة زمنية معينة.

و التحضر بمعناه الديموغرافي هو عملية التزايد السكان في المناطق الحضرية من جملة السكان الدولة.

أما التحضر بمعناه العام هي عملية ملازمة للنمو الاقتصادي و التغيير الاجتماعي.

[1] طعكوك نزهة,نفس المرجع,ص18

1/2)-تطور سكان المدن في الجزائر:

الجزائر كباقي البلدان العالم الثالث شهدت مدنها نموا حضريا كبيرا ,و استقطابا هائلا للسكان,فأثناء فترة الاستعمار كان معظم سكان الجزائر سكان الأرياف بحيث كانت نسبة التحضر تقدر ب14% سنة 1886 لترتفع تدريجا إلى 25% سنة 1954 ,و31% سنة1966 بعد الاستقلال, وهذا بسب ظاهرة النزوح الريفي التي تعود جذوره الأولى إلى فترة الاستعمار, فالموجة الأولى للهجرة الريفية نحو المدن كانت جراء الحملة التي قامت بها السلطات الفرنسية من تدمير القرى و الاستيلاء على ملكية الأراضي و تطبيق سياسة الأرض المحروقة, مما أدى بالفلاحين و السكان المحليين بالهجرة نحو المدن.

إضافة إلى الموجة الثانية التي رافقت السنوات الأولى من الاستقلال و كان معظم النازحين ريفيين و لاجئين كانوا في البلدان المجاورة (تونس, المغرب) لأخذ مكان المعمرين[1].

الجدول رقم 08 :تطور نسبة سكان المدن و الأرياف في الجزائر

السنوات	سكان المدن	سكان الأرياف	مجموع السكان	نسبة سكان المدن
1886	523431	3228606	3752037	14%
1906	783090	3937884	4720974	17%
1926	1100143	4344218	5444361	20%
1931	1247731	4654288	5902019	21%
1936	1431513	5078125	6509638	22%
1948	1838152	5948939	7787091	24%
1954	2157938	6456766	8614704	25%
1966	3778482	8243518	12022000	31%
1977	6686785	10261215	16948000	39%
1987	11444249	11594693	23038942	50%
1998	16966937	12133936	29100873	58%
2008*	23 870 000	10 230 000	34100000	70%

Source : ONS, collection statistique N°97, armature urbain de 4éme RGPH 1998, p12

*journal official , Loi n° 10-02 du 16 Rajib 1431 correspondant au 29 juin 2010 portant approbation du Schéma National d'Aménagement du Territoire.

[1] عبد القادر جغلول, تاريخ الجزائر الحديث, دراسة سوسيولوجي, ترجمة فيصل عباس,بيروت,دار الحداثة الجزائر ,ديوان المطبوعات الجامعية ,ط3, 1983,ص 225-226

التمثيل البياني رقم 17 :تطور سكان المدن و الأرياف في الجزائر

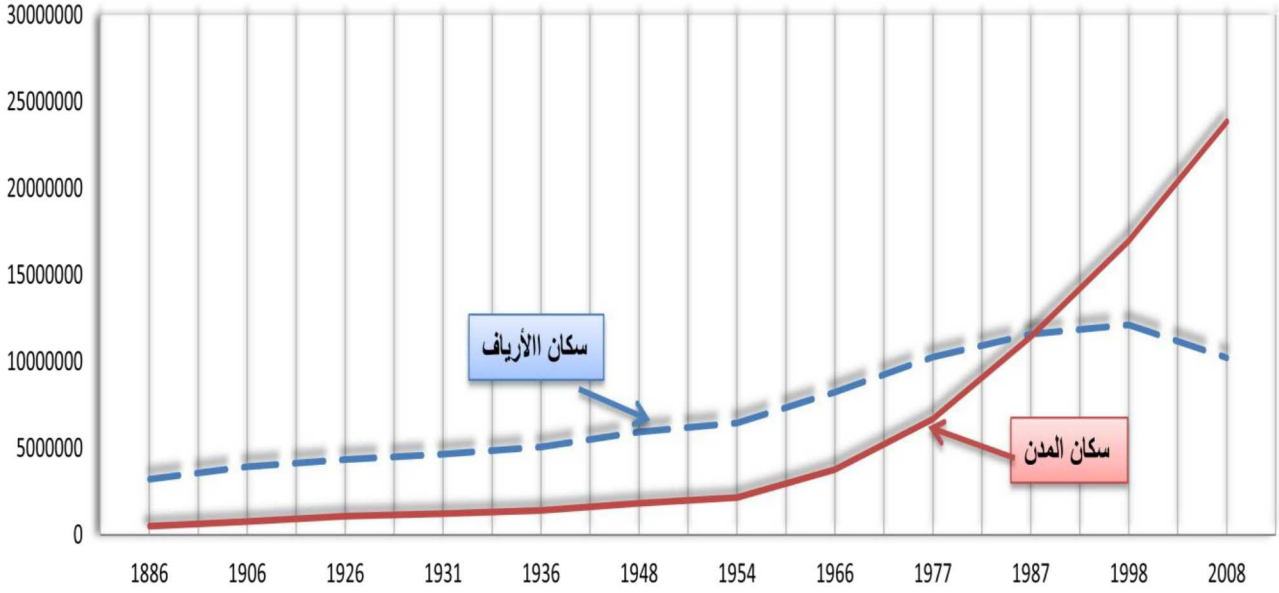

من خلال معطيات الجدول و التمثيل البياني الخاص بها, شهد معدل التحضر في الجزائر بعد الاستقلال ارتفاعا مستمرا بنسبة 40% سنة 1977 و 50% سنة 1987 إلى 58% سنة 1998 و يبلغ أقصاه 70% في التعداد الأخير2008,وهذا راجع إلى الحركة الواسعة للسكان التي صاحبت انطلاقة التصنيع و التنمية في المدن الجزائرية و هذا خلال فترة السبعينيات و الثمانينات أما في عشرية التسعينيات فقد شهدت ظاهرة ارتفاعا كبيرا بسب انعدام الأمن و الاستقرار في المناطق الريفية.

2/2)-تطور التجمعات السكنية الحضرية:

لقد شهدت التجمعات الحضرية في الجزائر من الاستقلال إلى يومنا هذا زيادات كبيرة,فقد انتقل العدد من 211 وحدة في تعداد 1977 إلى 751 وحدة في أخر تعداد 2008 بزيادة قدرها 540 تجمع حضري جديدة , منها زيادة 236 وحدة في الفترة (1987/1977), و 132 وحدة في الفترة (1998/1987), و172 في الفترة (2008/1998) و هذا ما يمثله الجدول ادناه.

الجدول رقم 09: تطور التجمعات الحضرية في الجزائر

السنوات	عدد التجمعات الحضرية	فارق عدد التجمعات
1977	211	-
1987	447	236
1998	579	132
2008	751	172

Source : collection statistique N°163, ARMATURE URBAIN DU 5éme RGPH 2008, Alger, 2011, p86.

إن هذا التطور السكاني و العمراني راجع إلى تدخلات التي قامت بها الدولة على المجال و هذا بتوظيف مختلف الانشطة الصناعية و التجارية في المراكز الحضرية أين الظروف مشجعة للتطور الصناعي و التنمية, مما جعلها المقصد الوحيد للسكان.

3/2)-النمو السكاني للمراكز الحضرية الكبرى في الجزائر:

تعتبر ظاهرة النمو السريع للمدن في البلدان النامية من أبرز الظواهر السكانية التي تلت أعقاب الحرب العالمية الثانية, و الجزائر من بين البلدان النامية التي شهدت ديناميكية سكانية كبيرة في المدن و خاصة بعد الاستقلال.

فمن الجهة الديموغرافية ساهمت كل من الزيادة الطبيعية و الهجرة الداخلية في التحول الكبير للمدن و خاصة الكبرى منها,أما من الجهة الاقتصادية فقد كان للمنشآت الصناعية و الاقتصادية إضافة إلى توفر معظم المرافق الاجتماعية و الثقافية و كل الضروريات المعيشية الدور الفعال في استقطاب عدد كبير من سكان الريف نحوها,فقد امتصت كل من المدن الساحلية :الجزائر العاصمة –وهران-أرزيو ومثلث

الشرق :قنسطينة ,عنابة, سكيكدة أكثر من 75% من الاستثمارات , وأكثر من 60% من مناصب العمل الغير الفلاحية الموفرة مابين 70-73[1].

[1] AOURAGH, H, L'économie algérienne a l'épreuve de la démographie, INED, 1996 ; P188

الجدول رقم 10: تطور النمو السكاني و نسبة التحضر في المراكز الحضرية الكبرى حسب التعدادات 2008-1998-1987

المدن	تعداد 1987	تعداد 1998	تعداد 2008	السكان ب%			نسبة التحضر		
الجزائر العاصمة	1688005	2562428	2988145	39%	43%	43%	98%	91%	94%
وهران	930481	1213839	1454078	21%	20%	21%	90%	88%	92%
قسنطينة	662588	810914	938475	15%	14%	14%	86%	87%	89%
عنابة	455287	557818	609499	10%	9%	9%	81%	81%	84%
سكيكدة	621546	786154	898680	14%	13%	13%	46%	52%	57%
المجموع	**4357907**	**5931153**	**6888877**	**100%**	**100%**	**100%**	**85%**	**83%**	**87%**

Source : ONS armateur urbain de 3 et 4 et 5éme RGPH, collection statistiques N°04, 97,163

التمثيل البياني رقم 18 :تطور نسبة السكان المراكز الحضرية الكبرى حسب التعدادات 1987-1998-2008

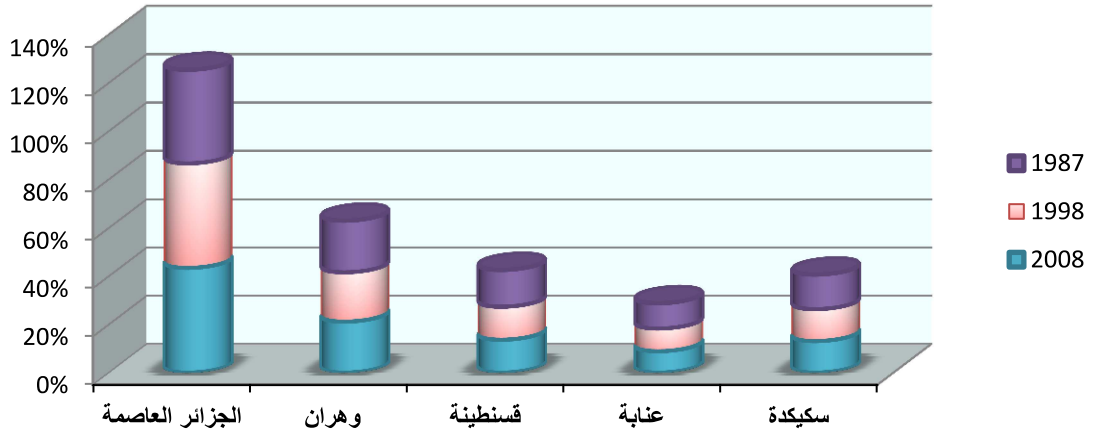

من خلال معطيات الجدول و التمثيل البياني الخاص به, نجد بأن الجزائر العاصمة تعتبر من أهم المراكز الحضرية في الجزائر استقطابا للسكان, فهي تمثل أعلى نسبة من حيث عدد السكان و نسبة التحضر في المراكز الحضرية الكبرى, بحيث قدرت نسبة السكان 43% من مجموع سكان المراكز الحضرية الكبرى فقد ارتفعت النسبة ب4 نقاط من تعداد1987 إلى 2008 ,وهذا راجع كما قلنا إلى الموقع الاستراتيجي الهام التي تحتله كونها عاصمة البلاد و تحتوي على كل المنشآت الاجتماعية و الاقتصادية التي تجعل منها دائما المقصد الأساسي للسكان لهدا نجد فيها نسبة التحضر مرتفعة وهدا تقريبا في معظم التعدادات المنجزة التي تقدر ب94%.

فبعد العاصمة نجد ولاية و هران التي تحتل المرتبة الثانية في نسبة السكان المراكز الحضرية بنسبة 21% و نسبة التحضر التي تفوق هي أيضا 90%,ثم تليها كل من ولاية قسنطينة و سكيكدة و عنابة .

و أخيرا نقول أن ارتفاع نسبة التحضر في هذه المراكز الحضرية و التي تفوق 85% قد تؤدي إلى ضغط كبير على هذه المدن و ظهور مجموعة من الانعكاسات السلبية التي تؤثر تنميتها.

III.)-أثر نمو و توزيع السكان على التنمية الاجتماعية و الاقتصادية:

أولا-من الناحية الاقتصادية:

1/1)-أثر النمو السكاني على التغطية الغذائية:

إن موضوع الأمن الغذائي يعتبر مسألة في غاية الأهمية, حيث باتت تشغل بال العديد من مسؤولي الدول و الحكومات و المنظمات.

و الجزائر من بين الدول التي يتزايد فيها الطلب المحلي على الغداء مما يجعلها تعاني دائما من نقص في تلبية حاجيات مواطنيها الغذائية.

فالتزايد الكبير في عدد السكان الذي تشهده البلاد و الذي يرافقه مرد ودية ضعيفة في الإنتاج المحلي للغداء أدى إلى ما يسمى بالعجز الغذائي أي تقوم الدولة بتوفير النقص من الغداء عن طريق الاستيراد ما نقص منه لتلبية الطلب المحلي للسكان.

فبعد أن كان الاقتصاد الجزائري زراعي بالأساس ,بحيث كان يشغل في الأمس القريب نسبة 85% من اليد العاملة , أصبح اليوم يعاني من تراجع كبير في الإنتاج سبب العوامل الطبيعية التي تتمثل في ندرة تساقط الأمطار بالإضافة إلى الظروف التي عاشها السكان في فترة 90 من عنف و مواجهات مفرطة أترث على أكثر من صعيد,فقد أدت إلى ترك عدد كبير من المزارعين و المربين لأراضيهم الفلاحية في الريف متجهين نحو المدن و هذا بحثا عن الاستقرار و الأمن.

التمثيل البياني رقم 19 :تطور الصادرات و الواردات الغذائية في الجزائر من 1980 إلى 2008

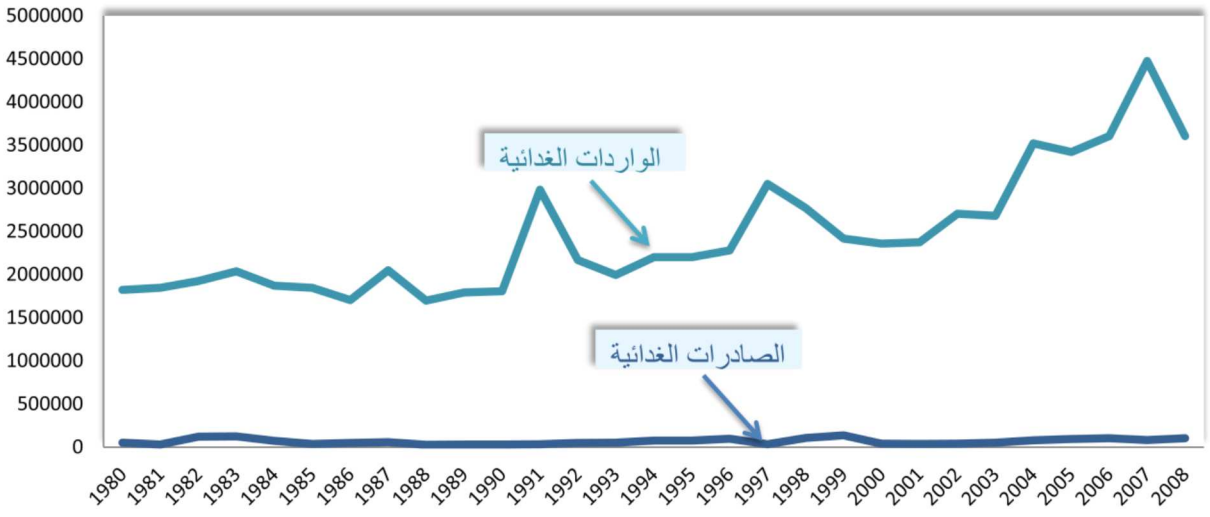

الجدول رقم 11: الإنتاج الغذائي ب1000 الدولار, الصادرات و الواردات في الجزائر من 1980إلى 2008

السنوات	الإنتاج الغذائي	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	العجز الغذائي
1980	1457892	50254	1821955	-1771,7
1981	1521478	31528	1846963	-1815,4
1982	1491498	119917	1924901	-1805,0
1983	1484062	123605	2038385	-1914,8
1984	1371968	71955	1872209	-1800,3
1985	1416036	37668	1846963	-1809,3
1986	1539128	47930	1702904	-1655,0
1987	1910799	57468	2049713	-1992,2
1988	1907799	26006	1697653	-1671,6
1989	1875423	29674	1790785	-1761,1
1990	1784894	29294	1807356	-1778,1
1991	1999440	34445	2982742	-2948,3
1992	1978967	49987	2168531	-2118,5
1993	2314781	52739	1995888	-1943,1
1994	2322526	75750	2200617	-2124,9
1995	2215478	75750	2200617	-2124,9
1996	2267752	96240	2280319	-2184,1
1997	2019789	34922	3050094	-3015,2
1998	2422877	107091	2771039	-2663,9
1999	2837482	135997	2418054	-2282,1
2000	2278101	38873	2358144	-2319,3
2001	2606288	35342	2374758	-2339,4
2002	2665671	39475	2705244	-2665,8
2003	2502189	50520	2680762	-2630,2
2004	2735493	80070	3519664	-3439,6
2005	2741903	92817	3419409	-3326,6
2006	2854769	102597	3604459	-3501,9
2007	3021548	83136	4476999	-4393,9
2008	3255476	102597	3604459	-3501,9

المصدر: المنظمة العالمية للغذاء (FAO) على الموقع الالكتروني ***www.fao.org***

من خلال المعطيات الإحصائية المقدمة من طرف المنظمة العالمية للغداء,فإننا نلاحظ بأن الإنتاج الزراعي في الجزائر لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي على الغداء الذي يتزايد بشكل كبير,فالواردات الغذائية لا زالت تتزايد سنة تلوى أخرى ,حيث انتقلت من 1822 مليون دولار سنة 1980 إلى 2280 مليون دولار سنة 1996 ثم إلى 4478 مليون دولار عام 2007 لينخفض نوعا ما عام 2008 ب3604 مليون دولار, و حسب هذه الإحصائيات نرى ما مدى مشكلة تأمين الغداء في الجزائر, بحيث الدولة تنفق ميزانيات ضخمة و بالعملة الصعبة من أجل استيراد المواد الغذائية من الخارج و هدا باعتمادها على عائدات المحروقات التي تمثل 97%, فهذه الميزانيات الضخمة لها تأثير سلبي على إنجاز المخططات المسطرة في السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و البرامج الإنمائية و احترام مواقيت انجازها.

2/1)-أثر النمو السكاني على سوق العمل :

إن للزيادة السكانية أثر سلبي على الفرد و المجتمع , فالنمو أو التحول الديموغرافي يزيد من عرض قوة العمل التي تأثر على سوق العمل.

التمثيل البياني رقم 20 : انخفاض معدل الإعالة يتقابل مع زيادة الفئة النشيطة

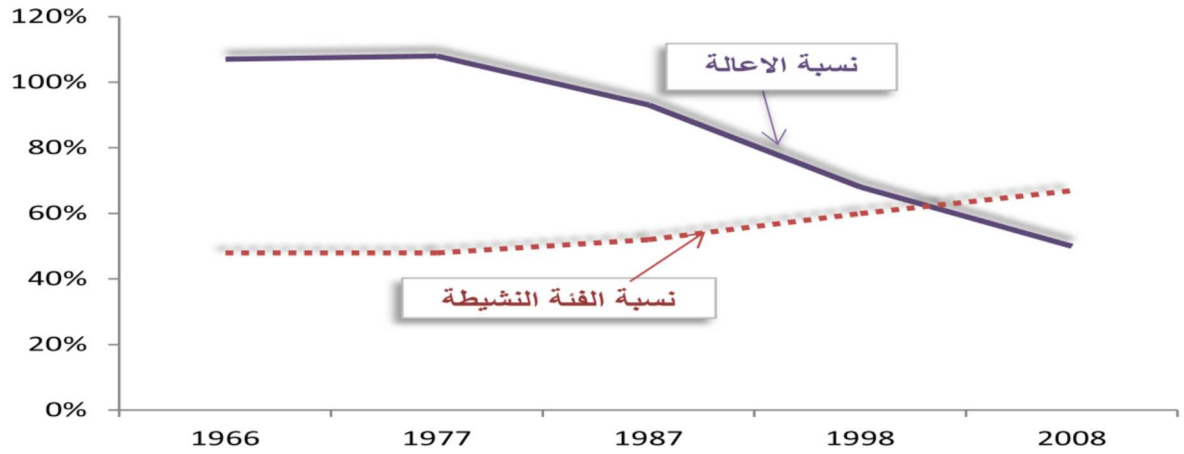

المصدر : من الجدول رقم 04

لقد شهدت الجزائر كباقي الدول العربية تحولا ديموغرافيا في نمو سكانها,نتيجة لانخفاض معدلات الانجاب,مما ادى إلى زيادة نسبة الفئة العمرية 15-64 سنة و التي تمثل الفئة النشيطة ,مقابل تراجع الفئة المعالة (الفئة المستهلكة) في المجتمع و التي بدورها تمثل فئة الأطفال مابين (0-14 سنة) و فئة الأشخاص التي تزيد أعمارهم عن 65+سنة,فهدا الارتفاع الذي تشهده هده الفئة العمرية (15-64 سنة) سيمثل تحديا ديموغرافيا سيواجه سوق العمل في الجزائر.

فمسألة خلق فرص العمل من أهم التحديات التي تواجه الجزائر في ظل زيادة نسبة الداخلين إلى سوق العمل مع التغيرات في التركيب العمري ,بحيث ارتفعت نسبة الفئة العمرية 15-64 سنة في الجزائر من 48% في تعداد 1966 إلى 52 % في تعداد 1987 ,لتصل إلى 60% في تعدا 1998 ثم 67% في التعداد الأخير2008,فقد ارتفعت هذه الفئة العمرية ب19 نقطة خلال 40 سنة.

إن هذه الزيادة التي شهدتها هذه الفئة العمرية في سن العمل سيؤدي إلى ضغوط كبيرة على سوق العمل, مما يحد من إمكانية استيعابها,مما سيزيد من تفاقم مشكلة البطالة

قد أشار التقرير المنتدى الاقتصادي لعام 2004 ,إلى :"إذا رغبت الدول العربية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في خفض معدلات البطالة فيها لا بد من خلق من 5-6 مليون وظيفة سنويا"[1]

ثانيا - من الناحية الاجتماعية

الجزائر كباقي البلدان العربية شهدت مدنها نموا سريعا في ظل التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي شاهدتها البلاد,فبعد أن كان السكان يمثل أغلبية ريفية بعد الاستقلال,أصبح الآن يمثل 70% من سكان المدن,فهدا التحول الكبير الذي شهده المجتمع له تأثير كبير على التنمية سواء على مستوى المدينة أو الريف على حد سواء ,من هنا سنحاول الإلمام بأهم التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة:

1/2)-مشكلة تضخم المدن:

بدأت هذه الظاهرة في الجزائر في 80 القرن20, نتيجة الحركة الكبيرة للنزوح الريفي من جراء مشاريع التنمية الاجتماعية و الاقتصادية التي استفادت منه معظم المدن الشمالية في البلاد و, بالإضافة إلى حركة التصنيع التي عرفتها البلاد وخاصة في الفترة 65-78.

كل هذا له بالغ التأثير على تضخم المدن و عدم قدرتها على استيعاب عدد كبير من النازحين من الأرياف, **فمثلا:** الجزائر العاصمة تعتبر اكبر المدن الجزائرية من حيث عدد السكان بالمقارنة مع مساحتها التي تعتبر أصغر مساحة,حيث قدر عدد سكانها ب 3 ملايين نسمة تقريبا , وبكثافة سكانية مقدرة ب 3666 ن/كم^2 ,و لا ننسى أيضا باقي المدن الأخرى كوهران و قسنطينة و عنابه التي تعاني أيضا من نفس المشكل.

[1] المؤتمر الإحصائي العربي الأول,الهبة الديموغرافية في الوطن العربي, ,عمان الأردن,13 نوفمبر 2007 ,ص410

2/2)-أزمة السكن:

إن معدل الإشغال في المسكن(TOL)أو عدد الأشخاص المقيمين في سكن واحد, هو أحد المعايير الرئيسية لتقييم تطور السكن, بالنسبة للجزائر يعتبر ايجابي و هدا بتراجع معدل الإقامة من 7.15 شخص في مسكن واحد في تعداد1998 إلى 6.42 شخص في مسكن واحد في تعداد 2008, غير أن هدا المعدل لا يقدم لنا معلومات كافية عن ظروف السكن سواء من الناحية الكمية أو النوعية[1].

فزيادة النمو السكاني و تركزهم في المناطق التلية (الشمالية) التي تؤوي أهم المدن الرئيسية (الجزائر العاصمة-وهران-قسنطينة-عنابة),بحيث بلغت نسبة السكان هذه المنطقة في 2008 نسبة 64% من مجموع الإجمالي للسكان في مساحة لا تشكل سوى 4%,بالإضافة إلى ظاهرة النزوح الريفي نحو هذه المدن بسب تردي المستوى المعيشي و قلة العمل و ضعف دخل السكان في الأرياف كل هذا زاد من حدة مشكلة السكن في هذه المناطق,فقد عجزت هده المدن عن توفير السكن للعدد الهائل من السكان مما أدى إلى ظهور عدد كبير من الأحياء القصديرية التي تظهر على ضواحي هذه المدن كالفطريات, و المساكن العشوائية التي تفتقر لأدنى شروط الحياة الكريمة,بحيث بلغ عدد المساكن الغير اللائقة حسب أخر إحصاء قدمته الحكومة سنة 2009 ب554000 مسكن بنسبة 8%من مجموع المساكن[2].

التمثيل البياني رقم 21:توزيع الأحياء القصديرية في المدن الكبرى

المصدر: التمثيل البياني بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات, المجموعة الإحصائية رقم 142 (تعداد العام للسكان والسكن 2008)

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة ,تقرير حول السكن الائق في الجزائر,ديسمبر 2011 ,ص10

[2] الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان,تقرير عن حالة حقوق الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر,مطبعة الفيدرالية,2010,ص18

من خلال هذا نجد أن أهم المراكز الحضرية هي التي تمثل أكبر عدد للبيوت القصديرية على المستوى الوطني فهي لا تزال تعتبر كمركز استقطاب كونها تحتوي على أهم المنشأة الاقتصادية , فهدا المشكل الكبير الذي تعاني منه هذه المدن ينتج عنه تمزق نسيجها العمراني و تأكله,مما يؤدي إلى عرقلة التنمية الحضرية و التنمية العامة ,و حصول ما يسمى بظاهرة تريف المدينة[1].

3/2)- تدني المستوى المعيشي :

إن التباين في التوزيع السكاني في الجزائر يزيد من تفاقم مشكلة البطالة في التجمعات السكانية الكبيرة ,مما يؤدي إلى ضغوطات كبيرة على سوق العمل فيها, بحيث تصبح غير قادرة على استيعاب إضافات جديدة لقوة العمل ,لان مجالات التشغيل فيها لا تتسع لجميع السكان,فهنا تصبح المدن عاجزة تماما عن القيام بمهامها و دورها في تلبية الخدمات الاجتماعية و الاقتصادية, مما ينتج عنه تدني المستوى المعيشي للسكان و خاصة النازحين من المناطق الريفية,و هذا يؤدي إلى انتشار و تفاقم المشاكل الاجتماعية, كالمخدرات و السرقة ,و تدني خدمات التعليم و الصحة و ارتفاع نسب الرسوب المدرسي و عمل الأطفال **فمثلا**: الشباب العاطل عن العمل هو الفئة الأكثر عرضة لتعاطي المخدرات حيث أظهرت الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات أن 84.85%من الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في الجزائر هم اقل من 35 سنة[2] .

يمكن أيضا إضافة **مثال أخر:** من نتائج تدني المستوى المعيشي للأسر انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال حيث كشف تحقيق ميداني حول تشغيل الأطفال بالجزائر[3] ، عن وجود 2979طفل عامل تتراوح أعمارهم بين 05 و17 سنة، ينشطون في مجالات بيع السجائر والرعي وأخطرها المتاجرة بالمخدرات.

وبينت المعطيات في التحقيق أن 06 % من هؤلاء الأطفال تقل أعمارهم عن 10 سنوات، في حين تراوحت أعمار الـ63% منهم بين 13 و16 سنة، وأن 77%من الأطفال الذين شملهم التحقيق هم من الذكور فيما تمثل نسبة الفتيات العاملات 23 %، وعن مستواهم التعليمي بيّن التحقيق أن 31 % من الأطفال متمدرسون وأنهم يمارسون أعمال موازاة مع تمدرسهم، في حين بلغت نسبة المتسربين 37,5 %، كما أقرّ نسبة 31 % من العمال الصغار تركوا مقاعد الدراسة بمحض إرادتهم، وقد احتضنت الجزائر العاصمة أكبر عدد من هؤلاء بعدد 679طفل عامل .

---

[1] رضا سلاطنية,التنشئة الاجتماعية في الأحياء العشوائية,المركز الجامعي سوق أهراس ,مجلة العلوم الاجتماعية ,العدد السابع جانفي 2012,ص200

[2] المجلس الأوربي ,ملتقيات تكوينية حول مكافحة والوقاية من المخدرات,ص27 على الموقع الالكتروني www.coe.int/t/dg3/pompidou/Source/.../Manuel_montageprojet_2_Ar.**pdf**

[3] عبلة إبراهيم ، واقع الطفل العربي ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية في القاهرة ، مايو 1999م

4/2)-اختلال توازن في فرص التنمية بين الريف و المدينة:

للتخفيف الضغط السكاني الكبير في المناطق الحضرية تنفق الدولة ميزانيات ضخمة على حساب المناطق الريفية التي لا تزال تعاني من صعوبات كبيرة في مختلف المجالات نذكر منها:

-بعد المدارس و المراكز الصحية في المناطق الريفية بحيث يقدر متوسط المسافة 16 كلم بالمقابل 1كم[1] في المناطق الحضرية.

-انخفاض المرافق الاجتماعية و البنية التحتية بين الريف و المدينة, فالمدن دائما تحضي بأعلى النسب في الاستثمارات المتعلقة بالشبكة الكهرباء –و تزويد بشبكة المياه الصالحة للشرب و الغاز الطبيعي و الطرقات حيث تقدر هذه النسبة ب95.5%أما في المناطق الريفية تقدر فيها ب74%[2].

-ما زالت هناك صعوبات كبيرة خاصة في المناطق النائية المبعثرة (zone éparse),فمعدل التمدرس فيها 65% أقل من المناطق الحضرية 87% .

فقد أظهرت الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالسكان و التنمية (CENEAP) في الفترة الممتدة مابين 2004-2006[3], على 5080 أسرة موزعة على 43 ولاية, حسب المناطق الجغرافية الأربعة (شمال الشرقي و الغربي –الجنوب الشرقي و الغربي),أظهرت هذه الدراسة أن وجود 46 بلدية فقيرة عبر التراب الوطني,61%منها تتواجد في الهضاب العليا و المناطق الجبلية,بحيث صنفت و لاية تيارت الولاية الأكثر فقرا بنسبة 36%,نظرا لانخفاض الشديد لمستوى المعيشي للعائلات القاطنة بها و تدهور الأوضاع الاجتماعية و الصحية و النقص الفادح في ضروريات الحياة.

ثالثا –من الناحية البيئية

يؤدي تركز السكان و توسعه في منطقة معينة إلى تشكيل تأثيرات سلبية على المحيط البيئي الذي يعيش فيه ,فحسب معطيات التقرير العالمي لتنمية البشرية لسنة 2011 تقدر نسبة التلوث في المراكز الحضرية في الجزائر ب 69 ميكرو غرام في المتر المكعب[4] وأهم هذا التلوث:

[1] Travaille collective, LA STRATEGIE DE DEVELOPPEMENT RURAL EN ALGERIE, Publication ASCL, Séminaires Méditerranéens. N° 7. Décembre 2006,p4

[2] Même source ,p4

[3] شبكة النبأ المعلوماتية، 30 تشرين الأول 2006,www.annabaa.org

[4] PNUD, Rapport sur le développement humain 2011, New yeark, p167

1/3)-تلوث الهواء:

تعاني المراكز الحضرية الكبرى في الجزائر من تلوث الهواء بنسب كبيرة من الغازات السامة التي تفرزها السيارات و الحركة المرورية الغير المنتظمة, كالرصاص و ثاني أكسيد الكربون و أكسيد الأزوت,**فمثلا** : السيارات المتواجدة في العاصمة تنتج حوالي 5 إلى 10 طن من الرصاص الذي ينتشر في الهواء.

فهذه الغازات تؤدي إلى الإصابة بالأمراض الربو و الحساسية نسبة 5% منها تصنف بأنها خطيرة, بحيث تقدر نسبة السكان الذين يعانون من هذه الأمراض15% ,و تسجل سنويا 48 ألف إصابة أغلبها في المدن الكبرى[1].

2/3)-تلوث المحيط بالنفايات المنزلية:

إن ما يتسبب عن النمو السكاني في المدن الكبرى (وهران – الجزائر العاصمة),هو فرز نفايات منزلية التي تلحق أضرار كبيرة بالمحيط البيئي,بحيث يبلغ الإنتاج الفردي للنفايات في هذه المدن ب 1.2 كلغ يوميا,و تقدر الكمية المتولدة عن هذه الكمية سنويا ب 5.2 مليون طن ما يعادل 10.5 مليون متر^3 ,مما ينجر عنه تلوث المحيط و انتشار الأمراض.

3/3)-التراجع المساحات الصالحة للزراعة:

تعاني معظم المناطق الشمالية من مشكل الزحف العمراني وتحويل الأراضي عن طابعها الزراعي,و هذا بما يسمى قانونيا بالتعدي على العقار الفلاحي,الذي ابتلع ما يقارب130 ألف هكتار من الراضي الخصبة وهذا ما يؤثر على تقلص الإنتاجية للأرض الفلاحية.

[1] جريدة الخبر العدد 4714 بتاريخ 2008/5/28

خلاصة الفصل

كخلاصة لهدا الفصل نقول بأن النمو السكاني المتزايد الذي شهدته البلاد بعد الاستقلال و الذي بلغت نسبته أقصاها أكثر من 3% سنة 1970 , بالإضافة إلى سوء توزيعه جغرافيا و هذا بتركز أكثر من 60% من إجمالي السكان في المناطق الشمالية دون المناطق الأخرى و بالخصوص في المراكز الحضرية الكبرى في البلاد(الجزائر العاصمة – وهران- قسنطينة –عنابة –سكيكدة), أدى إلى بروز مجموعة من الآثار و المشاكل اقتصادية منها و اجتماعية و حتى بيئية تعيق المشروعات التنموية و عمليات انجازها.

- **ففي الحانب الاقتصادي:**

- النمو السكاني المتزايد الذي يقابله قلة إمكانيات الدولة و قدراتها الإنتاجية يؤدي إلى عجز في التغطية الغذائية للسكان و بالتالي تلجأ الدولة إلى إنفاق ميزانيات ضخمة من أجل تغطية هدا العجز و هدا على المشاريع و البرامج التنموية المسطرة.
- إن التحول الديموغرافي الذي تشهده الجزائر من التغيير في البنية العمرية ,و هدا بزيادة نسبة الفئة النشيطة مابين (15- 65 سنة) و انخفاض الفئة المستهلكة,و زيادة نسبة الطلب للنساء بسبب انخفاض الخصوبة و تأخر سن الزواج ,يؤدي إلى ضغوطات كبيرة على سوق العمل في الجزائر.

- **أما اجتماعيا:**

إن النمو السكاني المتزايد و تركزه في المناطق الحضرية الكبرى يؤدي إلى مشاكل تعيق التنمية على مستوى المدينة و الريف في الجزائر و أهمها:

- تضخم المدن و عدم قدرتها على استيعاب العدد الهائل من السكان النازحين من الأرياف.
- تفاقم مشكل أزمة السكن و ظاهرة المباني القصديرية في المدن التي أصبحت تشوه منظرها الخارجي.
- تدني المستوى المعيشي بسب البطالة المرتفعة على مستوى التجمعات الحضرية مما ينجر عنها تفاقم المشاكل الاجتماعية, كالمخدرات و السرقة, و تدني خدمات التعليم و الصحة و ارتفاع نسب الرسوب المدرسي و عمل الأطفال.
- اختلال توازن في فرص التنمية بين الريف و المدينة و هدا بإنفاق الدولة ميزانيات مالية كبيرة لتخفيف الضغط و المشاكل على المدن و هدا على حساب تنمية الريف.

- **أما بيئيا:**و تتمثل في النتائج السلبية للعلاقة بين الإنسان و بيئته , فالعدد الكبير للسكان الذي تشهده أهم المراكز الحضرية الكبرى تسبب في التلوث البيئي بجميع أنواعه مما يجعل البلاد في موقف صعب لمواجهة المشكل الكبير.

الفصل الثالث

دور التنمية في التحول الاجتماعي و الاقتصادي في الجزائر

I. التجربة الجزائرية في التنمية من الاستقلال إلى يومنا هذا .

II. دور التنمية في التحول الاجتماعي و الاقتصادي للسكان في الجزائر .

III. تقييم العلاقة المتبادلة بين مؤشرات السكان و التنمية.

المقدمة

التنمية هي الوسيلة الأساسية التي تستطيع من خلالها البلدان النامية تجاوز كل عقبات التخلف و الوصول إلى التقدم و الازدهار.

فالجزائر تسعى جاهدة منذ الاستقلال و إلى يومنا إلى تطبيق استراتيجيات تنموية تتماشى مع السكان, من أجل تحقيق أكبر قدر من التنمية لتحسين وضعيتهم في مختلف الميادين , فقد سخرت كل قدراتها و مواردها من أجل التكلف بكل حاجيات السكان من حيث التعليم و الصحة و السكن و الشغل و المستوى المعيشي ككل, معتبرة في ذلك أن بتحسن وضعية السكان تكون إمكانية تحقيق التنمية و نجاحها مضمون مستقبلا لأنه محور أساسي فيها .

I.)-التجربة الجزائرية في التنمية

من الاستقلال إلى يومنا هدا

إن الجزائر كباقي الدول العالم الثالث لطالما عانت من ويلات الاستعمار, فهي تسعى جاهدة من أجل الوصول إلى تحقيق أكبر قدر من التنمية في جميع المجالات و ذلك تعويضا لما تعرضت له من تخلف الذي تمثل في تشوه البنيان الاقتصادي و اختلال الأوضاع الاجتماعية طوال المدة التي عاشتها تحت الاحتلال .

أولا –من الناحية الاقتصادى:

1/1)-الوضعية الاقتصادية بعد الاستقلال:

لقد كان ميراث الجزائر من الاحتلال الفرنسي تشوه البنية الاقتصادية بالرغم من الإمكانات المادية التي تركها المعمرون في هذه الفترة ,وقد تميز الاقتصاد الجزائري بما يلي :

- تبعية الاقتصاد الوطني للاقتصاد الفرنسي الذي احتكر و استخدم مختلف الوسائل لاستغلال الموارد الطبيعية لصالح الاقتصاد الفرنسي.
- التركيز على الصناعات الإستخراجية التي تقوم على مجموعة من المواد الأولية المعدنية منها و الطاقية كالحديد و النحاس و الزنك و الفحم و البترول, التي تعرضت إلى النهب من خلال مضاعفة الإنتاج بعد أن أحست فرنسا بقرب مغادرتها من الجزائر .
- تطبيق فرنسا سياسة عدم تصنيع المستعمرة , ودلك أنها رأت أن فتح مصنع في الجزائر يعني غلق أخر في فرنسا[1], وبالتالي القضاء على الاقتصاد الفرنسي.
- التركيز على الزراعة التجارية كزراعة الكروم مثلا لصنع الخمر.

2/1)-الإستراتيجية التنموية المتخذة

إن الوضع الاقتصادي الصعب الذي ورثته الجزائر من الاستعمار هدد استقرارها و عرض مستقبلها للخطر, فكان على الجزائر المستقلة رفع التحدي و ذلك عن طريق انتهاج سياسة تنموية وطنية شاملة التي تعاقبت على مرحلتين:

[1] عبدالقادر حليمي, جغرافية الجزائر, طبعة 2, مطبعة الإنشاء, دمشق سوريا, 1968,ص233

المرحلة الأولى من 1962 إلى 1985:

ففي هذه المرحلة تبنت الجزائر النظام الاشتراكي الذي صادق عليه كل من ميثاق طرابلس سنة 1962, و وميثاق الجزائر سنة 1964[1],باعتباره كوسيلة لتنظيم و تحديد الأهداف الاقتصادية, فقد تركزت السياسة التنموية في هذه الفترة على التصنيع باعتباره الحل الوحيد للتحرر من التبعية الاقتصادية للدول الكبرى, و جعل الجزائر مستقبلا قادرة على غزو السوق الأجنبية.

فقد تميزت هده المرحلة بانطلاق الخطط التنموية التي شجعت الاهتمام بقطاع المحروقات و الصناعات الثقيلة, و أهم هذه المخططات:

*المخطط الثلاثي ما بين 1967-1969.

* المخطط الرباعي الأول و الثاني ما بين(1970-1973) و (1974-1977).

*بالإضافة إلى سنتين من 1978م و1979م ،التي خصصتا لإتمام المشاريع العاطلة من المخططات السابقة

و قد خصصت الدولة للاهتمام بهذا القطاع مبالغ كبيرة بلغت قيمتها 179 مليار دينار خلال الفترة (1967-1979), منها 88 مليار لصناعة الثقيلة و 91 مليار لقطاع المحروقات[2].

حيث قدر عدد المناطق الصناعية في نهاية السبعينيات بأكثر من 75 منطقة صناعية و أكثر من 200 بلدية تحتوي على أقل مصنع واحد[3].

في هذا الصدد كان الهدف من المخططات التنموية في هذه الفترة هو خلق مناصب شغل كثيرة في القطاعات المنتجة ,التي كان الهدف من ورائها تحقيق التغطية الكافية لحاجيات الاجتماعية الأساسية للسكان التي لم تتوقف عن الزيادة بسب النمو الديموغرافي الكبير الذي شهدته البلاد بعد الاستقلال.

[1] ذ, حميد خروف ,سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولوجية,مركب الطباعة بالرغاية,1976,ص

[2] *ABED EL HAMID Ibrahim, L'économie algérienne, défisite et enjeux, opu, 1991, p20*

[3] *Mutin Georges, Le contexte économique et social de la crise algérienne, 1998, p5*

المرحلة الثانية من 1986 إلى يومنا هدا :

- عرفت هذه الفترة إعادة التوجيه للسياسة التنموية في الجزائر نتيجة للأزمة الاقتصادية التي بدأت تضرب البلاد ابتداء من سنة 1986 ,و الذي كان المتسبب الرئيسي فيها هو انخفاض أسعار البترول ,و تمثل هذه الفترة انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق الذي فرضته الأزمة التي اندلعت في منتصف الثمانينات.

- فقد دفعت السلطات العمومية للدولة لوضع إصلاحات التي تم مباشرتها ابتداء من سنة 1988,و عقد اتفاقيات مع مؤسسات المالية و النقدية العالمية سنة 1994 حول برنامج إعادة هيكلة الديون, وكان الهدف من هذا الوصول إلى استقرار في الاقتصاد الكلي للبلاد.

- لقد أعطى برنامج إعادة الهيكلة نتائج مرضية على مستوى توازنات الاقتصاد الكلي غير أن البطالة شكلت موضوع القلق في هذا البرنامج.

لكن بفضل السياسات التنموية التي انتهجها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة, و البرامج المطبقة ,حققت الجزائر نموا اقتصاديا ملحوظا واستأنفت التنمية الشاملة مما أدى إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية بالدرجة الأولى, ومن أهم هذه البرامج التي وضعت لها ميزانية قدرها 200 مليار دولارا:

- برنامج دعم الإنعاش 2001- 2004 وضع له مبلغ مالي قدر ب 525 مليار دينار جزائري[1].
- برنامج دعم النمو 2005-2009بلغ حجمه الاستثماري ب 9000 مليار دينار جزائري.
- برنامج التكميلي للهضاب العليا و الجنوب.
- المخطط الخماسي 2010-2015.

[1] Ministère des finances; le soutien de l'état au développement humaine en Algérie, mars 2006.

ثانيا-من الناحية الاجتماعية

بعد الاستقلال وجد الشعب الجزائري نفسه يتخبط في مجموعة من المشاكل الاجتماعية المتمثلة في انخفاض المستوى المعيشي ,و ارتفاع معدلات الأمية , و تدهور القطاع الصحي, و ارتفاع البطالة, لهذا اعتمدت الدولة على استراتيجيات تنموية الهدف منها تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان من خلال أربع مجالات أساسية :التعليم –الصحة –السكن –الشغل.

1/2)- مجال التعليم والتكوين:

لقد أفرزت سياسة التجهيل المطبقة في الجزائر ارتفاع نسبة الأمية إلى أقصى معدلاتها المقدرة ب 98 %[1] سنة 1962 ,و هذا بسبب :

* طرد الأهالي إلى المناطق النائية في الجبال التي تفتقر إلى أبسط شروط الحياة و الاستقرار.
* تطبيق سياسة التجويع الجزائري الأمر الذي دفعهم إلى البحث على لقمة العيش و لم يسمح لهم وضعهم الاجتماعي للتفكير في تعليم أبنائهم.
* فرض شروط قاسية على من يريد تعليم أبنائه.
* اقتصار التعليم على تزيف التاريخ الوطني و نشر الثقافة الفرنسية الأمر الذي جعل الكثير من الجزائريين يرفضون تعليم أبنائهم خوفا من طمس و تشويه الشخصية الوطنية.

○ الإستراتيجية التنموية المتخذة:

تسعى الجزائر منذ الاستقلال إلى دعم قطاع التعليم و تطويره, باعتباره إحدى الدعائم الأساسية للتنمية البشرية و التقدم المجتمعي, فبالتعليم تتحقق التنمية الجماعية و الفردية للبلاد.

فقد شرعت الحكومة الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات الهدف من ورائها تدارك و احتواء مشكلة الأمية التي شهدتها بعد الاستقلال وذلك :

- تعميم التعليم و إجبار يته بالنسبة لكلا الجنسين, و بناء و توفير كل الهياكل التي تسمح بدلك.

و لتحقيق هدا خصصت الدولة أموال كبيرة و ميزانيات ضخمة من أجل إنشاء الهياكل التربوية و تعميم التعليم و مجانيته و هذا انطلاقا من المخططات التنموية التي باشرتها بعد الاستقلال كمخطط الرباعي و الخماسي التي اعتمدت فيه على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

-توسيع التعليم الثانوي و تنويع التخصصات في إطار إعادة التكوين.

- توسيع استخدامات التكنولوجيا و الإعلام في المجال التعليمي.

[1] عبد الرحمان سلامة,التعريب في الجزائر,طبعة 1 ,الشركة الوطنية لنشر و التوزيع,1981,ص32

فقد دعمت الدولة هدا قطاع التعليم بغلاف مالي تختلف قيمته من سنة إلى أخرى فقد انتقل المبلغ من 322 مليون دينار سنة 1963 بنسبة 11.08% من ميزانية الدولة, إلى 111 مليار دينار سنة 1997 أي 17.39%من الميزانية, و تضاعف العدد سنة 1998 ليصل إلى 129 مليار دينار بنسبة 26 % من الناتج الخام[1].

هذا في السابق, أما حاليا فالمخطط الخماسي الأخير لسنة 2010-2014 خصص في مجال تحسين التعليم في جميع الأطوار ميزانية معتبرة.

فقد تضمن البرنامج انجاز : أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية, أكثر من 1000 أكمالية, و حوالي 850 ثانوية و أزيد من 2000 وحدة داخلية و مطاعم ونصف داخلية بميزانية قدرها 852 مليار دينار[2],هذا بالنسبة لتعليم الأساسي و الثانوي .

أما بالنسبة لتعليم العالي و البحث العلمي فقد خصصت غلاف مالي قدره 868 مليار دينار لتوفير أزيد من 600.000 مقعد بيداغوجي, و 400.000 سرير و 44 مطعما جامعيا, بالإضافة إلى الغلاف المالي المقدر ب178 مليار دينار الموجه لتكوين و التعليم المهني بهدف انجاز 220 معهدا و 82 مركز تكوين مهني لتكوين و58 داخلية.

- بفضل الجهود الجبارة التي بدلتها الدولة في قطاع التعليم بمختلف أطواره من خلال مخططات التنمية, شهدت الهياكل المنجزة من الاستقلال إلى يومنا تضاعف كبير بفضل الاستثمار المتزايد.

الجدول رقم12 :تطور الهياكل المنجزة من 1969 إلى 2008

الهياكل	1969	2008[3]
المدارس الابتدائية[1]	5263	17552
المدارس الاكمالية[2]	502	4579
المدارس الثانوية	67	1658

Source :

1-ONS, Rétrospectives statistique ; 1979-1996, p48

2-Aissa delanda, même source ,p82

3-CNES, Rapport national sur le développement humain, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement. Algérie2008, p29

[1] أقاسي الو نيس ,أزمة الإدارة التربوية في الجزائر, مجلة العلوم الإنسانية, العدد 13 , جامعة المنتوري ,قسنطينة الجزائر سنة 2000

[2] برنامج التنمية لمخطط الخماسي 2010-2014,ص9

-بالنسبة لهياكل التعليم العالي بعد ما كانت جامعة العاصمة هي الوحيدة في الجزائر سنة 1962, فإن عدد الجامعات الآن في تزايد مستمر و تكاد تنتشر عبر كامل الولايات حيث يقدر عددها 35 جامعة و 13مركز جامعي[1].

- أما بالنسبة للتكوين المهني فقد بدأ هذا الجهاز في الفترة 1962-1969 ب 17 [2]هيكل تكويني تابع لوزارة العمل و الشؤون الاجتماعية بقدرة استيعابية 2000 متدرب ,ليرتفع العدد مع بداية السبعينيات وذلك بتوسيع استراتيجيات التنمية و التصنيع ليصل إلى 25 مركز تكويني بقدرة استيعابية قدرها 6000 متدرب بهدف تكوين و إعداد اليد العاملة للدخول في سوق العمل بكفاءة مهنية عالية, يتضاعف العدد ثلاث مرات في إطار تنمية قطاع التكوين ليقدر عدد المراكز سنة 1985 ب 272 مركز بزيادة القدرة الاستيعابية ب 70.000 منصب تكوين ,ليصل العدد سنة 2009 إلى 1072 بما في دلك مركز تكوين مهني و معاهد مختصة منها 249 ملحقة بقدرة استيعابية قدرها 323.210 منصب تكوين[3].

2/2)- مجال الصحة:

لقد بقي القطاع الصحي بعد الاستقلال في وضعية جد متدهورة تقريبا شبه عاجز بسب هجرة الإطارات الطبية و الشبه الطبية, ونقص الهياكل الصحية, و التي كانت خدماتها في السابق مقصورة فقط على الأوربيين, لهذا نجد أن نسبة وفيات الأطفال الرضع سنة 1962كانت جد مرتفعة بسب قلة وانعدام العناية الصحية بحيث قدرت ب[4]180‰.

حيث لم يكن يقدر عدد الأطباء سنة 1963 سوى 285 طبيب عبر كامل التراب الوطني و 36جراح أسنان, و 70 صيدلي[5].

○ الإستراتيجية التنموية المتخذة:

لقد انتهجت الجزائر بعد الاستقلال إستراتيجية تنموية للنهوض بالقطاع الصحي بصفته أكثر القطاعات حساسية, حيث لجأت في تلك الفترة إلى طلب المساعدة من الدول الصديقة من اجل اكتساب الخبرة في مجال الطب و الرعاية الصحية, فقد بدلت جهود كبيرة من أجل تحقيق أهداف أساسية :

[1]ONS, Algérie en quelques chiffres Résultat 2009-2010.

[2]عمل مشترك, فعالية نظام التعليم و التكوين في الجزائر و انعكاساته على معدلات البطالة, المؤتمر الدولي "حول أزمة البطالة في الدول العربية", القاهرة18/17 مارس 2008, ص13.

[3] ONS, même source ,p27

[4] PNUD, Rapport sur le développement humain, année 1997, p26
*www.dz.undp.org/publications/**national/Rapport1997***

[5] ONS ,rétrospectives statistique (1962-1991) N°35, p22

1. ضمان فرص العلاج مجاني لسكان.
2. تحسين الخدمات العلاجية و ذلك عن طريق التكوين الجيد للإطارات الطبية و الشبه الطبية و حتى الإداريين من اجل تلبية حاجات المواطنين, وهدا بإقامة معاهد تكوين الأطباء و الصيادلة و الشبه الطبيين, وإرسال بعثات علمية إلى الخارج لاستكشاف مستجدات عالم الطب.
3. تحقيق أكبر تغطية طبية للسكان عبر كامل التراب الوطني و دلك بمضاعفة الهياكل و المنشآت الصحية.
4. تكثيف من حملات تلقيح الأطفال ضد الأمراض و الأوبئة.
5. إنشاء مركبات لصنع الأدوية.

فالمخطط الرباعي الثاني 1973-1977 نص على تطبيق العلاج مجانيا, و لكن بعد تعرض الجزائر للازمة الاقتصادية تخلت الدولة عن مجانية العلاج و لكن تتكفل بمسؤولية الوقاية من الأمراض و هذا ما نصت عليه المادة 51 من دستور 1989 [1].

الجدول رقم 13: تطور المنشآت القاعدية الصحية في الجزائر من 1974 إلى2006

المنشآت الصحية	1974	1978	1983	1988	1993	1998	2002	2006
المستشفى	143	183	198	263	267	245	373	275
مركز صحي	558	664	910	1238	1131	1126	1281	1296
عيادة متعددة الخدمات	106	162	249	434	459	482	513	520
قاعات العلاج	1402	45168	1664	3041	3958	3581	4228	4684
عدد الأسرة في المستشفى	43404	45168	47360	56214	52802	53529	55233	57597
دور التوليد	50	54	/	333	486	447	403	399

Source : ONS, Rétrospectives statistiques 1970-2002, edition2005, Alger, p92, 93

ONS, Algérie en quelques chiffres Résultat 2009-2010 , p20.

لقد شهدت المنشآت الصحية تزايد مستمر من سنة إلى أخرى بفضل الاستراتيجيات التنمية المطبقة بعد الاستقلال, فقد انتقل عدد المستشفيات من 143 مستشفى سنة 1974 إلى 183 مستشفى سنة 1978 فقد تزايد في مخطط التنمية الرباعي الثاني ب40 مستشفى, أما في سنة 2002 فقد بلغ العدد ب 373 مستشفى زاد ب 193 مستشفى وهدا يعتبر أكبر انجاز في الجزائر المستقلة وهدا اكبر دليل عن المجهودات المبذولة من طرف الدولة..

[1] جبهة التحرير الوطني ,دستور 1989,ص08

أما بالنسبة للمخطط الخماسي الجديد 2010-2014 فالدولة خصصت للقطاع الصحي 619 مليار دينار لإنشاء172 مستشفى,و45 مركب صحي متخصصا,377 عيادة متعة الخدمات,و1000 قاعة علاج, و 17 مدرسة التكوين الشبه الطبي[1].

أما بالنسبة للعنصر البشري فبفضل المجهدات المبذولة زاد عدد الإطارات الطبية من 285 [2]طبيب سنة 1963 إلى 40857 طبيب في الفترة 2000-2009[3].

أما عدد جراحي أسنان انتقل العدد من 36 إلى 11010 جراح أسنان في نفس الفترة, أما عدد الصيدليات انتقل العدد من 70 إلى 8232 صيدلي أيضا خلال نفس الفترة, وهذه من ثمار البرامج التنموية المطبقة في البلاد.

3/2)- مجال السكن:

إن السكن كحق أساسي فهو مفهوم راسخ في المجتمع الجزائري حيث تعتبر الدولة هذه المسألة من مسؤولياتها الأساسية اتجاه السكان ,حيث أحرزت الجزائر تقدما كبيرا في تحقيق السكن اللائق ,فقد بدلت مجهود كبير في مجال السكن بغية تحقيق و تلبية طلبات السكان.

1-سياسة تنمية السكن بعد الاستقلال سنة 1962:

لقد ورث البلد عن الحقبة الاستعمارية عجزا كبيرا في مجال السكن حيث تشير البيانات المقدمة من طرف الحكومة[4] أن 10% من السكان الجزائريون كانوا يعيشون في مساكن اللائقة بعد الاستقلال, ولمعالجة هدا الوضع بدلت الدولة جهود جبارة , ففي الفترة 1962 إلى 1981 اعتمدت الحكومة سياسة اشتراكية تتمثل في تأميم الرصيد السكني و العقاري الذي أخلته السلطة الاستعمارية , وأممت قطاع البناء بحيث أصبحت هي الجهة الوحيدة التي تتولى المسؤولية في مجال بناء السكن و توزيعه و إدارته[5],إن النمو السكاني المتزايد ,وتجمع السكان في منطقة معينة بالإضافة إلى الأزمة التي شهدتها الدولة في 80 و خلال 90 ,حيث أترث الأزمة الاقتصادية على تمويل الدولة لقطاع السكن, و تسارع وتيرة الهجرة الداخلية التي أدت غلى تضخم المدن و ظهور الأحياء القصديرية.

و بعد دلك و في الفترة 1990-1991 قامت الدولة بالإصلاحات هيكلية لتحرير سوق العقار و السكن, من خلال القانون رقم 90-25 "الأفراد لهم الحق في التصرف في ممتلكاتهم السكنية و العقارية"

---

[1] برنامج التنمية لمخطط الخماسي 2010-2014

[2] ONS, Rétrospectives statistiques N°35 (1962-1992), p22

[3] OMS, les statistiques sanitaires, p116.

[4] الجمعية العامة للأمم المتحدة, تقرير حول السكن اللائق في الجزائر, ديسمبر 2011, ص7

[5] CNES, Rapport sur le logement social, IV session plénière, octobre 1995, p 12-13.

2-سياسة تنمية السكن في الوقت الراهن:

بعد أن استعادت الجزائر استقرارها السياسي و المؤسساتي ,وحصلت على موارد مالية بعد ارتفاع أسعار المحروقات عام 1999,اضطلعت من جديد في مجال العمران حيث تشير مصادر رسمية أن برنامج السكن الذي استهل في الفترة الممتدة 1999-2004 قد سمح ببناء 810.000 مسكن, وقد بني أيضا 912.326 مسكن في الفترة الممتدة 2005-2009 ,بينما تسعى الخطة الخماسية 2010-2014 لإنجاز 1.2 مليون وحدة سكنية, و إكمال 800.000 مسكن ما بين 2015-2017 [1].

4/2)- مجال التشغيل:

يعتبر التشغيل من القضايا الأساسية التي اهتمت بها الدولة في استراتيجياتها التنموية من الاستقلال إلى يومنا هذا, وهذا بهدف توزيع ثمار التنمية و استفادة أكثر فئات المجتمع منها, فقد مرت تنمية التشغيل في الجزائر بثلاث مراحل حسب الظروف التي واجهت البلاد:

المرحلة الأولى ما بين الفترة 1962إلى 1986:

يمكن اعتبارها بالفترة الذهبية لاقتصاد الجزائري, فقد كانت استراتيجيات التنموية المتبعة في هده الفترة تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال توفير فرص العمل ,حيث بلغت الاستثمارات العمومية لإنشاء مناصب الشغل ب 30%خلال بداية الستينيات و 40% خلال عقد السبعينيات ,الأمر الذي أدى إلى خفض معدلات البطالة, ورفع عدد المستخدمين ,حيث تم إنشاء 100.000 منصب شغل خلال بداية الستينيات و أواخر السبعينيات , مقابل 140000 منصب الشغل خلال الفترة 1980-1984[2].

المرحلة الثانية مابين الفترة 1987إلى 2000:

تعتبر هده المرحلة من أصعب و أسوء المراحل التي مر بها قطاع التشغيل في الجزائر, و هذا بسبب الانخفاض الكبير في أسعار المحروقات التي أدت إلى انخفاض في المداخيل و تعطل الجهاز الإنتاجي و بالتالي انخفاض الاستثمارات في مجال توفير فرص الشغل الجديدة للسكان, فقد شهدت هده الفترة تراجع كبير في مناصب الشغل الجديدة ,التي قدرت سنة 1986ب74000[3]فرصة عمل ,ثم تحولت إلى 64000 فرصة عمل سنة 1987 ,ثم إلى 54000فرصة عمل مع بداية التسعينيات, بالمقابل تزايد كبير في طلبات العمل و صلت ما بين 180000 إلى 200000[4] طلب جديد سنويا, ففي هده الفترة كان هناك فارق كبير بين عروض العمل و طلبات العمل التي وصلت إلى 46% سنة 1986 مقابل 51% سنة

---

[1] وزارة السكن و العمران ,مجلة السكن العدد 6 ,جانفي 2011 ,ص6-7.

[2] د,حاكمي بوحفص, البطالة بين التحدي و الإيواء دراسة حالة الجزائر, مجلة الاقتصاد و المجتمع, كلية العلوم الاقتصادية و التسير ,جامعة السانيا وهران,العدد 2010/06,ص219.

[3] د,حاكمي بوحفص, نفس المرجع, ص 221

[4] ONS, collection statistique N°36,Algérie 1992.

1987,مما أدى بالدولة إلى تطبيق برنامج التعديلات الهيكلية التي أدت بتراجع مهامها في توفير فرص العمل مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى أقصاها سنة 1998 بنسبة 30%.

المرحلة الثالثة مابين الفترة 2001 إلى يومنا هدا:

بعد انتهاء من فترة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة ,ومع تحسن النمو الاقتصادي ب6% سنة 2003 بعدما كان منعدم في الفترة (1996/1991),شرعت الدولة في تطبيق البرامج تنموية بميزانيات مالية ضخمة الهدف من ورائها توفير أكبر قدر من فرص العمل لامتصاص البطالة و أهمها :

*برنامج التنمية الفلاحية سنة 2003 وفر 445.000 فرصة عمل سنويا.

*برنامج الإنعاش الاقتصادي خصص له 7 مليار دولار ووفر 200.000 فرصة عمل سنويا.

*كما خصصت الجزائر سنة 2004 حوالي 21 مليار د ج (250 مليون دولار) ,للقضاء على البطالة و دعم و توسيع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دلك برفع قيمة الاستثمارات 10 مليون د ج لامتصاص البطالة[1].

*اعتماد الدولة على مخطط عمل الخاص بترقية التشغيل و محاربة البطالة الرامي إلى إنشاء مناصب عمل بمعدل سنوي يقدر ب452.585 منصب شغل في الفترة الممتدة بين2013/2009 و تخفيض البطالة إلى أقل من 10% من 2010 إلى2013 ووضع التدابير الخاصة لفئة الشباب و النساء[2].

[1] www. Mtss.gov.dz/mtss

[2] الوزارة المكلفة بالأسرة و المرأة

II. دور التنمية في التحول الاقتصادي و الاجتماعي للسكان في الجزائر :

لقد حققت الجزائر و بفضل البرامج التنموية المطبقة من فترة الاستقلال و إلى يومنا هدا تحسن كبير في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للسكان و في بحثنا هذا نحاول تسليط الضوء على هذه التحولات من خلال المجالات الأساسية المتمثلة فيما يلي:

***اجتماعيا**: المجال الصحي-المجال التعليم و التكوين –مجال الحصول على الخدمات.

***اقتصاديا:** تطور مؤشر التنمية البشرية-الناتج المحلي الخام للفرد الواحد-الاستهلاك.

أولا-من الناحية الاجتماعية

1/1)-المجال الصحي

عادة ما يقاس مستوى التنمية الصحية للبلد ما بثلاث مؤشرات أساسية التي تظهر لنا ما مدى التنمية الصحية التي وصل إليها هذا البلد وهي أمل الحياة-معدل وفيات الأطفال- و معدل وفيات الأمهات.

أ)-أمل الحياة عند الولادة:

هو من المؤشرات الأساسية للصحة, يظهر لنا هدا المؤشر الحالة الصحية للبلد من خلال طول فترة الحياة للسكان.

التمثيل البياني رقم 22: يمثل تطور أمل الحياة في الجزائر من 1966 إلى 2010

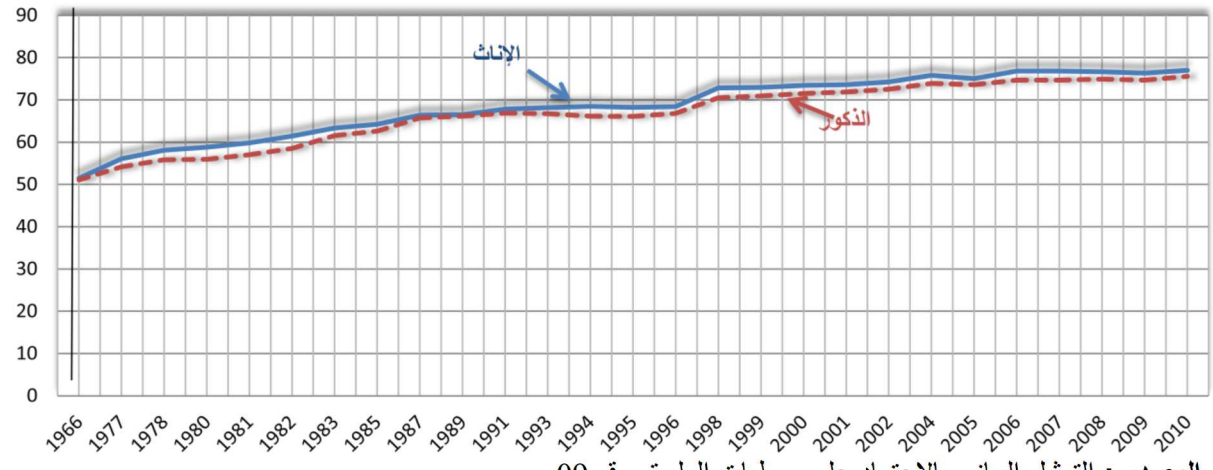

المصدر : التمثيل البياني بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 09.

من خلال التمثيل البياني لتطور أمل الحياة في الجزائر, نلاحظ زيادة مستمرة بالنسبة لكلا الجنسين رغم وجود فارق طفيف بين أمل الحياة الخاص بالذكور و الإناث, حيث كان يقدر أمل الحياة بعد فترة الاستقلال ب 51 سنة ليصل في 2010 إلى 76 سنة, فقد ربح الفرد الجزائري 25 سنة من سنوات الحياة و هذا بفضل الدور الكبير و الفعال الذي قامت به البرامج التنموية من الاستقلال إلى يومنا .

ب)- معدل وفيات الأطفال:

يعتبر معدل وفيات الأطفال الرضع من أحسن المؤشرات التنمية و هو معيار أساسي لمؤشر التنمية البشرية, فتطوره عبر الزمن يظهر لنا الحالة أو المستوى الصحي في البلاد و ما مدى نجاح البرامج التنموية في المجال الصحي, نحصل عليه من خلال سجلات الحالة المدنية و من التحقيقات الديموغرافية.

التمثيل البياني رقم 23: يمثل تطور معدل وفيات الأطفال في الجزائر من 1970 إلى 2010

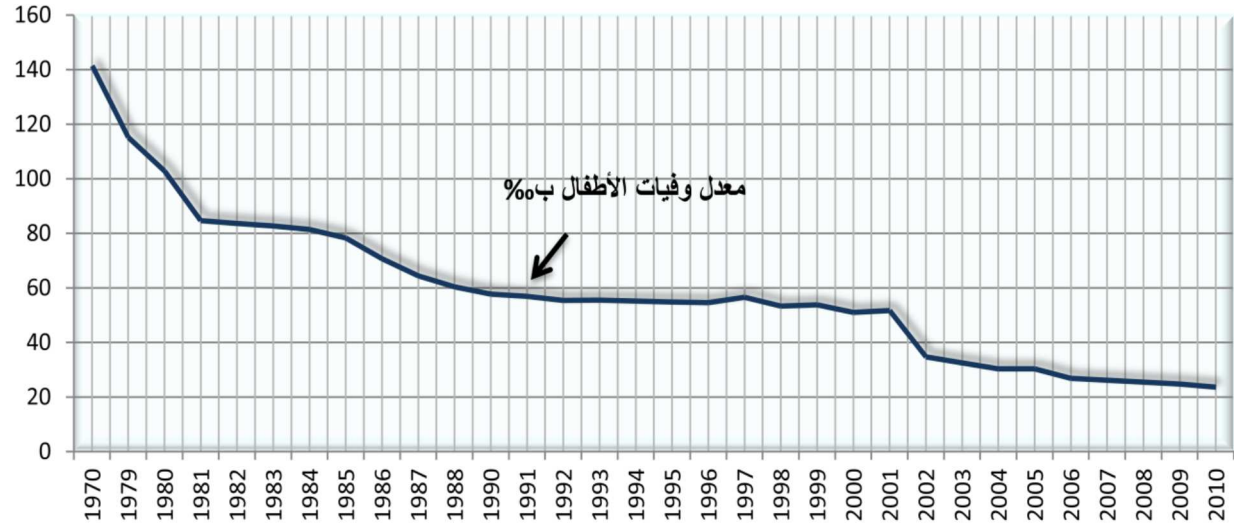

المصدر : التمثيل البياني بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 10

من خلال المنحنى البياني لتطور معدل وفيات الأطفال الرضع, نجد انخفاض مستمر للمعدل بفضل تحسن المستوى الصحي في البلاد, حيث انتقل المعدل من141.5‰ سنة 1970 إلى 23.7‰ سنة 2010, فالدولة بمشاركتها في برنامج الألفية للتنمية سنة 2000(PNUD), تسعى إلى تحقيق الهدف الأساسي وهو تخفيض معدل وفيات الأطفال مع مطلع 2015 إلى15.6‰[1].

[1] PNUD, Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement, Algérie 2005, p52.

هذا الانخفاض راجع إلى الاهتمام الكبير للدولة في مجال صحة وعناية بالطفل من خلال مكافحة و الوقاية من كل الأمراض المتعلقة بالأطفال كالبرنامج الوطني لمكافحة وفيات الأطفال سنة 1985 من أهم أهدافه توسيع برامج التلقيح الأطفال و خاصة تلقيح ضد داء الحصبة(Anti-rougeoleuse).

فمعدل الأطفال الملقحين ضد هدا المرض قدر ب 92.5% حسب التحقيق 2006, و90.6% حسب التحقيق 2002, مقابلا85.7% سنة 1992,فالملاحظ أن هناك تحسن كبير في معدل التغطية.

فحسب تقديرات الدولة تسعى إلى رفع معدل التغطية التلقيح بنسبة 98% مع حلول 2015.

ج)- معدل وفيات الأمهات:

لقد قامت الدولة بمجهودات كبيرة فيما يتعلق بتحكم بوفيات الأمهات, وهي من أولويات الأهداف الإنمائية للألفية حيث تهدف الدولة إلى تخفيض 4/3 من معدل وفيات الأمهات في الفترة الممتدة بين 1990-2015

الجدول14:يوضح تطور معدل وفيات الأمهات لكل 100.000 مولود حي

السنوات	1981	1999	2005	2006	2007	2009
معدل ب‰	215	117,4	96,5	92,6	88,9	81,4

Source : Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière

المتابعة الصحية لام من بين الأولويات الأساسية للوقاية من وفيات الأمهات, رغم تضاعف المجهودات التي قامت بها الدولة في هذا المجال إلا أن هدا المعدل لا يزال مرتفعا.

حيث تقدر نسبة المتابعة الصحية لأم قبل الولادة من طرف أخصائيين في طب التوليد ب 89.4% منهم 76.4% أطباء[1]في سنة 2008.

الولادات التي تتم في المكان المناسب و تحت إشراف أخصائيين انتقل من76% سنة 1992 إلى92% سنة 2000 ليصل إلى 95.3% سنة 2006 ثم 96.5% سنة 2007, مع 98.5% في المناطق الحضرية و93.6% في المناطق الريفية, وهذا أكبر دليل على توفر المنشآت الخاصة بالتوليد تقريبا عبر كامل التراب الوطني.

[1]CNES, Rapport national sur le développement humain, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement. Algérie2008, p22

و لكن فيما يتعلق بالمتابعة الصحية لأم بعد الولادة لا زال متدهورا, حيث تقدر نسبة النساء اللواتي يقمن بالمتابعة الصحية بعد فترة الولادة ب30 %,منهم 36.5% في المناطق الحضرية و 23.9% في المناطق الريفية[1].

د)-التأطير الطبي[2] :

لقد شهد معدل التأطير الطبي في الجزائر تحسن ملحوظ بفضل البرامج التنموية المسطرة من الاستقلال إلى يومنا هدا.

فقد انتقل عدد الأطباء بالنسبة ل 10000 نسمة من 1 طبيب سنة 1970 إلى12 طبيب لكل 10.000 نسمة في الفترة 2000-2009[3],أما جراحي الأسنان فقد كانت التغطية بعد الاستقلال ضعيفة لكن وصلت الآن إلى 3 جراح أسنان لكل 10.000 نسمة, أما بالنسبة لتغطية الصيدليات كانت أيضا بعد الاستقلال جد ضعيفة لتتحسن و ترتفع إلى 2 صيدلية لكل 10.000 ساكن, بالنسبة للإطارات الشبه الطبية فقد ارتفعت إلى 19 ممرض و قابلة لكل 10.000 ساكن, وهذا بفضل الجهود الكبيرة للدولة في مجال تكوين الإطارات الطبية و الشبه الطبية من الاستقلال إلى يومنا هدا.

2/1)-المجال التعليم:

بفضل البرامج التنموية شهد التعليم في الجزائر من فترة الاستقلال إلى يومنا هذا تطورا كبيرا في جميع الأطوار (الابتدائي-الثانوي و العالي) مع تراجع نسب الأمية.

أ)-تطور معدلات الأمية في الجزائر:

يعتبر معدل الأمية أحد أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم مستوى التنمية المحققة في البلاد, و هذا بصفته يقيس الرصيد رأس المال البشري كميا.

[1] CNES (RNDH 2008), même source, p22

[2] نسبة التأطير الطبي=عدد الأطباء / عدد السكان ب 10000

[3] OMS, les statistiques sanitaires, p116.

الجدول15: تطور معدل الأمية في الجزائر حسب التعدادات المنجزة

السنوات	الذكور	الإناث	المجموع
1966	62,3	85,4	74,6
1977	48,2	74,3	58,1
1987	30,75	56,66	43,62
1998	23,65	40,27	31,9
2008	15.6	29	22,3

Source : ONS, collection statistique N°80, juin 1999, p 12.

ONS, collection statistique N°142, les principaux résultats du Sandage au 1/10 éme RGPH 2008.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن نسبة الأمية في الجزائر شهدت انخفاض مستمر من أول تعداد سنة 1966 إلى غاية أخر تعداد سنة 2008 بحيث انخفضت النسبة ب 52.3 نقطة ,و هذا بفضل المجهودات الكبيرة في مجال تنمية قطاع التعليم و محو الأمية, فالأمية في بلادنا تمس بصفة خاصة :

* الفئة النسائية: نسبة 29% إناث مقابل 15.6 % ذكور حسب أخر إحصائيات التعداد 2008.

* تمس بنسب كبيرة الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة.

* تمس بنسب كبيرة المناطق الريفية 40.6% مقابل 22.4% في المدن[1] .

لهدا تسعى الدولة جاهدة من أجل تقليص هده النسبة بصورة أكبر في السنوات القادمة ,وذلك بعد انتهاجها للاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية (2007-2015) التي شرعت في تطبيقها مع بداية 2007 ,التي تستهدف إلى القضاء على الأمية بنسبة 50%مع حلول2012,و القضاء عليها نهائيا مع حلول 2015 ,و خاصة في أوساط الفئة العمرية 15-49 سنة مع التركيز على النساء و سكان المناطق الريفية.

[1] الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار ,مصلحة الوثائق و الإحصاءات.

ب)-التعليم الابتدائي:

لقد شهد ت نسبة التمدرس في التعليم الابتدائي ارتفاعا ملحوظ فقد انتقلت نسبة التمدرس من 47.2% سنة 1966 إلى 91.1% في 2008 ,فقد حقق التعليم زيادة قدرها43.9 نقطة.

و هذا بفضل الأثر الفعال للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية, وخاصة برنامج مجانية التعليم المطبق من طرف الدولة.

الجدول رقم 16 :تطور معدل التمدرس للفئة العمرية 6-15 سنة

الجنس	1966	1977	1987	1998	2008
ذكور	56,8	80,8	87,75	85,28	91.6
إناث	39,9	59,6	71,56	80,73	90.6
المجموع	47,2	70,4	79,86	83,05	91.1

Source : ONS, Rétrospectives statistiques 1970-1996, édition 1999

ONS, collection statistiques N°142 le principal résultat de RGPH2008

التمثيل البياني رقم 24 :تطور معدل التمدرس حسب الجنس للفئة العمرية 6-15 سنة من 1966 إلى 2008

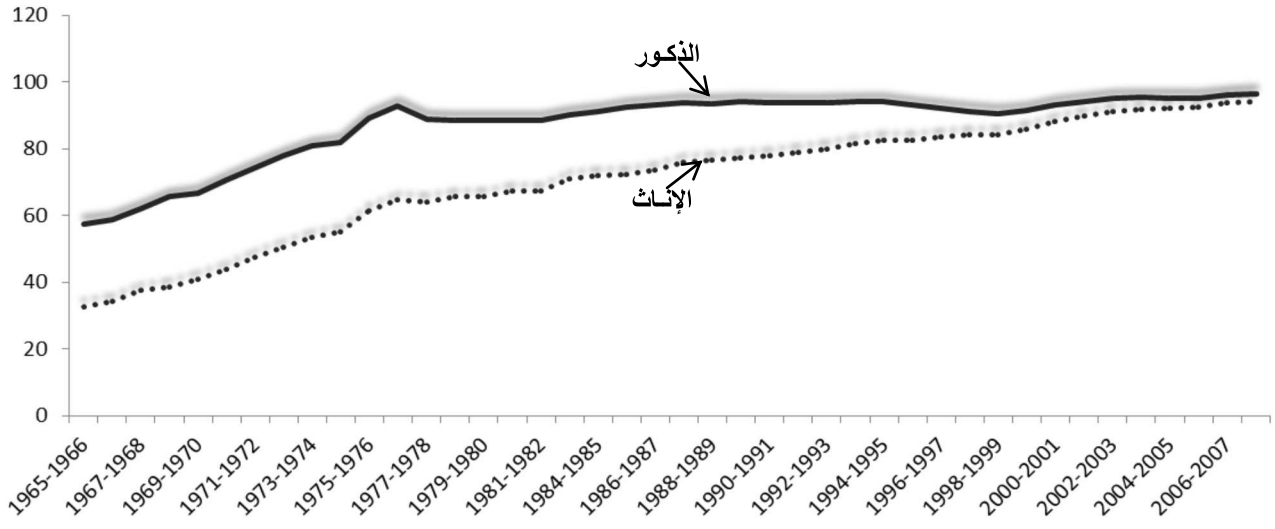

المصدر : التمثيل البياني بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 10

بالنسبة لمعدل التمدرس في التعليم الابتدائي حسب الجنس فنجد أن هناك تحسن ملحوظ مع وجود فارق في كبير معدل التمدرس بين الذكور و الإناث في السنوات الأولى بعد الاستقلال حيث كان يقدر ب57.7% ذكور و 32.9% إناث , ليتقلص تدريجيا ليصبح المعدل بالنسبة لكلا الجنسي متقارب في الفترة 2006-2007 بنسبة (96.43% ذكور و94.31% إناث).

ج)-التعليم الثانوي:

لقد شهد التعليم الثانوي تزايد كبير في عدد الطلبة و هدا راجع إلى السياسة التعليمية الهادفة إلى تشجيع التعليم الثانوي و التقني وفقا للاحتياجات المطلوبة و المتوقعة في المستقبل.

الجدول رقم 17:تطور طلبة التعليم الثانوي في الجزائر

السنوات	1965/1964	1970/1969	1980/1979	1990/1989	2000/1999	2005/2004	2009/2010
عد الطلبة	9013	28630	183205	753947	921959	1123123	1170180
منهم إناث	-	-	-	54,89%	56,02%	57,73%	58,25%

المصدر: وزارة التربية و التعليم

التمثيل البياني رقم 25 :تطور طلبة التعليم الثانوي في الجزائر من 1964 إلى 2010

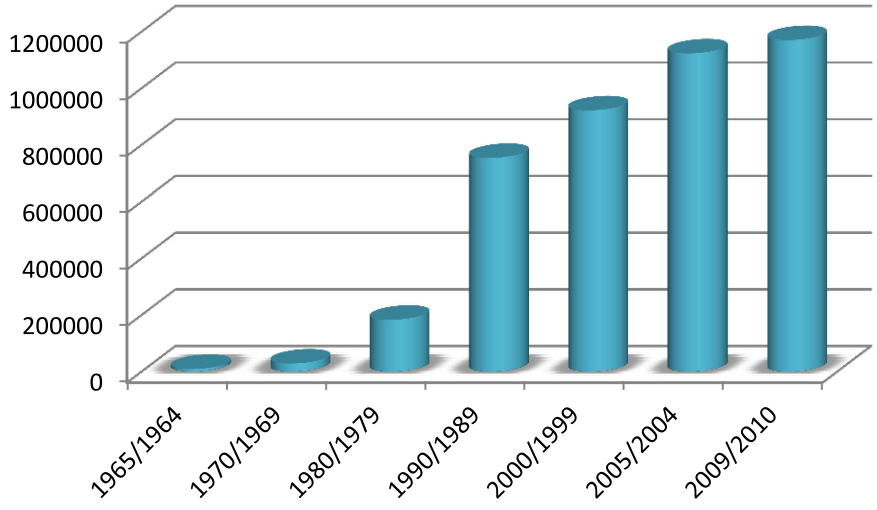

لقد قدرت أول دفعة تلتحق بالتعليم الثانوي في الجزائر سنة 1965/1964 ب9013 طالب, ليتضاعف العدد سنة 1980/1979 ب 183205, ليتضاعف العدد من هذه الفترة إلى 2010/2009 ب 6 مرات

تقريبا ,و هذا بفضل مجهودات الدولة الجبارة في هذا القطاع, إضافة إلى هذا ما ميز هدا القطاع هو تفوق نسبة الإناث على الذكور و هذه النسبة في تزايد مستمر ,مما ينبئ بتحول جذري في سوق العمل مستقبلا و خاصة مع النجاح المميز لهذه الفئة في امتحان الباكلوريا.

د)-التعليم العالي:

على غرار قطاع التربية كان قطاع التعليم العالي من أولويات السياسة التعليمية باعتباره يعتبر المرحلة الأخيرة في اكتساب المعارف المؤهلة لدخول في سوق العمل.

الجدول رقم 18:تطور طلبة التعليم العالي

السنوات	1979/1980	1984/1985	1989/1990	1994/1995	1999/2000	2004/2005	2009/2010
العدد الطلبة	61410	111710	182237	243397	428841	755463	1093258

المصدر: وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

التمثيل البياني رقم 26 :تطور طلبة التعليم العالي في الجزائر من 1979 إلى 2010

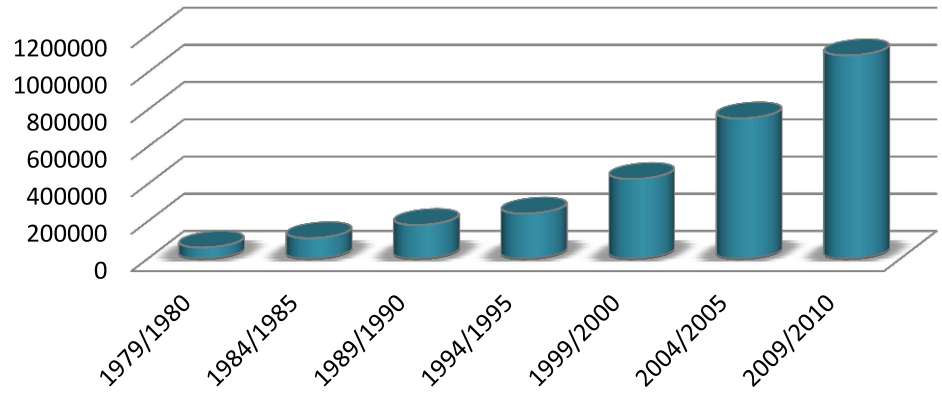

لقد شهد قطاع التعليم العالي في الجزائر هو أيضا زيادة كبيرة في عدد الملتحقين بالجامعة ,و هذا نظرا لزيادة عدد الناجحين في امتحان البكالوريا, وكل هذا بفضل المجهودات الكبيرة للدولة في توفير الهياكل القاعدية للتعليم في جميع أطواره و تكوين المؤطرين.

التمثيل البياني رقم 27 :تطور نسب النجاح في قطاع التعليم في جميع أطواره

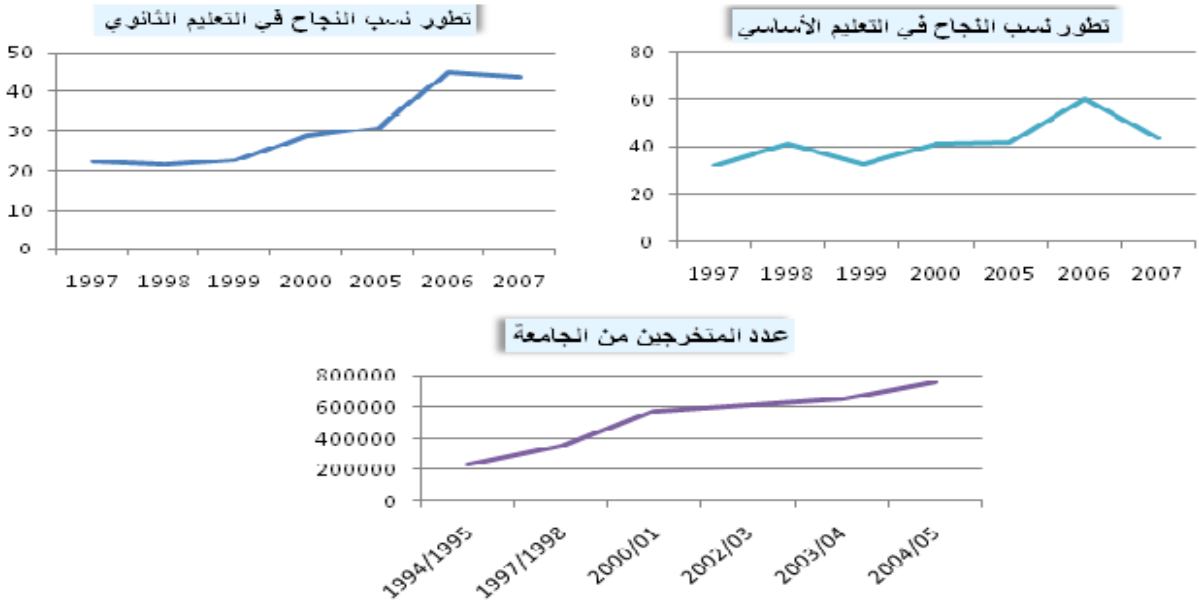

المصدر : التمثيل البياني بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 12

فمن خلال هذا نقول آن من ثمار السياسة التنموية في الجزائر في قطاع التعليم بجميع مراحله, هو ارتفاع نسب النجاح, و بالتالي ارتفاع عدد المتعلمين من الابتدائي إلى الجامعي أكثر من 8 ملايين و نصف متعلم, حيث يمثل 4/1 من المجتمع بين الأساسي و الثانوي ,و أكثر من مليون طالب جامعي, ولكن كل تلك الجهود الجبارة تقابلها مشاكل كبيرة تضعف من حصيلتها و التي تتمثل في مشكلة الرسوب و التسرب المدرسي, بحيث الرسوب يؤدي إلى تأخر المتعلمين في الدخول إلى سوق العمل ,بينما التسرب يؤدي إلى انخفاض المستوى التعليمي للسكان مما ينعكس سلبا على سوق العمل في الجزائر[1],باختصار كبير ما يمكن قوله هو 23% من المتمدرسين في الجزائر يمكن أن تصل إلى التعليم العالي , فمقاطعة التمدرس تمس 31.8% من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 6-24 سنة[2] ,حيث أن مركز التكوين المهني لا يستقبل من المتسربين سوى 28%[3] من العدد الإجمالي ,أما النسبة 72% مصيرها غير معروف مما يجعل التكلفة الاقتصادية و الخدماتية التي تنفقها الدولة في مجال التعليم تذهب بلا نتيجة.

[1] عمل مشترك, فعالية نظام التعليم و التكوين في الجزائر و انعكاساته على معدلات البطالة, المؤتمر الدولي "حول أزمة البطالة في الدول العربية", القاهرة18/17 مارس 2008, ص13

[2] نصيرة قوريش,التنمية البشرية في الجزائر و أفاقها في ظل البرنامج التنموي 2010-2014 ,الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية,جامعة حسيبة بن بوعلي ,شلف 2011 ,ص38

[3] د.إبراهيمي طاهر, المردود التربوي للمدرسة الجزائرية, دراسة وثائقية تحليلية, مجلة العلوم الإنسانية,العدد31,جامعة بسكرة,الجزائر,ص 105.

3/1)-مجال التشغيل:

لقد كان لارتفاع أسعار البترول مع مطلع الألفية الثالثة بالإضافة إلى تحسن الوضعية الأمنية و الاستقرار السياسي ,الأثر البالغ في تحسين الوضعية الاقتصادية في البلاد و هدا بزيادة وتيرة الاستثمارات, و التي كانت نتيجتها زيادة وتيرة الشغل و انخفاض معدلات البطالة, بحيث وصلت البطالة إلى 10% سنة 2010 بعد أن كانت تبلغ أقصاها 29% سنة 1999 ,وهدا يعود إلى السياسة التي انتهجتها الدولة في ميدان التشغيل و التي ركزت أساسا على الاهتمام و إعطاء الدعم الكامل لأجهزة الشغل التي أنشأت خصيصا لتحسن و تنظيم سوق العمل و امتصاص البطالة التي تفاقمت في العشرية السابقة ,كل هدا بفضل البرامج المنتهجة التي كانت حصيلتها استحداث 3 ملايين منصب شغل في الفترة 1999-2004 ,فقد ارتبط توفير مناصب الشغل ارتباط كبيرا بزيادة النفقات العمومية فالمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتد في الفترة 2001-2004 بقيمة 525 مليار د ج ,تظهر نتائجه أنه تم استحداث 728500 منصب شغل منها 477500 منصب دائم (بنسبة 63%) و 271000 منصب شغل مؤقت (بنسبة 37%)[1].

التمثيل البياني رقم 28:تطور معدلات البطالة في الجزائر من 1999 إلى 2010

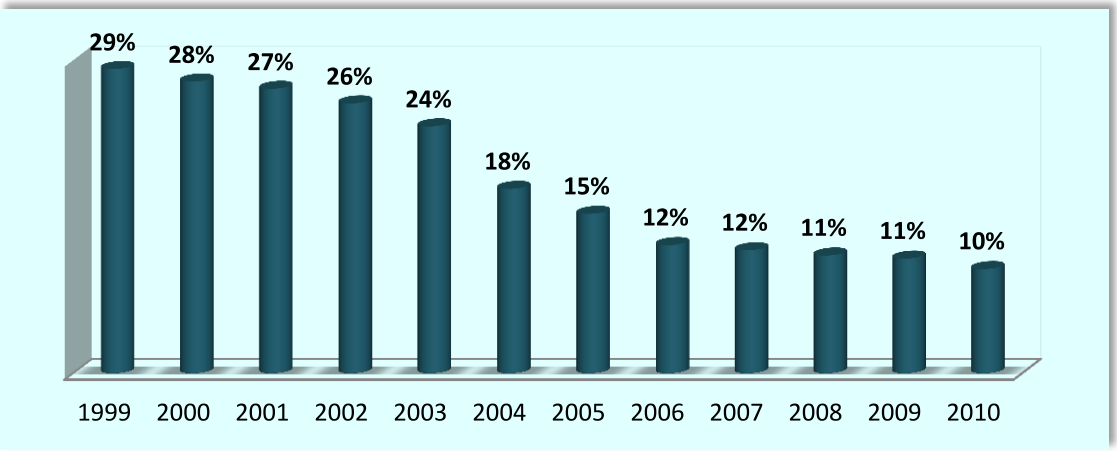

المصدر :التمثيل البياني بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

4/1)-في مجال ضروريات حياة السكان:

يعتبر كل من شروط السكن و التغطية الخاصة بإيصال الكهرباء و الغاز الطبيعي ,بالإضافة إلى الإيصال بشبكة المياه الصالحة للشرب و شبكة الصرف الصحي من العناصر الأساسية للحياة اليومية

[1] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي, مشروع التمهيدي حول الظروف الاقتصادية و الاجتماعية 2004, الجزائر, ديسمبر 2004, ص 120.

للسكان ,فكلما كانت هذه العناصر الضرورية متوفرة كلما كانت الوضعية المعيشية و الصحية للسكان جيدة و العكس صحيح.

فمن الاستقلال إلى يومنا هذا و بفضل المجهودات المبذولة من طرف الدولة شهدت هذه العناصر تحسن ملحوظ رغم وجود بعض الفوارق بين المناطق .

أ)-شروط السكن:

الجدول رقم 19: تطور نوع و مميزات السكن في الجزائر حسب التعدادات المنجزة

تعدادات		تعداد 1966	تعداد 1977	تعداد 1987	تعداد 1998	تعداد 2008
نوعية السكن ب%	حظيرة المساكن المشغولة بالآلاف	1982,1	2290,6	3037,9	4102,1	5304,3
	عمارة	8%	8%	14%	17%	19%
	مسكن فردي و تقليدي	82%	82%	80%	76%	74%
	بناية قصديرية	10%	9%	6%	7%	7%
عدد الغرف	1-3غرف	87%	83%	71%	69%	68%
	4-5غرف	11%	14%	21%	25%	26%
	أكثر من 6 غرف	2%	3%	8%	6%	6%
معدل الإشغال	معدل إشغال السكن	6,1	6,83	7,54	7,14	6,4
	معدل إشغال الغرف	2,68	2,65	3,17	2,68	2,2

Source : 1966-1998 : CENEAPFNUAP, transition démographiques et structure familial, 61,62.2001.

2008 : ONS, RGPH2008.

بالنسبة لشروط السكن عموما الملاحظ هو تحسن ملحوظ في هده الشروط منذ الاستقلال, و هدا حسب نتائج التعدادات 05 المنجزة في الجزائر.

*فقد شهدت حظيرة المساكن المشغولة زيادات كبيرة فقد انتقلت تقريبا 2 مليون مسكن مشغول في تعداد 1966 إلى 5.3 مليون مسكن مشغول في تعداد 2008 ,بزيادة 3.3مليون أسرة خلال الفترة1966-2008.

●فيما يتعلق بنوعية البناية فإن المساكن الفردية و التقليدية تمثل دائما اكبر نسبة و هدا في جميع التعدادات رغم تراجع نسبتها من تعداد 1966 إلى تعداد 2008 ب 8 نقاط, بينما العمارة فقد شهدت زيادة ب11 نقطة في نفس الفترة, أما البيوت القصديرية فقد انخفضت نسبتها من 10% في تعداد 1966 إلى 7% في تعداد 2008.

•أما بالنسبة لعدد الغرف فعدد(1-3) الغرف تمثل أعلى نسبة 68% تعداد 2008,و تليها (4-5) ب26%,أما بما يزيد عن 6 غرف فلا تقدر سوى ب6%.

•بالنسبة لمعدل الإشغال المسكن و في الغرف فقد شهد تحسن ملحوظ ,فقد انتقل من 7.15 شخص في مسكن في تعداد1998 واحد إلى 6.42 شخص في مسكن واحد في تعداد 2008 , أما معدل الإشغال الغرف فقد انتقل من 2.68 إلى 2.2 فرد في الغرفة الواحدة في الفترة 1966-2008.

ب)-الإيصال بشبكة الكهرباء و الغاز الطبيعي:

• لقد شهد تزويد الأسر بشبكة الكهرباء كوسيلة للإضاءة تحسن كبير من الاستقلال إلى يومنا هدا, حيث كانت تقدر النسبة ب 31% في تعداد 1966 لتصل إلى 95% في تعداد 2008, فرغم هدا التحسن الملحوظ إلا أنه لا زال هناك اختلاف بين المناطق, ففي المناطق الحضرية تقدر نسبة الإيصال بالكهرباء ب99.4% بينما المناطق الريفية ب 97.6%[1].

•أما بالنسبة لشبكة الغاز الطبيعي فقد شهدت هي أيضا تحسن كبير فبعدما كانت تقدر نسبة الإيصال ب10%سنة 1966, أصبحت تقدر ب 46%في 2008, 60.7%في المناطق الحضرية مقابل 7.7% في المناطق الريفية.

ففي الجزائر لازالت أغلبية الأسر تستخدم غاز القارورة في الطبخ بنسبة 59.8%,38.7%في المناطق الحضرية مقابل 89.1% في المناطق الريفية[2].

ج)-الإيصال بشبكة المياه الصالحة للشرب و شبكة الصرف الصحي:

•الحصول على مياه صالحة للشرب واحدة من الأهداف الإنمائية للألفية التي تسعى إلى تطبيقها الجزائر من أجل تحقيق تنمية مستدامة, فقد شهدت تحسن ملحوظ حيث قدرت نسبة التغطية السكان بالمياه الصالحة للشرب ب 81 % في 2008 بعدما كانت 37%في 1966.

•بالنسبة لشبكة الإيصال بالصرف الصحي, فتقدر نسبة الأسر الموصولين بالشبكة في الجزائر بأكثر من 78%حسب تعداد2008, نسبة كبيرة بالمقارنة مع تعداد 1966 التي كانت تقدر ب 23%.

[1]ONS,ENQUETE NATIONALE A INDICATEURS MULTIPLESMICS3 ALGERIE 2006(Rapport Préliminaire), Algérie 2007, p27
[2]ONS, même source, p28

ثانيا-من الناحية الاقتصادية

من الناحية الاقتصادية نعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تظهر لنا نتائج المحققة في مجال التنمية الاقتصادية و أهم هذه المؤشرات "الناتج المحلي الخام, مؤشر التنمية البشرية, مؤشر الفقر البشري في الجزائر.

1/2)-الناتج المحلي الخام

يعتبر مؤشر الناتج المحلي الخام من أهم المؤشرات الاقتصادية, فقد لعب الدور الأساسي في تصنيف فقر و غنى الدول لفترة طويلة من الزمن.

بالنسبة للجزائر فقد شهد الناتج المحلي الخام فيها تطورات كبيرة حسب الظروف الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الوطني, ففي فترة السبعينيات حتى الثمانينات سجل فيها الناتج المحلي الخام قيم ايجابية بفضل البرامج التنموية المسطرة في تلك الفترة و استقرار الاقتصاد, بينما شهدت الفترة الممتدة ما بين منتصف الثمانينات تدهور كبير في نمو الناتج المحلي الخام بسبب انهيار أسعار البترول التي كان لها بالغ التأثير على الناتج المحلي الخام و خاصة و أن الجزائر موردها الرئيسي هو المحروقات, فقد سجل الناتج المحلي الخام نمو بطيئا من منتصف الثمانينات و حتى التسعينات بنسبة 2.7%.

فترة التسعينيات أيضا شهدت تدهورا كبيرا في نمو الناتج المحلي الخام بسب الإصلاحات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد الوطني, التي نتج عنه إزالة 400.000 منصب شغل ,مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري[1],فبعدما كان يفوق نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام2400 دولار سنة 1990 أصبح يقدر في سنة 2000 ب 1590 دولار, انخفض بنسبة 34%مما أدى إلى تدهور و انخفاض القدرة الشرائية للسكان وهدا ما تراه في التمثيل البياني.

[1]Omar Bouazouni, etude d'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens, programme alimentaires mondiales(PAM), bureau régionale de Caire, octobre 2008, p 44.

التمثيل البياني رقم 29: تطور الناتج المحلي الخام بالدولار الأمريكي في الجزائر من 1960-2004

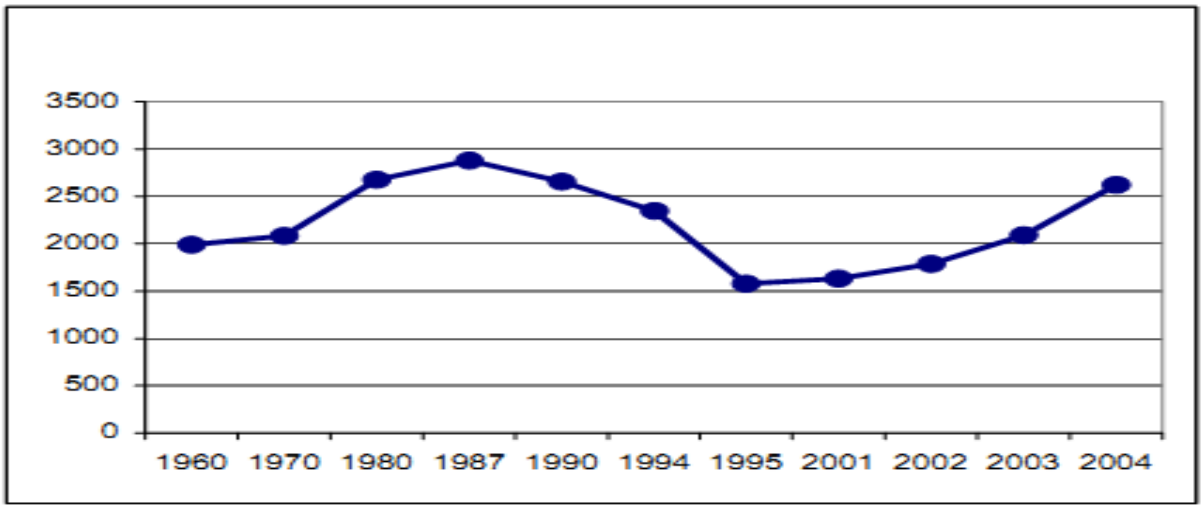

Source : PAM, étude d'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens, bureau régionale de Caire, octobre 2008, p 44.

ابتداء من سنة 2001 لوحظ تحسن في المستوى المعيشي و هدا بفضل ارتفاع أسعار البترول و تطبيق مجموعة من البرامج التنموية المطبقة من طرف الدولة و المتمثلة في كل من:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة الممتدة 2001-2004,و البرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 ,و البرنامج التكميلي للهضاب العليا و الجنوب الكبير.

فهده المجموعة من البرامج التنموية الهدف الرئيسي من ورائها هو تحسين المستوى المعيشي للسكان ,فمثلا البرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 خصص أكبر نسبة من المبالغ التي تقدر ب 45% لتحسين الوضعية المعيشية للسكان, و 41% مخصصة لتنمية الهياكل القاعدية في البلاد[1].

و كل هدا ساهم في زيادة الناتج المحلي الخام للفرد الواحد حيث قدر سنة 2007 ب 3636 دولار, ليصل إلى 8735 دولار سنة 2008 بنسبة نمو 28 %,مما يفسر لنا تحسن القدرة الشرائية للسكان التي انتقلت من 7416 دولار سنة 2006 إلى 7836 دولار سنة 2007 إلى 8738 دولار سنة 2008[2],و هدا أكبر دليل على تحسن الوضعية المعيشية للسكان بفضل البرامج التنموية.

[1] CNES (RNDH 2008), même source, p31.
[2] CNES (RNDH 2008), même source, p32

2/2)-مؤشر التنمية البشرية

لقد حققت الجزائر تحسن كبير في مجال التنمية البشرية, من الاستقلال إلى يومنا رغم الظروف الغير الملائمة التي واجهت البلاد.

الجدول رقم 20:تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1975 إلى 2011

السنوات	1975[1]	1980[1]	1985[1]	1990[1]	1995[2]	2000[2]	2005[2]	2009[2]	2010[2]	2011[3]
المؤشر	0.501	0.559	0.609	0.573	0.564	0.602	0.651	0.671	0.677	0.698

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على معطيات تقرير العالمي لتنمية البشرية الذي تصدره المنظمة العالمية للسكان و التنمية PNUD,[1]التقرير لعام 2003,[2] التقرير لعام 2010,[3] التقرير لعام 2011.

التمثيل البياني رقم 30:تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1970 إلى 2011

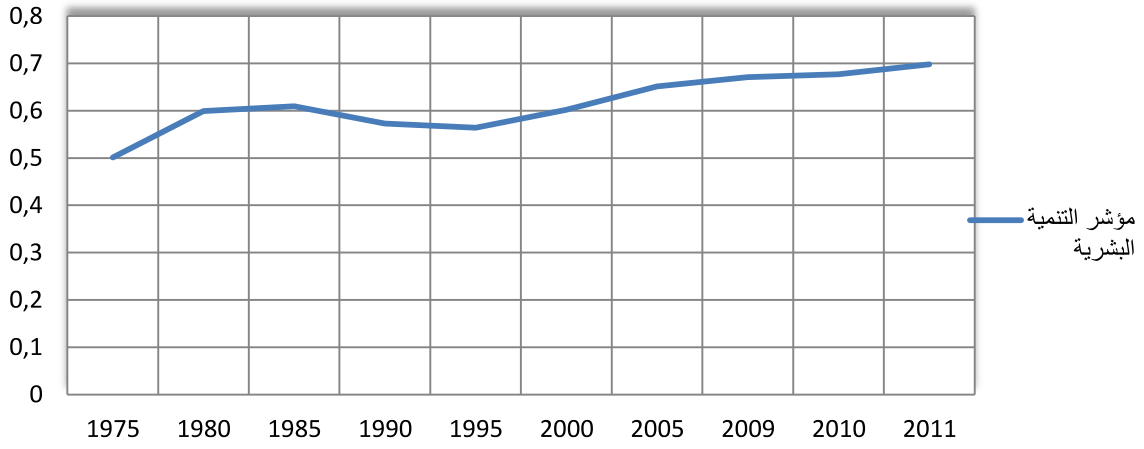

إن الدراسة التاريخية لتطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر, تبين لنا أن مستوى التنمية البشرية في تطور مستمر, حيث سجل المؤشر سنة 1975 قيمة 0.501 ثم 0.609 سنة 1985 رغم أن هذه القيمة في مستوى التنمية متوسط إلا أنها كانت في أعلى مستويات الأداء للاقتصاد الوطني في العشرية الممتدة بين هذين الفترتين. و لكن بعد سنة 1985 و بالخصوص في التسعينيات انخفضت مستوى التنمية البشرية بسب الظروف المالية و الاقتصادية والاجتماعية التي سادت البلاد في تلك الفترة والتي انعكست على مسار التنمية, ليرتفع المؤشر مجددا مع بداية الألفية الجديدة و هذا بفضل استراتيجيات التنموية المطبقة في هذه الفترة كبرنامج الإنعاش الاقتصادي, و برنامج دعم النمو , و انجاز استثمارات هامة في المجالات الاجتماعية ,التي سمحت بدورها في تحسين و رفع مستوى المؤشر التنمية البشرية في البلاد من سنة إلى أخرى ,بحيث انتقل المؤشر من 0.564 سنة 1995 إلى 0.651 سنة 2005 إلى 0.677

سنة 2010 و 0.698 سنة 2011, مما سمح للجزائر أن تحتل المرتبة 84 عالميا و بالتالي انتقالها من فئة التنمية البشرية متوسطة حسب تقرير العالمي لسنة 2009 إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة حسب تقرير العالمي لسنة 2010.

3/2)-مؤشر الفقر البشرى فى الجزائر

مؤشر الفقر البشري (**IPH1**) و الذي يمثل الفقر البشري الخاص بالبلدان النامية, ظهر هدا المفهوم سنة 1997 في التقرير العالمي لتنمية البشرية ,و هو يهتم بمعرفة الإمكانات المتاحة لأكثر الناس حرمانا و بالموارد التي يحتاجون إليها لتخلص من الفقر, يحسب باستخدام ثلاث مؤشرات أساسية[1]:

- احتمال أن لا يعيش المولود حتى 40 سنة.
- معدل الإلمام بالكتابة و القراءة للبالغين.
- نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الصالحة للشرب و نسبة الأطفال المحرومين من الاحتياجات الأساسية.

بالنسبة لمؤشر الفقر البشري في الجزائر و بناءا على التقارير السنوية التي يصدرها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية ,فقد توصل إلى أن مؤشر الفقر البشري في الجزائر قد تراجع من 1998 إلى 2006, وهذا بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الدولة و المخطط الوطني لمكافحة الفقر و التهميش بالإضافة إلى برنامج التجديد الريفي الذي يهدف كل منهما إلى المساهمة في معالجة الفوارق الاجتماعية و القضاء على الإقصاء و التهميش, و تنمية المناطق الريفية و القضاء على الفقر فيها.

فقد انخفضت نسبة الفقر من 24.67% سنة 1998 إلى 18.95 سنة 2006[2], و حسب تقرير العالمي لتنمية البشرية ل 2009 بلغت نسبة المؤشر الفقر البشري في الجزائر ب 17.5%[3],و هنا نقول أن الجزائر و بفضل استراتيجيات التنموية المطبقة حققت تحسن كبير في مكافحة الفقر .

[1] عمل مشترك ,مؤشرات التنمية البشرية (مفهوم , أساسيات, الحساب),كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية, جامعة ورقلة, مارس 2004 ,ص42.
[2] CNES, Rapport national sur le développement humain 2007, Algérie, p40
[3] PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 2009, p177

III.)-تقييم العلاقة بين مؤشرات التنمية و السكان

نحاول تقييم العلاقة المتبادلة بين مؤشرات السكان و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر,و بالاستخدام معامل الارتباط لقياس درجة الارتباط بينهما.

تعريفه:

يعرف معامل الارتباط بأنه عبارة عن مقياس رقمي يقيس قوة الارتباط بين متغيرين, و يرمز له بالرمز «r», بحيث تتراوح قيمته بين ***(+1)*** و ***(-1)*** أي أن . $-1 \le r \le +1$

- ✓ تدل الإشارة الموجبة للمعامل على العلاقة الطردية.
- ✓ بينما تدل الإشارة السالبة على العلاقة العكسية.

و يمكن القول أن الارتباط الطردي ينطبق على الارتباط العكسي (مع وجود إشارة سالبة).

قياس الارتباط:[1]

الجدول التالي يوضح أنواع الارتباط:

قيمة معامل الارتباط	المعنى
1+	ارتباط طردي تام
من 0.70 إلى 0.99	ارتباط طردي قوي
من 0.50 إلى 0.69	ارتباط طردي متوسط
من 0.01 إلى 0.49	ارتباط طردي ضعيف
0	لا يوجد ارتباط

و يمكن حساب معامل الارتباط بدلالة القراءات للبيانات المتغيرين **X,Y** ,و هدا باستخدام الصيغة التالية:

$$r = \frac{\sum xy - \frac{(\sum x)(\sum y)}{n}}{\sqrt{(\sum x^2 - \frac{(\sum x)^2}{n})(\sum y^2 - \frac{(\sum y)^2}{n})}}$$

[1] www.stat.kau.edu.sa

حيث:

$\sum_{i=1}^{n} x_i y_i$: مجموع حاصل ضرب x في y
$\sum x$: مجموع قيم المتغير x
$\sum y$: مجموع قيم المتغير y
$\sum x^2$: مجموع مربعات قيم المتغير x
$\sum y^2$: مجموع مربعات قيم المتغير y

1/3)-في مجال الصحة

سنحاول في هده النقطة معرفة ما مدى تشابك العلاقة بين مؤشرات التنمية الصحية و مؤشرات السكانية الممثلة في أمل الحياة ,معدل وفيات الأطفال, و معدل وفيات الأمهات

أ)-العلاقة بين مؤشر أمل الحياة و النفقات الصحية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

الجدول رقم 21: متغير أمل الحياة و النفقات الصحية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

السنوات	1990	1992	1995	1997	2000	2002	2005	2009
أمل الحياة	67,15	67,9	68,6	69	72,5	73	74,6	75,7
النفقات الصحية من الناتج المحلي الإجمالي	2,8	2,9	3,1	3,3	3,5	3,5	3,4	4,4

Source :1- CNES, Rapport National sur Le Développement Humain Algérie 2006, p.21

2-OMS, statistiques sanitaire mondial, 2009, p130.

معامل الارتباط بين تطور مؤشر أمل الحياة و النفقات الصحية من الناتج المحلي r= 0, 864595532
إدا هناك ارتباط طردي قوي بين هدين المتغيرين, فبزيادة النفقات الصحية تحسنت الظروف الصحية للسكان وهذا بتوفير الهياكل الصحية, و تكوين الإطارات الطبية و الشبه الطبية التي تساهم في توفير و تحسين الخدمات الصحية للسكان ,و بالتالي يزداد أمل الحياة لديهم, و تقدر نسبة الترابط بينهما R^2 ب 75%,والشكل التالي يمثل لنا الانتشار الخاص بالارتباط.

التمثيل البياني رقم 31 :شكل الانتشار الخاص بالعلاقة بين أمل الحياة وزيادة النفقات الصحية

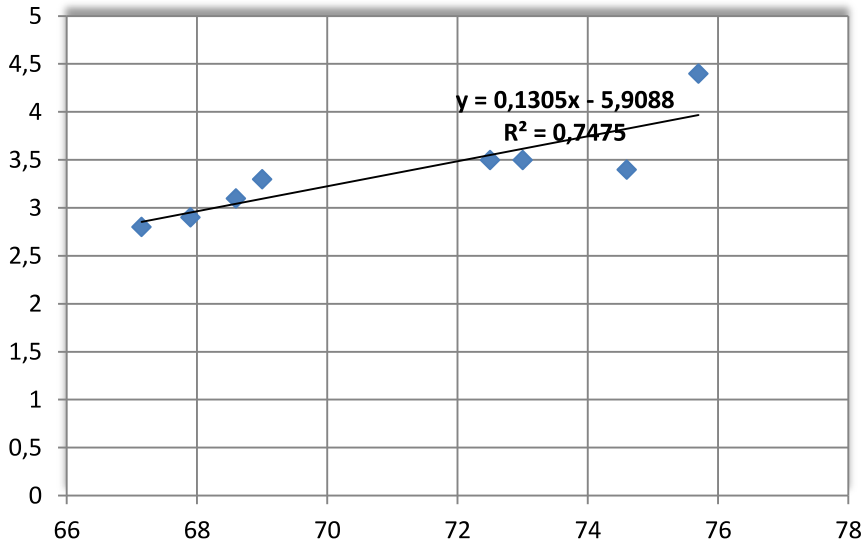

ب)- العلاقة بين وفيات الأطفال و معدل التغطية للتلقيح , و تطور المراكز الصحية:

العلاقة بين وفيات الأطفال و معدل التغطية للتلقيح:

الجدول رقم22: العلاقة بين متغير وفيات الأطفال و معدل التغطية للتلقيح

	تحقيق 1992 pap child	تحقيق1995 MICS 1	تحقيق 2000MICS 2	تحقيق 2002 EASF	تحقيق 2006 MICS 3
معدل وفيات الأطفال	55,4	54,87	51.1	34,7	26,9
معدل التغطية التلقيح	90.6	84	83	93	96

Source :1-CNES, Rapport national sur le développement humain 2008.

فيما يتعلق بالعلاقة بين معدل وفيات الأطفال و معدل التغطية الخاص بالتلقيح فقد وجدنا أن معامل الارتباط r=-0.805, من هنا نقول أن العلاقة بين هذين المتغيرين سلبية, فكلما زادت معدلات التغطية الخاصة بالتلقيح كلما نقصت نسبة وفيات الأطفال, وهذا ما نراه حاليا فبفضل توسيع حملات التلقيح التي قامت بها الدولة ابتداءا من 1969 تم التحكم في العديد من الأمراض التي تصيب الأطفال, من هنا نقول أن الارتباط بين هدين المتغيرين عكسي قوي ,وتقدر نسبة الارتباط$R^2$65 %.

التمثيل البياني رقم 32 : شكل الانتشار الخاص بالعلاقة بين وفيات الأطفال و معدل التغطية للتلقيح

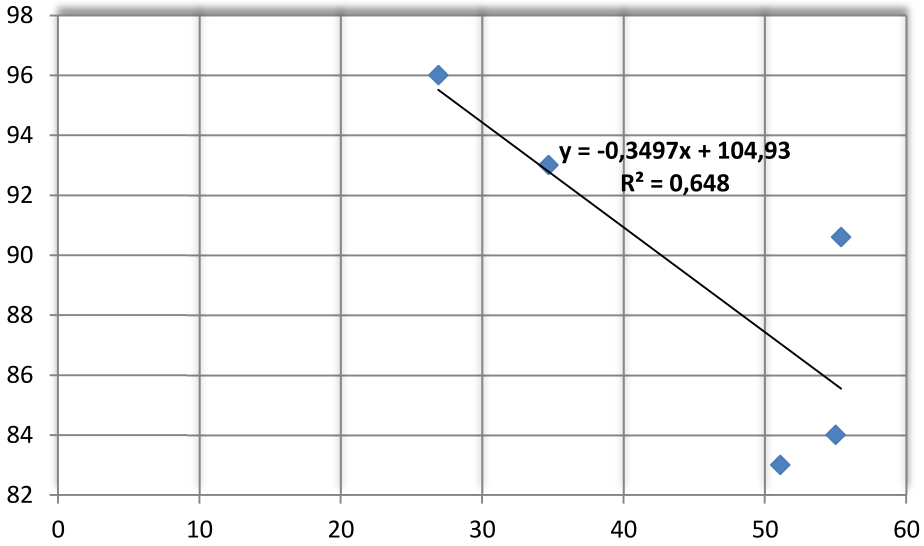

العلاقة بين وفيات الأطفال و تطور المراكز الصحية:

بالنسبة للعلاقة بين وفيات الأطفال و مراكز الصحية التي تمثل أهم المنجزات التنموية r=-0,95,فهنا العلاقة أيضا سلبية قوية فبزيادة الهياكل الصحية يمكن الحصول على العلاج و الرعاية الصحية فنسبة العلاقة بين هدين المتغيرين قوية أيضا فهي تقدر ب90%.

التمثيل البياني رقم 33 :شكل الانتشار الخاص بالعلاقة بين وفيات الأطفال و عدد المراكز الصحية

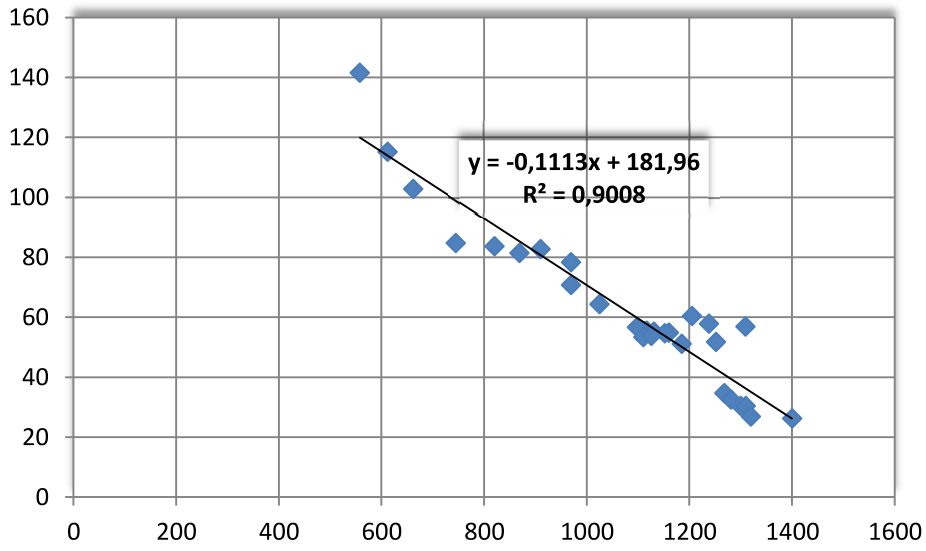

المصدر:التمثيل البياني بالاعتماد على العلاقة بين متغيرات الجدول رقم 13 و الملحق رقم 10.

ج)-العلاقة بين وفيات الأمهات و تطور هياكل التوليد,و معدل التغطية للأطباء :

العلاقة بين وفيات الأمهات و تطور هياكل التوليد:

معامل الارتباط بين هذين المتغيرين r=0.990- هو ارتباط سلبي لكنه يعتبر ارتباط قوي شبه تام يقترب من -1 , فمن هنا نقول أن كلما زادت هياكل التوليد كلما نقصت نسبة وفيات الأمهات ,وهدا نظرا لتوفر هده الهياكل على أخصائيين في مجال التوليد, مما قد يساهم في العناية و المتابعة الصحية لصحة الأم أثناء فترة الحمل وبعد الولادة, عكس الولادات التي تتم في المنازل التي يمكن أن تتعرض فيها صحة الأم و المولود إلى أخطار كبيرة , و تقدر نسبة العلاقة بين هذين المتغيرين R^2 ب 98% و الشكل التالي يبين لنا الانتشار الخاص بهذه العلاقة.

التمثيل البياني رقم 34:شكل الانتشار الخاص بالعلاقة بين وفيات الأمهات و تطور هياكل التوليد

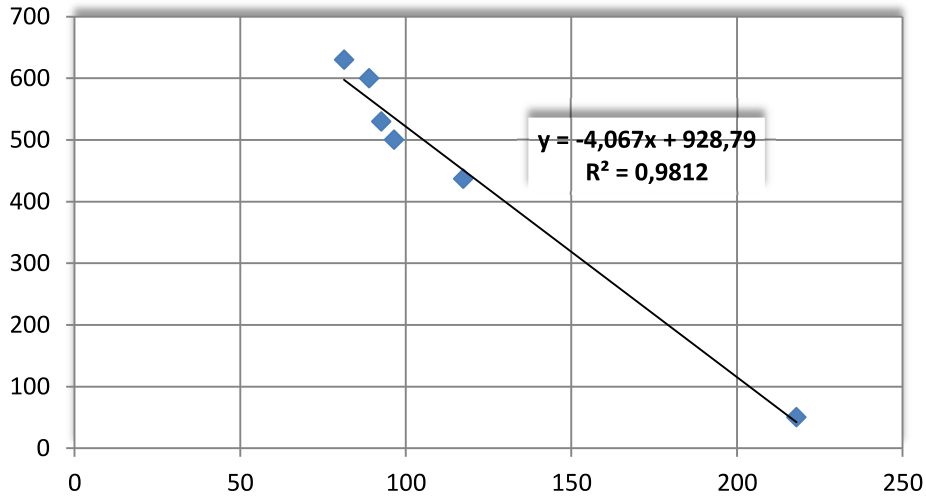

المصدر: تمثيل البياني على أساس العلاقة بين معطيات الجدول رقم 13و 14.

العلاقة بين معدل وفيات الأمهات و معدل التغطية للأطباء:

الجدول رقم23:متغير معدل وفيات الأمهات و معدل التغطية للأطباء

السنوات	1981	1999	2005	2006	2007	2009
معدل ب‰	215	117,4	96,5	92,6	88,9	81,4
معدل التغطية الطبية (طبيب ل10000 ساكن)	5	10	12	12	12	12

المصدر: حساب شخصي بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني لإحصاء, معدل التغطية الطبية=عدد الأطباء/عدد السكان ب10000

بالنسبة للعلاقة بين هدين المتغيرين وجدنا أيضا أن معامل الارتباط r=0.992- و هو ارتباط عكسي (سلبي) قوي شبه تام أيضا, فكلما زاد عدد الإطارات الطبية كلما كانت إمكانية تخفيض الوفيات الأمهات ممكنة, و هدا عن طريق إمكانية الحصول على العلاج و العناية والوقاية الصحية, و نسبة العلاقة بينهما قوية جدا تقدر ب 99%.

التمثيل البياني رقم 35: شكل الانتشار الخاص بالعلاقة وفيات الأمهات و معدل التغطية للأطباء

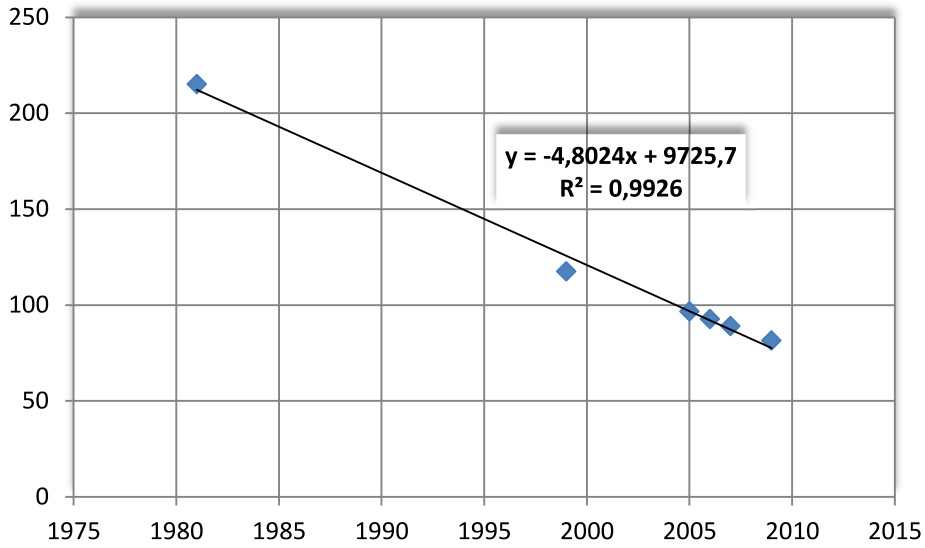

2/3)- في مجال التعليم و الشغل

العلاقة بين معدل الأمية وتطور إطارات التعليم

الجدول رقم24:متغير نسبة الأمية و عدد المدرسين

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
نسبة الأمية	74,6	58,1	43,62	31,9	22,3
عدد المدرسين	37777	96672	223594	270114	285247

المصدر:الديوان الوطني لإحصاء, مجلة الربع السنوية رقم 37, 1993, ص7-5.

ONS, la démographie algérienne, résultat et perspectives, op.cit. , p17.

ONS, Algérie en quelque chiffre, différent résultats.

العلاقة بين هدين المتغيرين r=97920066, 0-و هي علاقة سلبية قوية , فبزيادة عدد المدرسين تنخفض نسبة الأمية, و هذا لان الوظيفة التي يؤديها المعلم عن طريق التدريس من نشر العلم و المعرفة, و إعداد و تنمية الطلاب و تعبئتهم مستقبلا يساهم في القضاء على الأمية و الجهل في أوساط المجتمع.

و نسبة العلاقة بين هدين المتغيرين 96% و شكل التالي يبين لنا الانتشار الخاص بهذه العلاقة.

التمثيل البياني رقم 36 :شكل الانتشار الخاص بالعلاقة بين معدل الأمية وتطور إطارات التعليم

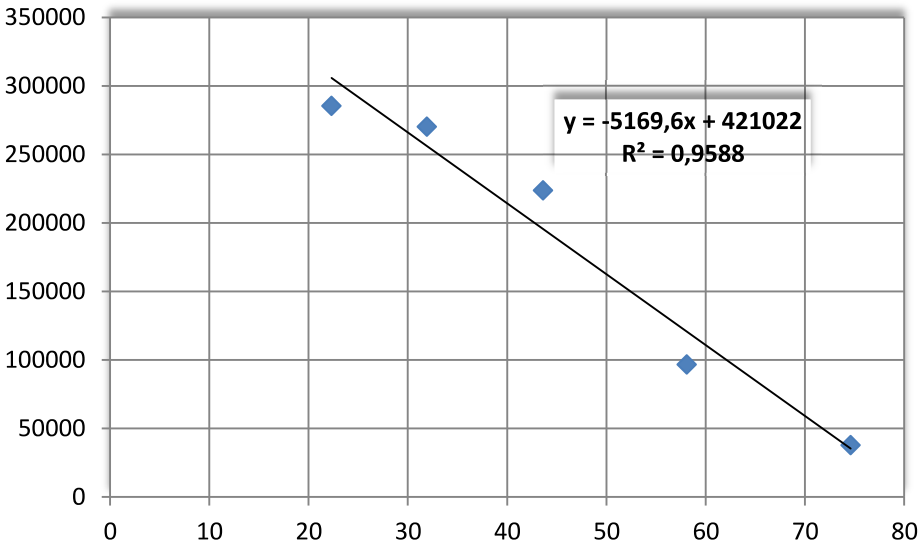

العلاقة بين معدلات التمدرس و عدد مؤسسات التعليمية

الجدول رقم 25: متغير نسبة التمدرس و عدد الهياكل التعليمية

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008
نسبة التمدرس	47,2	70,4	79,86	83,05	91,1
عدد المؤسسات التعليمية	4752	9343	14322	19914	22131

Source : 1)-ONS, Rétrospectives statistiques 1970-1996, édition 1999 et RGPH2008

2)-ONS, collection statistiques N°42, année 2003-2004, p200.

3)-CNES, Rapport national sur le développement humain, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement. Algérie2008, p29

العلاقة بين نسبة التمدرس و تطور المؤسسات التعليمية التي تعتبر من أهم مؤشرات التنمية في قطاع التعليم فوجدنا أن r=0,94187557, وهي علاقة طردية ايجابية قوية , فبزيادة عدد الهياكل التعليمية يزداد عدد المتمدرسين و نسبة العلاقة بينهما $R^2 = 0,887$ تقريبا 89% .

التمثيل البياني رقم 37 : شكل الانتشار الخاص بالعلاقة بين نسبة التمدرس و عدد الهياكل التعليمية

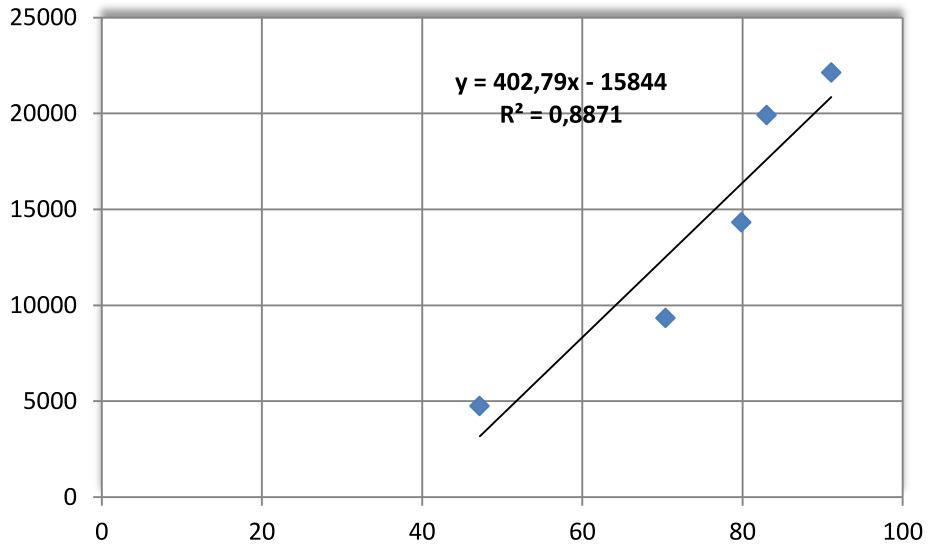

العلاقة بين النفقات العمومية للتشغيل و معدل البطالة

الجدول رقم26: متغير النفقات العمومية للتشغيل و معدل البطالة

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نفقات الميزانية (ملياردج)	1519	1583	1730	1885	2105	2543	3143	4882	5191	5860
معدل البطالة (%)	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.8	10.0

المصدر:

- وزارة المالية متوفرة على الموقع:www.mf.gof.dz
- الديوان الوطني للإحصاء متوفرة على الموقع:www.ons.dz

التمثيل البياني رقم 38 : شكل الانتشار الخاص بالعلاقة بين النفقات العمومية للتشغيل و معدل البطالة

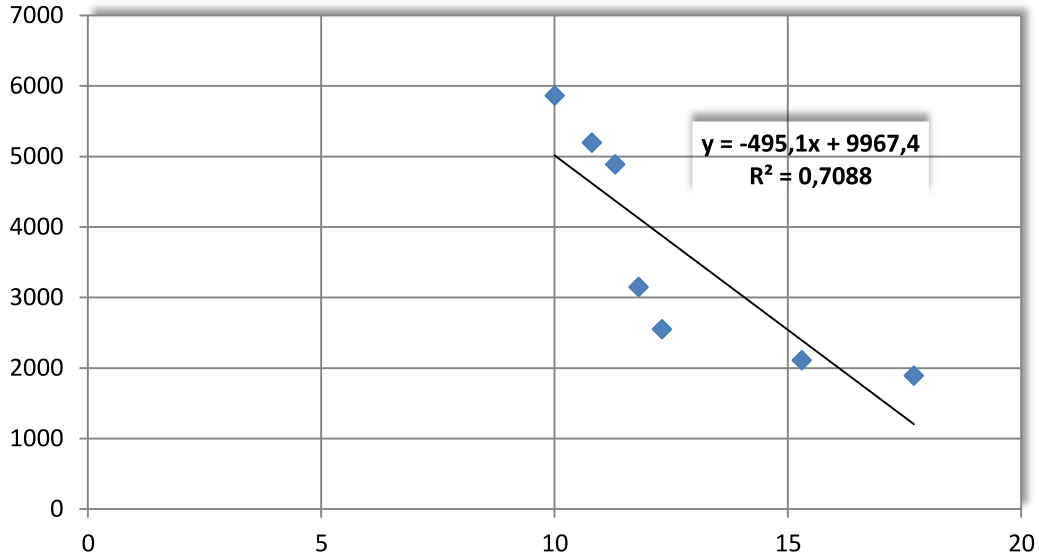

تعتبر أولوية التشغيل جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ذلك وأن الهدف الأساسي من عملية التنمية هو تحسين المستوى المعيشي للفرد، فبمحاولتنا القيام بمعرفة العلاقة بين النفقات العمومية التي تنفقها الدولة للتشغيل و معدل البطالة وجدنا أن معامل الارتباط بينهماr=0,84192686- فهنا العلاقة عكسية بينهما , و لكنها تعتبر قوية فبزيادة النفقات العمومية تنقص البطالة وهدا بخلق فرص عمل جديدة, ونسبة العلاقة بينهما 70% وهي نسبة كبيرة.

خلاصة الفصل

إن المسار التنموي في الجزائر طيلة 50 سنة من الاستقلال حقق نمو و انجازات هامة في مختلف المجالات سمح بتسجيل مؤشرات ايجابية هامة من ناحية السكان من أهمها:

- فمن الناحية الاجتماعية و عند متابعتنا لإنجازات التي حققتها الاستراتيجيات التنموية في البلاد من خلال أربع مجالات أساسية: الصحة – التعليم – ضروريات حياة السكان – التشغيل ,فإننا نجد تحسن ملحوظ بالمقارنة مع السنوات الأولى للاستقلال.

- **ففي مجال الصحة**: لقد كان للتنمية دور كبير في تحسن صحة السكان و دلك عن طريق زيادة الهياكل الصحية و الإطارات الطبية و الشبه الطبية, التي ساهمت في العلاج و التحكم في معظم الأمراض و الوقاية منها ,مما أدى إلى زيادة أمل الحياة للسكان الذي كان يقدر ب51 سنة بعد الاستقلال ليصل إلى 76 سنة في سنة 2010 , و تخفيض من وفيات الأطفال التي كانت تقدر ب141.5 ‰ سنة 1970 لتصل إلى 23.7‰ سنة 2010, إضافة إلى وفيات الأمهات و لكنها لازالت تمثل تحديا كبيرا للدولة في مجال الصحة, أما التغطية الطبية و الشبه الطبية بالنسبة لعدد السكان فهي أيضا سجلت تحسنا ملحوظ.

- **ففي مجال التعليم**: سجلت فيه الدولة انجازات كبيرة تتجسد معالمها في مجموعة من المؤشرات الأساسية أهمها انخفاض معدلات الأمية من 74,6% سنة 1966 إلى22,3% سنة 2008 و ارتفاع عدد المتمدرسين في جميع أطوار التعليم (الابتدائي و المتوسط – الثانوي و العالي) وصلت إلى 8.5 مليون حسب أخر إحصائيات لسنة 2010 ,منهم 6.360 مليون تلميذ في الابتدائي و 1.172 مليون تلميذ في الثانوي و مليون طالب جامعي مع ارتفاع نسبة تمدرس الإناث في هذه الأطوار.

- **ففي مجال ضروريات حياة السكان**: فمن الاستقلال إلى يومنا هذا و بفضل المجهودات المبذولة من طرف الدولة شهدت هده العناصر و المتمثلة في (شروط السكن - التغطية الخاصة بإيصال الكهرباء و الغاز الطبيعي - الإيصال بشبكة المياه الصالحة للشرب و شبكة الصرف الصحي) تحسن ملحوظ رغم وجود بعض الفوارق بين المناطق.

- أما الناحية الاقتصادية رغم الظروف الصعبة التي واجهت الاقتصاد الوطني في العشرية السابقة إلا أنه تحسن ملحوظ بفضل البرامج التنموية المنتهجة مع مطلع الألفية الجديدة, و هذا من حيث ثلاث مؤشرات أساسية المتمثلة في الناتج المحلي الخام – مؤشر التنمية البشرية و مؤشر الفقر البشري.

- و هذه من أهم النقاط التي تطرقنا إليها في هدا الفصل مع العلم أن الأسطر و الصفحات لا تكفي لوصف الإنجازات التي حققتها الدولة اقتصاديا و اجتماعيا في مجال التنمية والسكان.

الخلاصة العامة

من خلال بحثنا هذا الذي انتقلنا فيه من المستوى الكلي بوصف واقع التنمية و السكان و العلاقة المتبادلة بينهما في العالم, إلى المستوى الجزئي بدراسته في الجزائر باعتبارها دولة من دول النامية التي تسعى دائما إلى التوفيق في العلاقة بين السكان و التنمية و تخطي جميع العقبات التي تقف في طريقها, فقد تطرقنا إلى استخلاص النتائج التالية:

- يرتبط كل من السكان و التنمية ارتباط كبيرا فكل عنصر منها يكمل الأخر ,و التقليل من اهمية هذه العلاقة يؤدي إلى اتخاد استراتيجيات تنموية غير قابلة للنجاح مستقبلا.
- إن النمو السكاني المتزايد و سوء توزيعه على المجال يعتبر من أهم التحديات التي تواجهها البلاد في الوقت الراهن ,و ذلك من خلال الانعكاسات التي تتسبب فيها كل واحدة منها , و التي تعتبر كعقبة كبيرة تقف أمام مستقبل التنمية .
- يعتبر السكان المحور الأساسي لمعظم الاستراتيجيات التنموية في البلاد حيث يعتبر هدفها و مبتغاها الذي تطمح إليه.
- لقد كان لتنمية دور كبير في تحسين وضعية السكان اجتماعيا و اقتصاديا مقارنة مع البداية الاستقلال و التي تميزت بوضعية جدّ متدهورة في جميع المجالات.

توصيات و مقترحات: هذه بعض المقترحات و التوصيات تتعلق بهذا الموضوع نأمل ان تكون نافعة في المستقبل

- ✓ يعتبر النمو السكاني المتزايد حقيقة ستبقى معنا لوقت طويل يجب أن نتعلم كيف نتماشى معها في المستقبل.
- ✓ إن تحقيق التنمية تعتبر قضية في غاية الأهمية, لذلك لا بد من اتخاذ سياسات سكانية تتماشى مع الاستراتيجيات التنموية و هذا باعتبارها كأداة هامة لنجاحها .
- ✓ لا بد للدولة من رسم معالم واضحة للتنمية مناطق البلاد, و هذا بإعادة التوازن الجهوي فيها و ذلك من خلال توفير الهياكل الأساسية و الخدمات الخاصة بالسكان في المناطق الريفية والنائية , بهدف التقليل من ظاهرة النزوح الريفي حتى يخف الضغط على المدن و المراكز الحضرية الكبرى.

الملاحق

الملحق رقم 01 : تطور سكان الجزائر ابتداء من تعداد1845

سنة التعداد	عدد السكان بالآلاف
1845	2028
1851	2324
1856	2310
1861	2737
1866	2656
1872	2134
1876	2479
1881	2842
1886	3287
1891	3577
1896	3781
1901	4089
1906	4478
1911	4741
1921	4923
1926	5151
1931	5588
1936	6201
1948	7460
1954	8745
1966	12096
1977	16063
1987	22882
1998	29272
2008	34080

Source :1-World Population Year,LA POPULATION DE L'ALGÉRIE,C,I,C,R,E,D ,séries ,1974 ,p 19.

2-ONS, Rétrospectives statistiques 1970-1996, Alger 1999, p 5, 6, 7,15.

بالاعتماد على معطيات الملحق رقم01 قمنا بحساب معدل النمو السكاني مابين التعدادات و هدا انطلاقا من الصيغة القانونية الخاصة به:

$$P_x=P_0\ (1+r)^x$$

P_x=عدد السكان في السنة الحالية.

P_0 =عدد السكان في السنة السابقة.

R=نسبة الزيادة السكانية.

X=عدد السنوات.

نأخذ **مثال:**لحساب معدل النمو السكاني مابين تعداد1851-1845 نتبع المراحل التالية:

P_x=عدد السكان تعداد 1851=2324

P_0 =عدد السكان تعداد 1845=2028

$6(r+1)2028=2324$ $\Longrightarrow$ $6(r+1)=(2028/2324)$.

$6(r+1)=1.15$ $\Longrightarrow$ $6(r+1)\log=1.15\ \log$.

$(r+1)\log6=0.061$ $\Longrightarrow$ $(r+1)\log=(6/0.061)$.

$(r+1)\ \log=0.010$ $\Longrightarrow$ $(r+1)=1.0235.$

$R=1-1.0235=0.235=2.35\%$

الملحق رقم 02:تطور معدل النمو السكاني مابين التعدادات في الجزائر

الفترة	معدل النمو %	الفترة	معدل النمو %
1845-1851	2,32	1906 -1911	1,15
1851-1856	-0,16	1911 -1921	0,37
1856-1861	3,36	1921 - 1926	0,9
1861 - 1866	-0,6	1926 - 1931	1,62
1866-1872	-3,72	1931 -1936	2,12
1872-1876	3,75	1936-1948	1,55
1876 - 1881	2,8	1948 - 1954	2,65
1881 - 1886	3,03	1954 - 1966	2,61
1886-1891	1,73	1966-1977	2,85
1891 -1896	1,11	1977-1987	3,6
1896-1901	1,2	1987-1998	2,07
1901 - 1906	1,84	1998-2008	1,6

الملحق رقم 03:تطور النمو السكاني في الجزائر

السنوات	معدل الولادات‰	معدل الوفيات‰	معدل النمو السكاني%
1905-1901	37,6	32,8	0,48
1910-1906	35,5	30,5	0,5
1915-1911	35,3	27,4	0,79
1920-1916	34,9	31,4	0,35
1925-1921	37,2	29,4	0,78
1930-1926	42,3	26,6	1,57
1935-1931	43,4	25,3	1,81
1940-1936	42,1	25,1	1,7
1945-1941	42,9	43,1	-0,02
1946-1950	42,2	32,2	1
1951-1955	47,4	20,6	2,68
1956-1960	45,6	17,6	2,8
1961 -1965	48,5	14,6	3,39
1966 - 1969	47,8	14,9	3,3
1970	50,16	16,45	3,4
1971	48,44	17	3,1
1972	47,73	15,68	3,2
1973	47,62	16,25	3,1
1974	46,5	15,07	3,1
1975	46,05	15,54	3,1
1976	45,44	15,64	3,0
1977	45,02	14,36	3,1
1978	46,36	13,48	3,3
1979	42,8	11,7	3,1
1980	42,7	10,9	3,2
1981	41,04	9,44	3,2
1982	40,6	9,1	3,2
1983	40,4	8,8	3,2
1984	40,18	8,6	3,2
1985	39,5	8,4	3,1
1986	34,73	7,34	2,7
1987	34,6	6,97	2,8
1988	33,91	6,61	2,7
1989	31	6	2,5
1990	30,94	6,03	2,5
1991	30,14	6,04	2,4
1992	30,41	6,09	2,4
1993	28,22	6,25	2,2
1994	28,24	6,54	2,2
1995	25,33	6,43	1,9
1996	22,91	6,03	1,7
1997	22,51	6,12	1,6

1,6	4,87	20,58	1998
1,5	4,72	19,82	1999
1,5	4,59	19,36	2000
1,5	4,56	20,03	2001
1,5	4,41	19,68	2002
1,6	4,55	20,38	2003
1,6	4,36	20,67	2004
1,7	4,47	21,36	2005
1,8	4,3	22,07	2006
1,9	4,37	22,96	2007
1,9	4,4	23,51	2008
2,0	4,53	24,19	2009
2,0	4,18	24,67	2010

Source :1)-World Population Year, LA POPULATION DE L'ALGÉRIE, C, I, C, R, E, D, séries, 1974, p 19

2)-ONS, rétrospectives statistiques 1970-2002, édition 2005, p2

3)-ONS, les données démographiques de l'Algérie des défères années.

الملحق رقم 04:البنية السكانية حسب العمر والجنس في الجزائر لتعدادات 1966-1977-1987-1998-2008

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
0-4	1188403	1155798	2344201
5-9	908979	881481	1790460
10-14	821116	748383	1569499
15-19	553188	542468	1095656
20-24	400907	421669	822576
25-29	385459	413074	798533
30-34	350989	378904	729893
35-39	298526	304463	602989
40-44	231669	237911	469580
45-49	202100	194982	397082
50-54	178677	178792	357469
55-59	156962	142063	299025
60-64	132890	134989	267879
65-69	101491	96482	197973
70-74	64268	76926	141194
75+	87291	103955	191246
المجموع	6062915	6012340	12096347

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
0-4	1542314	1479633	3021947
5-9	1298291	1245060	2543351
10-14	1094935	1039761	2134696
15-19	832400	820538	1652938
20-24	663971	708909	1372880
25-29	510205	526249	1036454
30-34	323294	372499	695793
35-39	320076	380946	701022
40-44	304089	344123	648212
45-49	254793	286182	540975
50-54	201430	212855	414285
55-59	176022	189397	365419
60-64	144146	148929	293075
65-69	133474	128482	261956
70-74	89836	81310	171146
75+	99928	105947	205875
المجموع	7989204	8070820	16060024

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
0-4	1631666	1553637	3185303
5-9	1838840	1761798	3600638
10-14	1941525	1868411	3809936
15-19	1979514	1728729	3708243
20-24	1481823	1443167	2924990
25-29	1265376	1248486	2513862
30-34	1061720	1046783	2108503
35-39	841984	828102	1670086
40-44	699695	698885	1398580
45-49	573146	550586	1123732
50-54	372855	394195	767050
55-59	350221	352492	702713
60-64	302330	323748	626078
65-69	255346	262378	517724
70-74	164008	169713	333721
75+	215829	235827	451656
المجموع	14975878	14466937	29442815

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
0-4	1941069	1859991	3801060
5-9	1735044	1665121	3400165
10-14	1485426	1399450	2884876
15-19	1263639	1238577	2502216
20-24	1122123	1103455	2225578
25-29	846235	818300	1664535
30-34	721979	672633	1394612
35-39	529048	515207	1044255
40-44	358783	376812	735595
45-49	341768	367949	709717
50-54	317822	346336	664158
55-59	252173	275747	527920
60-64	198403	211707	410110
65-69	156670	166578	323248
70-74	114450	113450	227900
75+	177320	175361	352681
المجموع	11561952	11306674	22868626

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
0-4	1750097	1654821	3404918
5-9	1475674	1412702	2888376
10-14	1662260	1596513	3258773
15-19	1847311	1787859	3635170
20-24	1895704	1867802	3763506
25-29	1730409	1691968	3422377
30-34	1379085	1361910	2740995
35-39	1167249	1175529	2342778
40-44	1007683	1010644	2018327
45-49	817004	812432	1629436
50-54	682357	664337	1346694
55-59	547181	515398	1062579
60-64	354694	356788	711482
65-69	314958	316345	631303
70-74	248672	256254	504926
75+	337091	346325	683416
المجموع	17232747	16847283	34080030

Source :1)-ONS, Rétrospectives statistiques 1970-1996, Alger 1999, p 5, 6, 7,15.

2)-ONS, collection statistique N°142, les principaux résultats du Sandage 1/10^{éme}, RGPH 2008.

الملحق رقم 05:تطور معدلات الذكورة في الجزائر حسب التعدادات

الفئات العمرية	تعداد 1966	تعداد 1977	تعداد 1987	تعداد 1998	تعداد 2008
0-4	103%	104%	104%	105%	106%
5-9	103%	104%	104%	104%	104%
10-14	110%	105%	106%	104%	104%
15-19	102%	101%	102%	115%	103%
20-24	95%	94%	102%	103%	101%
25-29	93%	97%	103%	101%	102%
30-34	93%	87%	107%	101%	101%
35-39	98%	84%	103%	102%	99%
40-44	97%	88%	95%	100%	100%
45-49	104%	89%	93%	104%	101%
50-54	100%	95%	92%	95%	103%
55-59	110%	93%	91%	99%	106%
60-64	98%	97%	94%	93%	99%
65-69	105%	104%	94%	97%	100%
70-74	84%	110%	101%	97%	97%
75+	84%	94%	101%	92%	97%
المجموع	101%	99%	102%	104%	102%

المصدر: حساب شخصي بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 04

الملحق رقم 06: تطور معدل الخام للزواج في الجزائر

السنوات	العدد المتزوجين	معدل الخام للزواج
1985	123688	‰5.66
1986	128802	‰5.72
1987	137624	‰5.94
1988	139935	‰5.89
1989	147250	‰6.03
1990	149345	‰5.97
1991	151467	‰5.91
1992	159380	‰6.07
1993	153137	‰5.70
1994	147851	‰5.38
1995	152702	‰5.45
1996	156870	‰5.49
1997	157568	‰5.43
1998	158298	‰5.36
1999	163126	‰5.45
2000	177548	‰5.84
2001	194273	‰6.30
2002	218620	‰6.97
2003	240463	‰7.55
2004	267633	‰8.27
2005	279548	‰8.50
2006	295295	‰8.82
2007	325485	‰9.55
2008	331190	‰9.53
2009	341321	‰9.68
2010	344819	‰9.58

Source ONS, démographie algérienne, donnés statistiques,
N°(138.157.202.210.294.306.326.353.375.398.442.471.520.554.557)

الملحق رقم 07:تطور مؤشر الخصوبة الكلي في الجزائر

السنوات	مؤشر الخصوبة الكلي
1964	7,1
1965	6,7
1966	7,4
1968	6,7
1969	7,1
1970	7,8
1977	7,4
1980	6,96
1981	6,4
1982	6,37
1983	6,33
1984	6,07
1985	6,24
1986	5,5
1987	4,84
1988	4,73
1989	4,61
1990	4,5
1991	4,36
1992	4,26
1993	4,06
1994	3,97
1998	2,67
1999	2,64
2000	2,63
2001	2,57
2002	2,4
2003	2,44
2004	2,38
2005	2,33
2006	2,27
2007	2,7
2008	2.74
2009	2,3

Source :*1964-1992 Kouidri Mohamed, transition démographique et développement en Algérie, 2007, tome 1, p49.

*1992, 1993,1994, Annuaire statistique de l'Algérie, résultat (1993-1994) Edition 1996

*1998 Annuaire statistique de l'Algérie, résultat (1997-1999) Edition 2001

*1999, 2000, 2001 Annuaire statistique de l'Algérie résultat (1999-2001) Edition 2003

*2003, 04, 05,06 Annuaire statistique de l'Algérie résultat (2004-2006) Edition 2008

*2007 Annuaire statistique résultat (2005-2007) Edition 2009

*2008, ONS, collection statistique N°156, Natalité, fécondité et reproduction en Algérie, Alger 2011.

*2009, Union Africaine,Annuaire statistique pour l'Afrique 2010, p88, site,**www.africa-union.org**

الملحق رقم 08: الكثافة السكانية في الجزائر حسب الولايات الخاصة بتعداد1998 و 2008

رقم الولاية	الولايات	تعداد 1998	تعداد 2008
1	أدرار	0.71	0.91
2	الشلف	179.08	208.99
3	الأغواط	12.66	18.18
4	أم البواقي	76.63	91.64
5	باتنة	78.93	91.85
6	بجاية	262.19	279.25
7	بسكرة	27.44	34.37
8	بشار	1.39	1.66
9	البليدة	497.33	635.98
10	البويرة	141.82	156.70
11	تامنغست	0.25	0.32
12	تبسة	38.59	45.60
13	تلمسان	93.16	104.75
14	تيارت	35.15	40.96
15	تيزى وزو	310.47	316.03
16	الجزائر	3144.7	3666.44
17	الجلفة	12.00	16.44
18	جيجل	222.34	247.17
19	سطيف	201.63	229.09
20	سعيدة	41.33	48.88
21	سكيكدة	195.27	223.22
22	سيدي بلعباس	57.93	66.48
23	عنابة	387.64	423.56
24	قالمة	104.75	117.64
25	قسنطينة	370.79	429.12
26	المدية	90.67	92.48
27	مستغانم	290.58	338.90
28	المسيلة	43.01	52.92
29	معسكر	113.92	131.98
30	ورقلة	2.10	2.63
31	وهران	570.99	685.56
32	البيض	2.14	2.90
33	ايليزى	0.12	0.18
34	برج بوعريرج	134.95	152.73
35	بومرداس	435.03	539.03
36	الطارف	105.60	122.32
37	تندوف	0.17	0.31
38	تيسمسيلت	83.97	93.43
39	الوادى	9.25	11.87
40	خنشلة	33.42	39.41
41	سوق أهراس	81.00	96.48
42	تيبازة	274.32	320.16
43	ميلة	72.63	81.80
44	عين الدفلى	135.01	156.62
45	النعامة	4.25	6.44
46	عين تموشنت	137.59	156.05
47	غرداية	3.49	4.22
48	غليزان	131.92	149.11
مجموع الجزائر		**12.22**	**14.3**

Source : ONS, collection statistique N°163, Armature urbain RGPH2008.P201.

الملحق رقم 09:تطور أمل الحياة عند الولادة في ا لجزائر

السنوات	ذكور	الإناث	المجموع
1966	51,10	51,52	51,3
1977	54,15	56,06	55,1
1978	55,84	58,07	57,0
1980	55,94	58,78	57,4
1981	57,04	59,77	58,4
1982	58,51	61,38	60,0
1983	61,57	63,32	62,4
1985	62,65	64,19	63,6
1987	65,75	66,34	65,4
1989	66,15	66,48	66,4
1991	66,85	67,81	67,3
1993	66,74	68,12	66,1
1994	66,14	68,42	67,4
1995	66,1	68,18	67,3
1996	66,79	68,39	67,7
1998	70,5	72,8	71,6
1999	70,9	72,9	71,9
2000	71,5	73,41	72,5
2001	71,9	73,6	72,4
2002	72,5	74,2	73,4
2004	73,9	75,8	74,8
2005	73,6	75	74,6
2006	74,7	76,8	75,7
2007	74,7	76,8	75,7
2008	74,9	76,6	75,7
2009	74,7	76,3	75,7
2010	75,6	77	76,3

Source :1)-1966-2002 :(ONS, Rétrospective statistique 1970-2002) ,2005 p4, 31.

2)- ONS, démographie algérien, donnes statistiques N° (398, 419, 442, 471, 499, 520, 554,575).

الملحق رقم10:تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر

السنوات	المعدل ب ‰
1970	141,5
1979	115,2
1980	102,8
1981	84,7
1982	83,7
1983	82,7
1984	81,4
1985	78,3
1986	70,7
1987	64,4
1988	60,4
1990	57,8
1991	56,9
1992	55,4
1993	55,5
1994	55,17
1995	54,87
1996	54,59
1997	56,64
1998	53,35
1999	53,81
2000	51,1
2001	51,7
2002	34,7
2003	32,5
2004	30,4
2005	30,4
2006	26,9
2007	26,2
2008	25,5
2009	24,8
2010	23,7

Source :1)-1970,Ahmed Mokaddem et Mostafa Kharoufi, Rapport d'évaluation initial du programme de pays de l'UNFPA pour l'ALGERIE 2007-2011, p20

2)- ONS, démographie algérien, donnes statistiques des plusieurs années

الملحق رقم11:تطور معدل التمدرس حسب الجنس لفئة العمرية 6-15 سنة

سنوات الدراسة	الذكور	الإناث
1965-1966	57,7	32,9
1966-1967	58,7	34,2
1967-1968	61,9	37,5
1968-1969	65,4	38,8
1969-1970	66,5	41,1
1970-1971	70,4	43,9
1971-1972	74,1	47,6
1972-1973	77,6	50,6
1973-1974	80,6	53,4
1974-1975	81,8	55
1975-1976	89,1	61,4
1976-1977	92,7	64,7
1977-1978	88,7	64,2
1978-1979	88,4	65,6
1979-1980	88,4	65,7
1980-1981	88,4	67,3
1981-1982	88,4	67,3
1983-1984	89,98	71,15
1984-1985	90,92	72,01
1985-1986	92,33	72,25
1986-1987	93,06	73,55
1987-1988	93,78	76,03
1988-1989	93,43	76,56
1989-1990	93,8	77,2
1990-1991	93,65	77,87
1991-1992	93,51	78,97
1992-1993	93,56	80,08
1993-1994	93,79	81,7
1994-1995	93,87	82,67
1995-1996	92,8	82,73
1996-1997	91,98	83,48
1997-1998	91,12	84,12
1998-1999	90,46	84,31
1999-2000	91,18	85,73
2000-2001	93,04	88,16
2001-2002	93,97	89,72
2002-2003	94,95	91,03
2003-2004	95,12	91,74
2004-2005	95,09	92,14
2005-2006	95,02	92,33
2006-2007	95,84	93,8
2007-2008	96,43	94,31

Source :1)-ONS, Rétrospective statistique 1970-2002,2005 p97.

2)-ONS, Annuaire statistiques de l'Algérie N°25, 2009, p106

الملحق رقم12:تطور نسب النجاح في جميع أطوار التعليم

- تطور نسب النجاح في التعليم الأساسي والثانوي

السنوات	1997	1998	1999	2000	2005	2006	2007
الطور الأول:التعليم الأساسي	32,29	41,25	33,09	41,41	41,68	60,3	43,97
الطور الثاني:التعليم الثانوي	22,18	21,28	22,21	28,72	30,63	44,64	43,69

المصدر:الديوان الوطني لامتحانات و المسابقات.

- عدد المتخرجين من الجامعة

السنوات	1994/1995	1997/1997	2000/01	2002/03	2003/04	2004/05
العدد الطلبة	238427	357644	569929	616572	653201	755463

المصدر:وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

قائمة المصادر و المراجع

I.)-المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

-الذكتور أحمد قطيطات,الهبة الديموغرافي في الوطن العربي ,المؤتمر الإحصائي العربي الأول ,عمان الأردن,13 نوفمبر 2007.

- حميد خروف ,سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولوجية,مركب الطباعة بالرغاية,1997.

- فايز محمد العيسوي,أسس جغرافية السكان,دار المعرفة الجامعية,جامعة الإسكندرية,2003.

- فوزي عبد السهاونة, جغرافية السكان ,دار النشر و التوزيع,قسم الجغرافيا,جامعة الأردن ,2002.

-عبد القادر جغلول, تاريخ الجزائر الحديث, دراسة سوسيولوجي, ترجمة فيصل عباس, بيروت, دار الحداثة الجزائر ,ديوان المطبوعات الجامعية ,ط3 ,1983.

-الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان,تقرير عن حالة حقوق الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر,مطبعة الفيدرالية,2010.

-الجمعية العامة للأمم المتحدة, تقرير حول السكن اللائق في الجزائر, ديسمبر2011.

-الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار, مصلحة الوثائق و الإحصاءات.

-عبلة إبراهيم، واقع الطفل العربي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية في القاهرة، مايو 1999.

-عبد القادر حليمي, جغرافية الجزائر, طبعة 2, مطبعة الإنشاء, دمشق سوريا, 1968.

-عبد الرحمان سلامة,التعريب في الجزائر,طبعة 1 ,الشركة الوطنية لنشر و التوزيع,1981.

-عمل مشترك, فعالية نظام التعليم و التكوين في الجزائر و انعكاساته على معدلات البطالة, المؤتمر الدولي "حول أزمة البطالة في الدول العربية", القاهرة18/17 مارس 2008.

-نصيرة قوريش, التنمية البشرية في الجزائر و أفاقها في ظل البرنامج التنموي 2010-2014 ,الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية,جامعة حسيبة بن بوعلي ,شلف 2011.

-عمل مشترك ,مؤشرات التنمية البشرية (مفهوم , أساسيات,الحساب),كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية, جامعة ورقلة, مارس 2004.

-محي الدين نصرت, تنمية المجتمعات الريفية, مقال في المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية, القاهرة 1971.

-محمد شفيق ,التنمية و المشكلات الاجتماعية,المكتب الجامعي الحديث ,الاسكندرية1999

-عبد الباسط محمد حسن, التنمية الاجتماعية في مصر, معهد البحوث و الدراسات العربية, المطبعة العالمية, 1980.

2. مشاريع التخرج:

- **الأطروحات:**

-طعكوك نزهة,رسالة التخرج لنيل شهادة الماجيستار في التهيئة العمرانية,الهجرة الداخلية و الاستقطاب الحضري,كلية علوم الأرض و الجغرافيا ,جامعة قسنطينة,2010.

-عمرية ميمون, رسالة الماجستير حول "تغيير نموذج الزواج في الجزائر"دراسة تحليلية حول المسح الوطني حول صحة الأم و الطفل 1992و المسح الوطني حول صحة الأسرة 2002, جامعة باتنة , قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا,سنة 2009/2008.

- **المذكرات:**

مذكرة الليسانس في الديموغرافيا , معهد -عمل مشترك, تأثير التنمية على المسار الديموغرافي, الديموغرافيا,جامعة السانيا, وهران,سنة2000-2001 .

3. المجلات و الوثائق:

-أقاسي الو نيس ,أزمة الإدارة التربوية في الجزائر,مجلة العلوم الإنسانية,العدد 13 , جامعة المنتوري ,قسنطينة الجزائر سنة 2000.

- د.إبراهيمي طاهر, المردود التربوي للمدرسة الجزائرية, دراسة وثائقية تحليلية, مجلة العلوم الإنسانية, العدد31, جامعة بسكرة, الجزائر, سنة2009.

- د ,حاكميبوحفص, البطالة بين التحدي و الإيواء دراسة حالة الجزائر,مجلة الاقتصاد و المجتمع,كلية العلوم الاقتصادية و التسير ,جامعة السانيا وهران, العدد 2010/06.

-رضا سلاطنية, التنشئة الاجتماعية في الأحياء العشوائية,المركز الجامعي سوق أهراس ,مجلة العلوم الاجتماعية ,العدد السابع جانفي2012.

-وزارة السكن و العمران ,مجلة السكن العدد 6 ,جانفي 2011.

-وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات.

-وزارة التربية و التعليم.

-وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

II.)-المراجع باللغة الفرنسية:

1. Ouvrages:

-ABED EL HAMID Ibrahim, L'économie algérienne, défisite et enjeux, opu, 1991.

-AOURAGH, H, L'économie algérienne a l'épreuve de la démographie, INED, 1996.

-Ahmed Moqadem et Mostafa Kharoufi, Rapport d'évaluation initial du programme du pays de l'UNFPA pour l'Algérie2007-2011, Algérie, 2009.

-CNES, Etude sur la politique en matière de population, édition, CNES ; Alger1996.

-CNES, Rapport sur le logement social, IV session plénière, octobre 1995.

-CENEAPFNUAP, transition démographiques et structure familial, 2001.

-Dominique TABUTIN, « L'histoire de la population de l'Afrique du Nord pendant le deuxième millénaire », Université catholique de Louvain, Belgique.

-Dr : ESSAN Kodia Valentin, COURS DE GEOGRAPHIE DU DEVELOPPEMENT, UNIVERSITE DE COCODY, INSTITUT DE GEOGRAPHIE TROPICALE, Année académique 2008-2009.

-Employment Growth, And Basic Needs, A One World problème, Geneva 1976.

-Giddens A, « Sociology » polity press, Oxford 1991.

-MAZOUZ, M,population, société, et développement en Algérie, facteur historique et problème actuels, édition CEPED, Paris1998.

-Mutin Georges, Le contexte économique et social de la crise algérienne, 1998.

-Omar Bouazouni, étude d'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens, programme alimentaires mondiales(PAM), bureau régionale de Caire, octobre 2008.

-Pierre DEBOUVRY/GEPM, LES GRANDES ÉVOLUTIONS DE LA POPULATION MONDIALE, 2007.

-Roland pressât Dictionnaire démographique, PUF, 1987.

-SARID, le déserter démographique, SNED, Alger, 1983 .

-Travaille collective, LA STRATEGIE DE DEVELOPPEMENT RURAL EN ALGERIE, Publication ASCL, Séminaires Méditerranéens. N° 7. Décembre 2006.

2. THESES:

-Aissa DELENDA, Rôle des développements sociaux économiques dans le changement de comportement démographique, thèse de doctorat d'état en démographie, université d'Oran, 2004.

3. Sources de données:

-CNES, Rapport national sur le développement humain, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement. Algérie2008.

-ONU, état de la population mondiale 2011, FNUAP 2011.

-OMS,STATISTIQUES SANITAIRES MONDIALES 2010.

-ONS, Annuaire statistique de l'Algérie, résultat (1997-1999) Edition 2001.

-ONS, ENQUETE NATIONALE A INDICATEURS MULTIPLESMICS3 ALGERIE 2006(Rapport Préliminaire), Algérie 2007.

-ONS, collection statistique N°97,163.

- ONS, Algérie en quelque chiffres des défèrent années.

-ONS, collection statistique N°142, les principaux résultats du Sandage au 1/10 éme RGPH 2008.

-ONS, donnes démographique Algérie des défèrent années.

-ONS, Annuaire statistiques de l'Algérie N°25, 2009.

-ONS, Rétrospective statistique 1970-2002,2005.

-PNUD, Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement, Algérie 2005.

-PNUD,Rapport mondial sur le développement humain, année 2009, 2010,2011.

-Union Africaine, Annuaire statistiques pour l'Afrique 2010.

4. Sites d'internet:

-www.fao.org

- www.coe.int

-www.annabaa.org

-www.onefd.edu.dz

-www.dz.undp.org

-http://mdgs.un.org

قائمة الجداول

الجدول رقم 01:اتجاهات مؤشر التنمية البشرية في البلدان العربية من980 إلى2011.....15

الجدول رقم 02: أهم المؤشرات الديموغرافية حسب المناطق الرئيسية في العالم.....27

الجدول رقم 03:التأطير الصحي لكل 10000 ساكن في العالم حسب المناطق ما بين 2000-2009.....28

الجدول رقم 04:يوضح تطور التركيبة السكانية حسب الفئات العمرية الكبرى في الجزائر حسب التعدادات.....49

الجدول رقم 05:تطور سن الزواج حسب التعدادات لكلا الجنسين.....53

الجدول رقم 06:التوزيع و كثافة السكانية حسب المناطق الرئيسية في البلاد.....59

الجدول رقم 07:تطور السكان و الكثافة السكانية حسب مناطق برنامج الإقليمي.....61

الجدول رقم 08:تطور نسبة سكان المدن و الأرياف في الجزائر.....68

الجدول رقم 09:تطور التجمعات الحضرية في الجزائر.....70

الجدول رقم 10:تطور النمو السكاني و نسبة التحضر في المراكز الحضرية الكبرى حسب التعدادات 1987-1998-2008.....71

الجدول رقم 11:الإنتاج الغذائي ب1000 الدولار, الصادرات و الواردات في الجزائر من 1980إلى 2008.....74

الجدول رقم 12:تطور الهياكل المنجزة من 1969 إلى 2008.....88

الجدول رقم 13:تطور المنشات القاعدية الصحية في الجزائر من 1974 إلى2002.....90

الجدول رقم 14:تطور معدل وفيات الأمهات لكل 100.000 مولود حي.....96

الجدول رقم 15:تطور معدل الأمية في الجزائر حسب التعدادات المنجزة.....98

الجدول رقم 16:تطور معدل التمدرس للفئة العمرية 6-15 سنة.....99

الجدول رقم 17:تطور طلبة التعليم الثانوي في الجزائر.....100

الجدول رقم 18:تطور طلبة التعليم العالي في الجزائر.....101

الجدول رقم 19:تطور نوع و مميزات السكن في الجزائر حسب التعدادات المنجزة.....104

الجدول رقم 20:تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1975 إلى 2011.....108

الجدول رقم 21:متغير أمل الحياة و النفقات الصحية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.....111

الجدول رقم 22:العلاقة بين متغير وفيات الأطفال و معدل التغطية للتلقيح.....112

الجدول رقم 23:متغير معدل وفيات الأمهات و معدل التغطية للأطباء.....114

الجدول رقم24:متغير نسبة الأمية و عدد المدرسين.....115

الجدول رقم 25:متغير نسبة التمدرس و عدد الهياكل التعليمية.....116

الجدول رقم 26:متغير النفقات العمومية للتشغيل و معدل البطالة.....117

قائمة التمثيلات البيانية

التمثيل البياني رقم 01: اتجاهات مؤشر التنمية البشرية في البلدان العربية من 1980 إلى2011.....15

التمثيل البياني رقم 02:الشكل الكلاسيكي للتحول الديموغرافي في العالم.....21

التمثيل البياني رقم 03:أمل الحياة في العالم حسب مناطق لسنة 2010.....25

التمثيل البياني رقم 04: توزيع الوفيات لأطفال الرضع والسكان الدين تتجاوز أعمارهم + 15 سنة في العالم.....25

التمثيل البياني رقم 05:الإنفاق الصحي من الناتج الإجمالي و الإنفاق الصحي للكل ساكن حسب المناطق في العالم ما بين سنة 2000-2007... 28

التمثيل البياني رقم 06:التطور سكان الجزائر حسب التعدادات المنجزة من فترة الاستعمار إلى ما بعد الاستقلال.....41

التمثيل البياني رقم 07: التطور النمو السكاني ما بين التعدادات في الجزائر (من 1845 إلى غاية 2008).....42

التمثيل البياني رقم 08:الشكل العام لتحول الديموغرافي في الجزائر.....44

التمثيل البياني رقم 09:المرحلة الأولى من التحول الديموغرافيفي الجزائر ما بين 1901-1970.....45

التمثيل البياني رقم 10:المرحلة الثانية من التحول الديموغرافيفي الجزائر ما بين 1971-1985.....46

التمثيل البياني رقم 11:المرحلة الثالثة من التحول الديموغرافيفي الجزائرما بين 1986-2000.....47

التمثيل البياني رقم 12:المرحلة الرابعة من التحول الديموغرافيفي الجزائرما بين 2000 إلى يومنا هذا

....47

التمثيل البياني رقم 13:الأهرامات السكانية الخاصة بالتعدادات المنجزة في الجزائر.....51

التمثيل البياني رقم 14:تطور معدل الذكورة في الجزائر حسب الفئات العمرية لتعدادات المنجزة.52

التمثيل البياني رقم 15:التطور معدل الخام للزواج في الجزائر.....54

التمثيل البياني رقم 16:تطور المؤشر الخصوبة الإجمالي في الجزائر.....55

التمثيل البياني رقم 17:تطور سكان المدن و الأرياف في الجزائر.....69

التمثيل البياني رقم 18:تطور نسبة السكان المراكز الحضرية الكبرى حسب التعدادات 1987-1998-2008.....71

التمثيل البياني رقم 19:تطور الصادرات و الواردات الغذائية في الجزائر من 1980 إلى 2008...73

التمثيل البياني رقم 20:انخفاض معدل الإعالة يتقابل مع زيادة الفئة النشيطة.....75

التمثيل البياني رقم 21:توزيع الأحياء القصديرية في المدن الكبرى.....77

التمثيل البياني رقم 22:تطور أمل الحياة في الجزائر من 1966 إلى 2010.....94

التمثيل البياني رقم 23:تطور معدل وفيات الأطفال في الجزائر من 1970 إلى 2010.....95

التمثيل البياني رقم 24:تطور معدل التمدرس حسب الجنس للفئة العمرية 6-15 سنة من 1966 إلى 2008.....99

التمثيل البياني رقم 25:تطور طلبة التعليم الثانوي في الجزائر من 1964 إلى 2010.....100

التمثيل البياني رقم 26:تطور طلبة التعليم العالي في الجزائر من 1979 إلى 2010.....101

التمثيل البياني رقم 27:تطور نسب النجاح في قطاع التعليم في جميع أطواره.....102

التمثيل البياني رقم 28:تطور معدلات البطالة في الجزائر.....103

التمثيل البياني رقم 29:تطور الناتج المحلي الخام بالدولار الأمريكي في الجزائر من 1960-2004.....107

التمثيل البياني رقم 30:تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1970 إلى 2011.....108

التمثيل البياني رقم 31:الانتشار الخاص بالعلاقة بين أمل الحياة وزيادة النفقات الصحية في الجزائر

112..... ....

التمثيل البياني رقم 32:الانتشار الخاص بالعلاقة بين وفيات الأطفال و معدل التغطية للتلقيح الأطفال في الجزائر..... 113

التمثيل البياني رقم 33:الانتشار الخاص بالعلاقة بين وفيات الأطفال و عدد المراكز الصحية.....113

التمثيل البياني رقم 34:الانتشار الخاص بالعلاقة بين وفيات الأمهات و تطور هياكل التوليد في الجزائر..... 114

التمثيل البياني رقم 35:الانتشار الخاص بالعلاقةوفيات الأمهات و معدل التغطية للأطباء في الجزائر

115..... ....

التمثيل البياني رقم 36:الانتشار الخاص بالعلاقة بين معدل الأمية وتطور إطارات التعليم في الجزائر

116.....

التمثيل البياني رقم 37:الانتشار الخاص بالعلاقة بين معدل التمدرس و تطور المؤسسات التعليمية.....117

التمثيل البياني رقم 38:الانتشار الخاص بالعلاقةبين معدل البطالة و النفقات العمومية في مجال التشغيل.....117

قائمة الخرائط

الخريطة رقم 01:المناطق الرئيسية الثلاثة في الجزائر.....58

الخريطة رقم 02:تطور السكان و الكثافة السكانية حسب مناطق برنامج الإقليمي.....63

الخريطة رقم 03 :تطور السكان حسب التعدادات 1987-1998-2008 و الكثافة السكانية لسنة 2008.....65

قائمة المصطلحات

BIT (Bureau international du travail)المكتب الدولي للعمل

BM (Banque mondial)البنك العالمي

CNES (conseil économiques et social) المجلس الاقتصادي و الاجتماعي

CNEAP (Centre national des études et analyse de population et développement)المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالسكان و التنمية

FAO(Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture) المنظمة العالمية للغداء و الزراعة

FMI (Fonds Monétaire International) صندوق النقد الدولي

FNUAP(Fonds des Nations Unies pour la Population) صندوق الأمم المتحدة من أجل السكان

IDH (L'indicateur du développement humain) مؤشر التنمية البشرية

IPH-1(L'indicateur de la pauvreté humaine pour les pays en développement) مؤشر الفقر البشري للدول النامية

IPH-2(L'indicateur de la pauvreté humaine pour certains pays de l'OCDE)

مؤشر الفقر البشري لمنظمة الدول التعاون الاقتصادي و التنمية

ISDH(L'indicateur sexospécifique du développement humain) مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس

IPF (l'indicateur de participation des femmes) مؤشر مشاركة المرأة

IDT (l'indicateur du développement technologique) مؤشر التنمية التكنولوجية

MEN (Ministère de l'Education Nationale) وزارة التربية و التعليم

MESRS (Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique) وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

MFP (Ministère de la Formation Professionnelle) وزارة التكوين المهني

MSP (Ministère de la Santé et de la Population) وزارة الصحة و السكان

OMS (Organisation Mondiale de la Santé) المنظمة العالمية للصحة

ONS (Office National des Statistiques) الديوان الوطني لإحصائيات

ONU (Organisation nation unie) منظمة الأمم المتحدة

PEV (Programme Elargi de Vaccination) برنامج توسيع التلقيح

PIB (Produit Intérieur Brut) الناتج المحلي الخام

PMI (Protection Maternelle et Infantile) حماية الأمومة والطفولة

PMA (Programme Mondiale de l'alimentation) البرنامج العالمي للغداء

PNMCD (Plan National de Maîtrise de la Croissance Démographique) البرنامج الوطني لتحكم في النمو الديموغرافي

RGPH (Recensement Général de la Population et de l'Habitat) التعداد الوطني للسكان و السكن

TOL (Taux d'Occupation par Logement) معدل الإشغال في السكن الواحد

PNUAD (Plan-cadre des Nations Unies pourl'aide au développement) برنامج الأمم المتحدة من أجل المساعدة لتحقيق التنمية

UNDG (Groupe des Nations Unies pour le Développement) مجموعة الأمم المتحدة من أجل التنمية

UNICEF (Fonds des Nations Unies pour l'Enfance) صندوق الأمم المتحدة من أجل الطفولة

UNIFEM(Fonds de développement des Nations Unies pour la femme) صندوق التنمية لأمم المتحدة من اجل المرأة.

- Le sujet porte sur la relation entre les variables démographiques et le développement socioéconomique, cette recherche de part son intérêt apparait clairement aujourd'hui dans les préoccupations de nombreux scientifiques, chercheurs, politiciens, et planificateurs dans le monde.

- Elle insiste aussi au niveau des conférences régionales et internationales, cela représente une grande preuve de son importance comme :

- Conférence de Bucarest (Bulgarie) 1974
- Conférence sur l'environnement et le développement à Rio de Janeiro (Brésil) 1992
- Population et le Développement Conférence du Caire (Egypte) 1994
- Conférence sur les femmes à Beijing (Chine) 1995 ..... et ainsi de suite.

- L'Algérie donne une grande importance à la question de population et du développement, elle est considérée comme un déterminant de la réussite de leurs stratégies et des plans de développement pour le présent et le futur.
-L'interaction entre population et développement reste très significatifs.

- Algérie en tant que nation en évalue avec une augmentation de population, une mauvaise distribution spatiale de population qui se concentre dans des régions au d'étrivent d'autre, ce qui entrave le processus de développement en raison de problèmes économiques, social et même environnementaux:

- ✓ insuffisance de couverture de la nourriture.
- ✓ La pression sur le marché du travail.
- ✓ l'explosion des villes.
- ✓ crise du logement.

- ✓ la pollution ..... etc.

- Le développement socioéconomique en Algérie est caractérisée par une évolution en dents de scie cela est lié aux différents droit de politiques proposé par la pouvoir.

Bien que nous remarquons une évolution importante au niveau des certains secteurs socioéconomiques comme :

- ✓ Education.
- ✓ Santé.
- ✓ Emploi.
- ✓ Produit intérieur brut, indices de développement humain. . . etc.

Qui nous donne l'optimisme pour l'avenir de l'Algérie prospère.

Les mots clés :

Développement -population - sous-développement-développement humain - développement durable- logement-l' emploi- éducation- revenu- migration interne- croissance urbaine.

ملخص البحث "العلاقة المتبادلة بين السكان و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر"

لقد نال موضوع العلاقة المتبادلة بين المتغيرات السكانية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية اهتمام العديد من العلماء و الباحثين و رجال السياسة و المخططين على مستوى العالم , و لعل انعقاد المؤتمرات الدولية و الندوات الاقليمية الدولية التي تناولت هذه المسألة لأكبر دليل على أهميتها مثل:

- مؤتمر بوخارست (بلغاريا) 1974
- مؤتمر البيئة و التنمية ريودي جانيرو (البرازيل)1992
- مؤتمر التنمية و السكان القاهرة (مصر)1994
- مؤتمر المرأة بكين (الصين).1995.....إلخ.

تولي الجزائر لموضوع السكان و التنمية أهمية كبيرة ,فهي تعتبره محور أساسي لنجاح استراتيجياتها و مخططاتها التنموية في الحاضر و المستقبل.

إن العلاقة بين السكان و التنمية في الجزائر علاقة متبادلة كل عنصر فيها يؤثر و يتأثر بالأخر سواء بالسلب أو الايجاب.

- إن الجزائر باعتبارها دولة سائرة في طريق النمو فإن العدد السكاني المتزايد إضافة إلى سوء توزيعه على المجال بتركزه في مناطق دون الأخرى, يعيق عمليات التنمية بسب المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و حتى البيئية التي تسبب فيها كل واحد منها على سبيل المثال :

- ✓ عجز في التغطية الغذائية .
- ✓ ضغط على سوق العمل.
- ✓ تضخم المدن.
- ✓ أزمة السكن.
- ✓ التلوث البئي بجميع أنواعه....إلخ.

ملخص البحث "العلاقة المتبادلة بين السكان و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر"

لقد كان للمسار التنموي في الجزائر طيلة 50 سنة من الجهود الكبيرة و الصراعات الطويلة ,دور كبير في تحقيق نمو و انجازات هامة سمحت بتسجيل مؤشرات سكانية ايجابية في مختلف المجالات الاجتماعية و الاقتصادية:

- ✓ التعليم.
- ✓ الصحة.
- ✓ الشغل.
- ✓ الناتج المحلي الخام , مؤشر التنمية البشرية.....إلخ , قد تعطينا التفاؤل على مستقبل الجزائر الزاهر إن شاء الله.

الكلمات الاستدلالية:

التنمية - السكان- التخلف - التنمية البشرية – التنمية المستدامة –التعليم-السكن- الشغل – الدخل - الهجرة الداخلية – النمو الحضري.